بلال الحسن

ثقافة الاستسلام

قراءة نقدية في كتابات

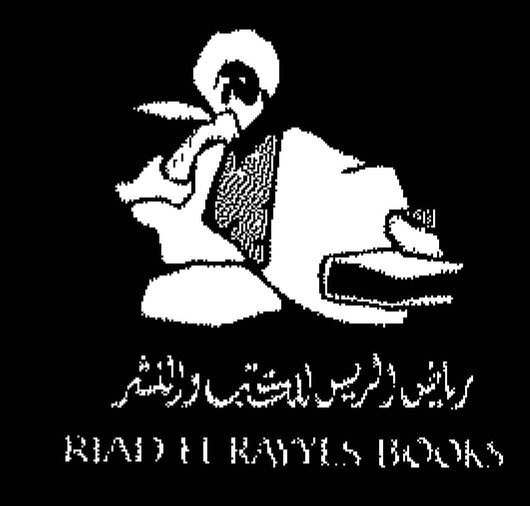
كنعان مكية

حازم صاغية

صالح بشير

العفيف الأخضر

أمين المهدي



ثقافة الاستسلام

بلال الحسن

ثقافة الاستسلام

قراءة نقدية في كتابات

كنعان مكية

صالح بشير

حازم صاغية

العفيف الأخضر

أمين المهدي



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

THE CULTURE OF SURRENDER

Critical Readings

By

Bilal hassan

First Published in January 2005

BEIRUT- LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyesbooks.com

ISBN 97 89953 21189-3

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

المحتويات

مدخل

بَطُل عندي أن النخبة المثقفة هم خيرة الناس

المطران جورج خضر

إن فئة المثقفين لا تشكل، ولا يمكن لها أن تشكل في وضعها الحالي، طليعة تحرير اجتماعي أو أي تحرير آخر، كما يحلو للبعض أن يتصورها.

د. هشام شرابي

ليس من عرب «طيبين» سوى الذين يظهرون في وسائل الإعلام للتنديد المطلق بالوضع العربي الراهن ثقافة ومجتمعاً، وهم يفعلون ذلك بنبرة ميتة، لأنهم في افتقارهم لأية إيجابية عن أنفسهم أو شعبهم أو لغتهم، لا يزيدون عن ترديد الصيغ الأميركية المتهافتة.

إنهم يتحدثون عن افتقارنا إلى الديموقراطية وحاجتنا إلى عمل المزيد لإبعاد شبح القومية العربية ومطلب الوحدة العربية، وهذا كله هراء إيديولوجي مرفوض.

د. إدوارد سعيد

المثقفون العرب ليسوا فئة واحدة، ولا حالة فكرية واحدة. هناك مثقفون عرب يتباهون باستقبال الديموقراطية والحرية القادمة على ظهر دبابة أميركية، ولا يكفون عن الاعتذار عن إيمانهم بمبادئ الحرية والكرامة والاستقلال، وهناك من يستطيع أن يروج ليس فقط للزمن الأميركي، بل منهم من هو قادر على الترويج للزمن الإسرائيلي.

محمود درويش

توضيح

هذا الكتاب ليس مناقشة مع أفكار أختلف معها. لو كان الأمر كذلك لكان وجود هذه الأفكار أمراً طبيعياً، وربما كان أمراً مفيداً وصحياً. إن هذا الكتاب مناقشة مع أفكار تعمل بوعي من أجل هدم عوامل الصمود الذاتي في وجه الهجمات الاستعمارية الخارجية. أفكار تتبنى الأجنبي والمحتل وتمهد الطريق لقدومه وسيطرته. ومن هنا كان النقاش معها من أجل فضح زيفها.

ولقد تجنبت عن قصد، أن أناقش كثيراً من الأفكار التي أختلف معها، في النقاش العربي الدائر حول التراث والحداثة والعولمة والسلام مع إسرائيل، لأنني أعتبر الخلاف حول هذه القضايا أمراً طبيعياً، ولأنني أرى أن من حق الجميع أن يعبروا عن آرائهم بصفاء وجلاء، ولأن الصراع الفكري أمر مفيد للغاية في تطور مجتمعنا. لقد تجنبت مثلاً أن أناقش الذين يدعون إلى الانفتاح على الولايات

المتحدة الأميركية والتعامل معها، وبخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتجربة التعامل معه، لأن الخلاف في هذا الإطار هو خلاف فكري حول الوسيلة الأفضل للتعامل مع العالم الخارجي. وتجنبت أن أناقش آراء الداعين للسلام مع إسرائيل، الذين يعتبرون أن المواجهة معها ليست مفيدة للبلدان العربية، فيركزون على الدعوة إلى المفاوضات والتطبيع وضرورة نبذ فكرة رفض التفاوض، فهذا جدل طبيعي يفرز أنصاراً له في هذا الجانب أو ذاك، ولكنه جدل ينبع من المصلحة الوطنية ويتطلع إلى أن يصب فيها، حتى لو كانت آرائي أو آراء سواي ترى في الآراء الأخرى (أو الممارسات) دفعاً للأمور باتجاه الخطأ أو الضعف.

لقد اخترت أن أناقش نوعاً خاصاً من الأفكار، يبدو في ظاهره ثورياً وراديكالياً وحداثياً، ولكنه في العمق مغرق في الرجعية وفي الدعوة لتدمير الذات. فكر يجاهد لكي يصوغ نظرية تبرر الانحناء أمام كل مستعمر، وتعتبر خطيئة المستعمر نابعة من ذاتنا نحن، نحن الذين يجب أن نتبدل لكي تصبح نظرتنا إلى المستعمر نظرة إيجابية.

وقد حاولت أن أحصر المناقشة في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي، أولاً بسبب أهمية الموضوع وتشعباته وتأثيراته، وثانياً بسبب إصرار هذا النوع من الفكر على الإسهام بكثافة في مناقشة هذا الأمر، والدعوة للتعامل معه من منطلق خاص، يجعل من إسرائيل نموذجاً يحتذى، نموذجاً حضارياً وحداثياً. وبما أنه كذلك فإن صراعنا معه صراع مرفوض من حيث المبدأ، وليس من زاوية المصلحة السياسية مثلاً.

ويوغل أصحاب هذا النهج في تنظيرهم، بحيث يدعون إلى ضرورة

النظر في التاريخ العربي والفلسطيني، وإعادة صياغته بشكل صحيح، يوضح مسؤوليتنا عن الفشل، لأننا لم نستطع أن نتحالف مع المستعمر باعتباره رمزاً للحداثة والتطور، بينما نجحت الصهيونية في ذلك، وتبرز من ثم ضرورة للاعتراف بأن كثيراً مما جرى، قد جرى بسبب أخطائنا وليس بسبب الاستعمار أو الصهيونية.

أما التطبيع مع إسرائيل، فهو لا يطرح لدى أصحاب هذا النوع من الفكر، كقضية عملية، أو كضرورة سياسية، أو كأمر ناتج عن اتفاقات السلام، أو كمنهج لا بد منه للتهدئة، إنما يطرح كخطة استراتيجية يجب أن تبدأ أولاً، لكي نرضي الخصم، ولكي تمهد للسلام وليس العكس. إن التطبيع مطلوب من أجل إشعار إسرائيل بالأمن. إن مراضاة إسرائيل هي واجب من واجباتنا، لعل ذلك يدفعها بعد أن تطمئن إلى التكرم علينا بحسن الجوار.

والتطبيع ليس مسألة سياسية، إنه مسالة ثقافية واجتماعية، ولذلك لا بد من أجل إنجازه المبكر، من إعادة النظر في ثقافتنا، ومن بناء جيش من المثقفين يعمل ليل نهار، من أجل تغيير ثقافتنا «العدوانية»، وبناء ثقافة سلام تسود المنطقة. إن الخلل يكمن في الثقافة العربية التي يجب أن تتغير.

ونجد أنفسنا في النهاية أمام منظومة فكرية متكاملة، تسعى إلى قبول الهيمنة الأميركية، وإلى قبول إسرائيل باعتبارها أداة أساسية في عملية الهيمنة. وتتكرر الأفكار الأساسية لدى كل كاتب، مما يطرح تساؤلاً حول كيفية حدوث ذلك.

والغريب في الأمر، أنه بينما يدعو هذا النوع من الفكر إلى الانحناء وجلد الذات (عبر الأجيال)، وهدم ثقافتنا، وقبول المستعمر،

والتماهي معه، فإن اللغة التي يستعملها هي لغة تستند إلى تعابير التغيير والحداثة والتطور. إنها عملية منظمة لممارسة عملية خداع لغوية. تماماً كما تبرر الولايات المتحدة الأميركية حروبها بأنها عملية نشر للديموقراطية.

لقد اعتاد المستعمرون أن يرسلوا بعثاتهم الاستطلاعية (والاستشراقية) لدراسة البلدان التي ينوون غزوها واستعمارها، أما في عصر العولمة، فلم تعد هناك حاجة لإرسال هذه البعثات وانتظار نتائجها، فثمة نوع من المثقفين راغب في أداء هذا الدور من الداخل، وصياغته بإتقان فكري.

هذا النوع من المثقفين، لا يعمل من أجل تطوير الثقافة العربية. إنه يعمل من أجل هدمها.

باريس - ٢٠٠٣ بلال الحسن

الفصل الأول

كنعان مكية

١

افتتاح الحفل

سيرة مضادة:

كنعان مكية.... اسم لامع في أروقة الإدارة الأميركية. واسم لامع في أروقة المعارضة العراقية. وصاحب تأثير على حفنة من الكتاب والصحافيين العرب الذين يستمدون منه أفكار الدفاع عن السياسة الأميركية، فيصبحون من دعاتها في المنطقة العربية، مروجين لضرورة التخلي عن العروبة، وعن القضية الفلسطينية، ومدافعين عن التغريب وعن الإقليمية، وعن ضرورة الاعتراف بإسرائيل وقبولها كما هي.

تفيد المعلومات المتوفرة أنه عراقي شيعي (ذكر المذهب هنا مقصود لسبب سيتضح فيما بعد)، درس الهندسة المعمارية في معهد ماساتشوسيتس (M.I.T)، وعمل بعد تخرجه في المكتب المعماري التابع لوالده.

غادرت عائلته بغداد عام ١٩٦٨ بعد تسلم حزب البعث للسلطة في العراق، فتوجه والده محمد مكية، وهو المعماري العراقي الشهير، إلى الخليج العربي ثم إلى بريطانيا، بينما سافر الابن في مطلع السبعينيات للدراسة في الولايات المتحدة الأميركية. وحين عاد وعمل في مكتب والده أنجز أول عمل بحثي له شرح فيه أسس المدرسة المعمارية التي يعمل عليها والده[1]. حصل على الجنسية البريطانية ثم توجه للإقامة في الولايات المتحدة الأميركية.

عام ١٩٨٨ برزت أولى الخطوات العملية في معارضة مكية للنظام العراقي، فأنتج فيلماً عن «عملية الأنفال» العسكرية التي نفذها الجيش العراقي في المنطقة الكردية.

عام ١٩٩٠ نشر كتاب «جمهورية الخوف» محللاً طبيعة النظام القائمة على الاستبداد وما ينشره من خوف فردي وجماعي، وحمل كتابه هذا اسماً مستعاراً هو (سمير الخليل)، وبقي يستخدم هذا الاسم لسنوات عدة، ونشر تحته كتابه الثاني «القسوة والصمت»، وكتابه الثالث «النصب». ثم استعمل اسمه الحقيقي عند إصدار كتابه الرابع عام ٢٠٠١، وهو رواية عن بناء قبة الصخرة في القدس. وشاع قبل ذلك بسنوات أنه هو مؤلف الكتب الثلاثة الأولى.

يروي الباحث العراقي طارق الدليمي[2]، أنه بعد حرب الخليج

---

(١) كتاب *post-islamic classieism*.

(٢) نقلاً عن موقع (الكادر) الإلكتروني، الناطق باسم فريق من الحزب الشيوعي معارض للقيادة الرسمية. نشر الموقع مقالاً بعنوان «الطوائفية السياسية: مرحلة التمهيد»، بقلم طارق الدليمي، ٢٠٠٣/١٢/٣.

الثانية مطلع العام ١٩٩١، وقيام الانتفاضة الشعبية وتمكن النظام العراقي من القضاء عليها، ظهر مقال يحمل توقيع (سمير الخليل) عالج مسألة تغيير النظام في العراق، بعد أن أحجمت القوات الأميركية عن إنجاز ذلك بعد تحرير الكويت. كان المقال يعالج في جانب منه التركيبة الإثنية والطائفية للعراق وأدوارها المفترضة في عملية التغيير. وبرزت في ذلك المقال قضية عروبة العراق وضرورة تخطيها (التخلص منها). واعتمد المقال فكرة عجيبة تقول إن العروبة في العراق شأن سني، أما الشيعة فهم أقل انجذاباً للقضايا القومية. قال

«إن نظاماً علمانياً عراقياً يغلب عليه التشيع سيكون عراقياً بحتاً في توجهاته، وأقل ميلاً إلى المغامرة على الصعيد السياسي... إن حكومة يهيمن عليها العلمانيون الشيعة ستكون أقل انجذاباً نحو القضايا القومية من الأنظمة العراقية السابقة، فالعروبة هي شأن سني إلى حد بعيد».

(ربما يكون هذا هو أول تحليل طائفي من أجل بناء العلمانية).

ويورد طارق الدليمي في مقالته أن أفكار مكية هذه تلاقت مع «دراسات وتحليلات عديدة كانت قد بدأت تظهر في الدوريات السياسية الاستراتيجية»، ومهدت لظهور التنظيم الذي حمل فيما بعد اسم «التجمع الوطني العراقي»، والذي ساعد في تشكيله «بعض التجار المهاجرين: أحمد الجلبي، وبعض الأكاديميين العراقيين الساكنين في أميركا: رند الرحيم، وكذلك العديد من العسكريين العراقيين الهاربين من العراق بعد أحداث الكويت».

كانت البداية، وحسبما يروي طارق الدليمي، في اجتماع انعقد في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩١، على شكل لجنة تحضيرية في قرية

«ألتن اينباخ» إحدى ضواحي العاصمة النمساوية فيينا. كانت اللافتة المعلنة للاجتماع مناقشة «مستقبل العراق والأمن العربي في أعقاب حرب الخليج الثانية»، وقد حضر الاجتماع ٣٨ شخصاً من السياسيين والاختصاصيين المعروفين من العراقيين وغيرهم، وكان الدكتور مهدي الحافظ (وزير تخطيط الاحتلال الحالي) هو المنسق الأساسي للاجتماع، ومن الحاضرين ليث كبه، لطيف رشيد (وزير احتلالي)، أحمد الجلبي (عضو مجلس الحكم)، نوري عبد الرزاق، محمد بحر العلوم (عضو مجلس الحكم)، عادل مراد (مسؤول الإعلام الحالي للحزب الطالباني)، كما حضر الاجتماع أيضاً الدكتور المصري المعروف سعد الدين إبراهيم.

توالت الاجتماعات التداولية خلال عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢، وانتهت إلى أهمية إعلان ظهورها بشكل متكامل، وفي إطار سياسي محدد. وتم ذلك في مؤتمر فيينا الثاني في أواسط شهر تموز ١٩٩٢، حيث تم الاتفاق على ضرورة تشكيل «المؤتمر الوطني العراقي».

في تشرين الأول ١٩٩٢ انعقد المؤتمر التأسيسي لـ«المؤتمر الوطني العراقي» المعارض في «صلاح الدين» في شمال العراق، وكان كنعان مكية مشاركاً أساسياً فيه، وانتخب أحمد الجلبي أميناً عاماً له.

كان قادة «المؤتمر الوطني العراقي» يجرون الاتصالات مع أركان الإدارة الأميركية قبل المؤتمر التأسيسي وبعده، وبشكل خاص مع جيمس بيكر وزير خارجية الرئيس جورج بوش الأب، بينما كانت مراكز الأبحاث الأميركية تبحث في وضع صيغة للتعامل مع النظام العراقي بعد أن تم فرض الحصار عليه، وكان لقادة المؤتمر، ولكنعان مكية بالذات، أثر بارز في تلك الأبحاث التي تمخضت (حسب ما

يروي طارق الدليمي) عن خطة لإسقاط النظام العراقي، وإقامة نظام جديد يقوم على أسس منها:

١ - يجب منح الأكراد صيغة العلاقة الفيدرالية مع النظام المقبل، من أجل الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.

٢ - يجب وضع العراق تحت حكم شريحة معينة من الشيعة هم «الشيعة العلمانيون»، ومن أجل «تعريق الشيعة» عبر استئصال جناحين لها، الأول عروبة العراق، والثاني العمق الإيراني للتشيع في العراق.

٣ - لا يمكن الثقة بالمؤسسة العسكرية العراقية، نظراً لدورها التاريخي في الانقلابات المستمرة في الداخل، ونظراً لطموحاتها العسكرية خارجياً.

في السنوات اللاحقة نشط كنعان مكية في مجالات عدة. وتتحدث نشرة أميركية[٣] عن نشاطاته معددة ما يلي:

ـ باحث في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفرد في مدينة بوسطن.

ـ بروفيسور في جامعة برانديس ـ بوسطن. (وهي الجامعة التي تصف نفسها بأنها تحت رعاية يهودية).

ـ منظم سابق لاجتماعات لجنة حقوق الإنسان التابعة للمؤتمر الوطني العراقي.

---

(٣) «نشرة واشنطن» في موقع وزارة الخارجية الأميركية الإلكتروني، فيكي سلفرمان، المحررة في النشرة، ٢٠٠٢/١٠/٩.

ـ عضو في المجلس الاستشاري للمؤسسة الوقفية العراقية، وهي مؤسسة غير حكومية (مدنية)، مقرها واشنطن، تلتزم تعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان.

ـ أحد أعضاء «فريق عمل المبادىء الديموقراطية» المؤلف من حوالى ثلاثين عراقياً، يجتمعون ضمن إطار «مشروع مستقبل العراق» التابع لوزارة الخارجية الأميركية.

إن المهمة الأخيرة، هي أكثر المهمات حساسية في مسيرة كنعان مكية السياسية، فمن خلالها طرح أفكاره حول ضرورة شن الحرب الأميركية على العراق، وضرورة تغيير النظام في العراق، وضرورة بناء نظام عراقي جديد. لقد تمت بلورة هذه الأفكار على مدى سنوات تقارب العشر، ولكنها بلغت ذروتها في ٢٠٠٢/١٠/٣، حين انعقدت في (معهد أميركان إنتربرايز) في واشنطن، ندوة تبحث مستقبل العراق بعد حرب أميركية جديدة ضده، وكان للبحث الذي ألقاه مكية في الندوة تأثير خاص، ولقي تقبلاً من الإدارة الأميركية. وخلاصة البحث: غزو أميركي للعراق، وإقامة نظام فيدرالي فيه، وبناء عراق «عراقي» غير عربي. وبلغ من إعجاب الإدارة الأميركية بموقف مكية، أن الرئيس جورج بوش الابن، استقبله يوم ٢٠٠٣/١/١٢ في البيت الأبيض مع شخصين آخرين، وتم ذلك كله في إطار التحضير الأميركي لاحتلال العراق.

بعد إنجاز الاحتلال الأميركي للعراق، قام كنعان مكية بزيارة علنية لإسرائيل (زارها سراً قبل ذلك ثلاث مرات حسب قوله)، واحتفت به جامعة تل أبيب ومنحته شهادة الدكتوراة الفخرية، وأجرى أثناء الزيارة مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أعرب فيها عن

أمنيته في امتداد أمد احتلال أميركا للعراق. قال «أتمنى جداً أن تطول مدة الفترة الانتقالية في العراق ـ على الرغم من نواقصها ـ ثلاث سنوات على الأقل، ريثما نوفق بإعادة صياغة الكينونة العراقية من جديد»[٤].

بعد الإعلان عن أفكار كنعان مكية ونصائحه للأميركيين بشأن مستقبل الحكم في العراق، كتب الراحل إدوارد سعيد مقالة انتقد فيها مواقف مكية بشدة[٥]، وأثارت المقالة عملية جدل واسعة مؤيدة لموقفه ومعارضة له، ورد عليها مكية معيداً شرح موقفه من الفيدرالية ومن العراق غير العربي[٦]. وظهرت في عملية الجدل هذه أفكار لافتة للنظر، ربما كان أبرزها ما أوضحه الكاتب جوزيف مسعد (أستاذ السياسة والفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك)، فهو يطرح سؤالاً عن السياق الأميركي الذي ينتج كاتباً مثل كنعان مكية وأمثاله فيقول[٧] إن العنصريين الأميركيين البيض لم يعودوا قادرين على توجيه اتهاماتهم لخصومهم (السود مثلاً) بشكل مباشر، فسعوا إلى إبراز طائفة من الباحثين السود تتبنى نظرية (عقدة الاضطهاد)، وتحمل الأسود بالتالي مسؤولية تخلفه، وتعفي العنصرية البيضاء من هذه المسؤولية. وبدأت هنا عملية ترقية هذا النوع من الباحثين السود وتسليمهم

---

(٤) نقلاً عن موقع «إباء» الإلكتروني، ٢٠٠٣/٧/١٦.

(٥) مقالة بعنوان «معلومات مضللة عن العراق»، إدوارد سعيد، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/١٢/٣.

(٦) مقالة بعنوان «عراقية العراق ..... في ما يخص مسألة الفيدرالية»، كنعان مكية، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٣/١/١٤.

(٧) مقالة بعنوان «ذم العرب بلسان عربي»، جوزيف مسعد، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/١٢/٣٠.

مناصب سياسية وأكاديمية، واستضافتهم باستمرار في أجهزة الإعلام الأميركية. اقتنع أصحاب القرار في الولايات المتحدة بضرورة توسيع هذه الاستراتيجية، وبرز في هذا السياق في أوائل الثمانينيات فؤاد عجمي، كأهم صوت معاد للعرب ومؤيد لإسرائيل، متفقاً بذلك مع الكتاب والأكاديميين البيض الأميركيين في عنصريتهم ضد العرب. وقد ظهر كنعان مكية في هذا السياق نفسه «كمطبّل ومزمر للجيوش الأميركية التي ناشدها باستمرار أن تغزو بغداد».

مواجهة إسرائيل .... منبع الاستبداد

يربط كنعان مكية وجود الأنظمة العربية المستبدة بالصراع العربي - الإسرائيلي. وهذا افتراض نظري بحت ليس له ما يؤكده.فقد وجدت قبل قيام إسرائيل أنظمة عربية مستبدة (اليمن)، ووجدت بعد قيام دولة إسرائيل أنظمة عربية ليست ذات صلة مباشرة بالصراع العربي - الإسرائيلي وكانت مع ذلك أنظمة مستبدة (الحكم العسكري في السودان). إن استبداد الأنظمة له أسبابه ومكوناته الخاصة، وهناك استبداد شائع في العالم كله من دون أن يكون للدولة الاستبدادية صراع تواجهه من نوع الصراع العربي - الإسرائيلي. إن استبداد النظام القيصري الروسي كان نابعاً من الإقطاع، واستبداد الثورة الفرنسية ترافق مع الثورة على الإقطاع، وهناك أنظمة ديموقراطية غربية ضالعة في الليبرالية والحداثة أنتجت النازية الألمانية. ومن الابتسار بعد هذا كله أن نأتي إلى نظام استبدادي عربي ما ونقول إن استبداده قائم بسبب علاقته بالصراع العربي - الإسرائيلي.

وحين نطرح المسألة من هذا المدخل الافتراضي، ثم نمضي في الحديث عن الافتراض على أنه حقيقة، فستكون هناك نتائج

تستخلص منه حسب مشيئتنا، وأول نتيجة وأبسطها هنا هي القول بأنه لكي نتخلص من الاستبداد يجب أن نتخلى عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولا نعود ندري بعد ذلك ما هو الهدف الذي نقصد إليه: هل هو القضاء على الاستبداد العربي أو هو التخلي عن مواجهة إسرائيل؟

يقول كنعان مكية[٨] «إن البعث استمد شرعيته في العراق وسورية أصلاً من هزيمة حزيران ١٩٦٧ والصراع العربي ـ الإسرائيلي عموماً»، وحين يقوم النظام العربي بعمليات قمع فهو يقوم بها «بحجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي».

يوسع كنعان مكية دائرة طرح الأفكار الافتراضية التي تترتب عليها نتائج مرغوبة سلفاً، فيدعو إلى ضرورة التخلي عن «إيديولوجية القومية العربية». وإذا حاولنا أن نبتعد ولو قليلاً عن التعميم الذي تنطوي عليه جملة «الإيديولوجية القومية العربية» لنحدد المضمون العملي لما يسمى بالقومية العربية، فإننا نجد أن هذه الفكرة تعني أمرين: السعي لتحقيق الوحدة العربية، أو السعي لتحقيق التضامن العربي. وقد نادى بالوحدة العربية حاكم مثل الشريف حسين شريف مكة، وحاول تحقيقها من خلال الثورة على العثمانيين بالتعاون مع البريطانيين في ما عرف بالثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، ونادى بها حاكم مثل الملك عبد العزيز آل سعود، وحاول تحقيقها من خلال توحيد ما يعرف الآن بالمملكة العربية السعودية، ونادى بها حاكم مثل جمال عبد الناصر وحاول تحقيقها من خلال

---

(٨) مقالة بعنوان «كيف أدام الصراع العربي ـ الإسرائيلي أنظمة التسلط في العالم العربي»، جريدة الحياة، لندن، كنعان مكية، ١٩٩٧/٤/٥.

الوحدة بين مصر وسورية، وكذلك من خلال الدعوة إلى القمة العربية عام ١٩٦٤ لمواجهة السعي الإسرائيلي لسلب المياه العربية. ولا يجد أي مواطن عربي دافعاً فكرياً لكي يقف في وجه الدعوة للوحدة العربية أو للتضامن العربي. إنه قد ينتقد الشريف حسين لتعاونه مع الانكليز، وقد ينتقد السعودية لاعتراضه على نظام الحكم فيها، وقد ينتقد عبد الناصر للأخطاء التي ارتكبت في إدارة عملية الوحدة، ولكن لا أحد يقول إنه ضد فكرة الوحدة العربية أو التضامن العربي. أما كنعان مكية فيذهب في منحى تحليلي آخر، فهو يربط بين الاستبداد والقومية العربية، ثم يربط بين القومية العربية والشيوعية، دون أن يدري أحد ما هو الرابط بينهما، فالاستبداد يمكن أن يقوم بوجود القومية أو في غيابها، وكثيراً ما اعتبرت القومية والشيوعية نقيضين لا يلتقيان، فالأولى تدعو إلى وحدة الأمة والثانية تدعو إلى وحدة الطبقة، أما كنعان مكية فهو يربط بينهما (كفرضية ثابتة)، ثم يستخلص النتائج التي يريدها.

يقول كنعان مكية إن الاستبداد يولد الألم، وهو يوسع نطاق الألم ليشمل مناطق شاسعة من العالم ليتيح له هذا النطاق الشامل أن يربط بين القومية والشيوعية، يقول «وصل الألم في العالم العربي والصين وأميركا اللاتينية والعالم الثالث، الذي أنتجته إيديولوجيات لتشريع الذات مثل القومية والشيوعية إلى مستويات هائلة»، وهنا يصبح المدخل لإنهاء الألم والاستبداد هو التخلص (فيما يخصنا كعرب) من القومية العربية، لأن التخلص من القومية العربية كإيديولوجية هو المدخل «لإشاعة روح السياسة الواقعية اللاإيديولوجية في الشرق الأوسط».

ثم يقوم كنعان مكية بعملية توسيع ثالثة لدائرة الأفكار الافتراضية

التي يطرحها، فيدعو إلى تغيير بنية الأنظمة العربية. ويتبدى هنا فجأة أن تغيير بنية الأنظمة ليس مطلوباً من أجل القضاء على الاستبداد، أو التخلص من إيديولوجية القومية العربية، إنما من أجل تحقيق السلام مع إسرائيل، فهو يقول «لن يكون هناك سلام حقيقي في الشرق الأوسط دون تغييرات أساسية في بنى الدول العربية في شكلها الحالي، وأيضاً، وهو الأهم، التغير النوعي في الطريقة التي يفكر بها العرب، خصوصاً فئة المثقفين»، وهنا نصل إلى صلب الموضوع، إذ تبدأ سلسلة الأفكار العملية والتنفيذية تتوالى، بعد أن تم وضع المنطلقات الافتراضية الزائفة وتقديمها كنظريات علمية. فما هي طريقة التفكير الجديدة التي يبشر بها؟ والجواب هو نسيان الماضي، ونسيان التاريخ. وهذا النسيان مطلوب من العرب فقط، ومطلوب من الفلسطينيين فقط، وليس مطلوباً من إسرائيل أبداً، وهي التي تقوم على تاريخ انقطع منذ ألفي سنة، يقول «يتطلب البدء بتكلم لغة السلام إعطاء الأولوية لحاجات المستقبل بدل مفاهيم وتفاسير الماضي، من ضمنها مشاعر الظلم أو المرارة المشروعة التي يشعر بها الكثير من الفلسطينيين... علينا أن ننبذ في شكل نهائي السياسات القائمة على التشبث المهووس بالتاريخ وما فيه من مظالم». وعلينا أيضاً حسب كنعان مكية أن نعترف بمسؤوليتنا نحن عن مظالم الماضي، وأن نكف عن «تحميل الآخرين مسؤولية مشاكل هي بالقدر نفسه من صنعنا».

ويحتاج هذا التراجع والتغيير (من قبلنا) إلى تنظير جديد، وخلاصة هذا التنظير ترك مبدأ «الحقائق» واعتماد مبدأ «المنفعة». يقول

«تتطلب التسويات والتراضي (مع إسرائيل طبعاً) إرادة لتحويل النقاش العام من التركيز على الأصول التاريخية للمشاكل (أي الحقيقة التاريخية)، إلى الاعتبار بالنتائج (أي النفع)... ولا تقتصر

عملية التغيير المؤلمة هذه على التنظيمات السياسية بل المطروح، على المدى البعيد، أن يتطلب تغيير عادات وشعوب بأكملها».

ثم يصل الأمر إلى ذروته حين يقيم الكاتب معارضة بين مصطلح «المصلحة الذاتية» ومصطلح «المصلحة العامة... وقيم الإيثار التي تحملها الأديان أو التي يقدمها حلم توحيد المجتمعات العربية». يقول إن هذه المعارضة مزيفة، وقد سادت في الشرق الأوسط وفي أوساط اليسار الغربي الحديث، ورفضها «المنظرون الليبراليون الكلاسيكيون الذين طرحوا فكرة التسامح (مع إسرائيل طبعاً في ما يخصنا) في المجتمعات الديموقراطية الحديثة». إن الليبرالية البريطانية لم تقبل التسامح مع الأرجنتين حين شنت الحرب عليها لمواصلة السيطرة على جزيرة فوكلاند. والليبرالية الأميركية النموذجية ترفض حتى الآن التسامح مع اليابان فتعفيها من الاعتذار السنوي عن الحرب العالمية الثانية، وترفض من جهتها أن تنسى وأن تقدم أي اعتذار لليابان عن إلقاء القنبلتين النوويتين على هيروشيما وناغازاكي، ولكن التسامح مطلوب من العرب والفلسطينيين فقط، لأن الموضوع هنا يتعلق بإسرائيل.

ويدّعي الكاتب أن أصحاب فكرة «المصلحة العامة» يرفضون الحلول الوسط القائمة على المنفعة الذاتية ليس من أجل الأمة العربية الموحدة... «بل من أجل الحرب الأهلية». ولا ندري إذا كان الكاتب هنا يقصد بالحرب الأهلية حرباً بين العرب أنفسهم، أو حرباً بين العرب وإسرائيل، ولكننا نستشف أنه يقصد إسرائيل حين يقول «إن التسوية القائمة على المصلحة الذاتية أكثر نبلاً»، وكذلك حين يقول من «دون إحداث هذا التغيير الثوري في الوعي العربي فإن عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية لن تدوم طويلاً».

وهكذا يبدأ كنعان مكية من معارضة النظام العراقي وينتهي إلى ضرورة

التخلي عن كل أفكارنا وقيمنا، وتبنّي القيم الليبرالية (الأميركية)، والتخلي عن فهمنا وتحليلنا للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتبني قبول إسرائيل بالشروط التي تتطلبها «المنفعة الذاتية»، وإلا كنا دعاة تدمير وحروب أهلية. وتبدو المسألة في البداية وكأنها مسألة فكرية، ولكنها تظهر في النهاية على حقيقتها بأنها مسألة سياسية محورها القبول بإسرائيل حسب شروطها وليس حسب الحقوق الفلسطينية والعربية. إنها دعوة للاستسلام.

اللعب على أوتار اللاسامية

يقحم كنعان مكية في تحليله لاستبداد النظام في العراق، قضية الطائفة اليهودية وتعمد اضطهادها، مع ما ينطوي عليه ذلك من اتهام باللاسامية يذكّر بلاسامية النازية، وهي تهمة مرغوبة أميركياً وغربياً. وهو لا يفرق هنا بين اعتقال ومحاكمة وإعدام شبكة تجسس لصالح إسرائيل وبين اضطهاد الطائفة اليهودية، إذا ما تبين أن بين أعضاء شبكة التجسس يهوداً عراقيين. وهنا يحتاج كنعان مكية ، حسب عادته في التحليل، إلى نظرية افتراضية، وهو يصوغ هذه النظرية كما يلي:

«عام ١٩٦٧، وقبل عام من استيلاء البعث على السلطة في ١٩٦٨، نظم مظاهرة في بغداد طالبت بتحديد المسؤوليات عن هزيمة العرب في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، خصوصاً تجاه من سموهم العملاء المحليين للصهيونية والإمبريالية، وتقصدوا بهذه الصيغة إعادة فكرة اختفت سنين طويلة عن السياسة العراقية وهي القول بوجود طابور خامس... وقرروا أن هذا الطابور الخامس هو تلك البقية الضئيلة الباقية من الأقلية اليهودية»[٩].

---

(٩) المصدر نفسه.

وبحسب هذه النظرية الافتراضية فإن أي اعتقال لشخص يهودي عراقي، توجه له تهمة التجسس، سيكون بمثابة نزعة لاسامية يمارسها حزب البعث في العراق بصورة استبدادية، بسبب اختراعه(!!) لنظرية الطابور الخامس. ومن جهة أخرى فإن هذه النظرية تبرىء اليهودي العراقي سلفاً من التهمة الموجهة إليه وتعتبرها تهمة تعسفية.

وبناء على هذه النظرية الافتراضية، يقدم كنعان مكية وصفاً درامياً لحادثة وقعت فعلاً، على الشكل التالي: «في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، أعلنت الحكومة اكتشاف شبكة تجسس صهيونية رئيسية في البصرة، وجلبت السلطات بالطائرة ١٧ يهودياً إلى قاعدة جوية قرب بغداد للتحقيق مهم، واستمرت الاعتقالات، فيما تصاعدت الحملة اللاسامية في العاصمة العراقية». ثم يتابع وصفه الدرامي قائلاً: «لنواصل الآن تلك القصة المحزنة، قصة حلقة التجسس اليهودية المزعومة(؟؟) التي كانت الأولى(؟؟) التي يكتشفها النظام. فقد واجه المتهمون، ولم يكونوا كلهم من اليهود(؟؟) المحاكمة. ولا حاجة للقول أن كل المتهمين «اعترفوا» في النهاية».

تنطوي هذه الرواية على الوقائع التالية:

١ ـ اعتبار التهمة ملفقة ومزعومة.

٢ ـ أنها شبكة التجسس الأولى التي يكتشفها النظام.

٣ ـ يعترف أن المعتقلين لم يكونوا كلهم من اليهود، ويواصيل مع ذلك إطلاق تهمة اللاسامية.

ولكن خصوماً ألداء لحزب البعث، تآمروا عليه وتآمر عليهم،

يقدمون رواية للتجسس الإسرائيلي في العراق، تختلف كلياً عن رواية كنعان مكية. وتشاء الصدفة أن يكون هؤلاء الخصوم للبعث من كبار قادة الدولة الذين تؤهلهم مناصبهم لمعرفة الحقيقة حول قضايا التجسس. منهم الفريق الركن إبراهيم الداوود الذي كان وزيراً للدفاع في العراق وعضو مجلس قيادة الثورة، وأقصاه البعث عن السلطة. وقد روى الداوود في مقابلة صحافية مطولة[١٠] ما يتذكره عن قضايا التجسس الإسرائيلي في العراق، فقال نقلاً عن التقارير التي كانت ترفع إلى عبد الرزاق النايف (رئيس المخابرات)، ويطلع عليها القصر (الجمهوري):

١ ـ كان لدينا ضباط يتابعون في أميركا دورات في الطيران المتقدم. أحدهم ابن شخص يدعى عبد الجبار الضاحي. توجه لأميركا وكانت إسرائيل تعد لحرب ١٩٦٧ وتريد الحصول على طائرة «ميغ» السوفياتية... الضابط الشاب كان يرتاد الأندية الليلية، فتقربت منه فتاة يهودية وقامت بينهما علاقة. عرضت الفتاة على الضابط العراقي فكرة الفرار بطائرة «ميغ» إلى إسرائيل، فاستنكر الأمر خوفاً من افتضاح المسألة. قتلته الموساد في أميركا.

٢ ـ وقال: ضابط آخر لا يحضرني اسمه الآن، ولأن هذا الضابط يعرف قصة الضاحي، أراد اعتماد المناورة. قال لهم إنه موافق، وطلب التوجه إلى روما للاتفاق على المبلغ ووضعه في مصرف هناك، ثم يتوجه إلى العراق وينفذ الخطة. جاء الضابط إلى

(١٠) مقابلة مع الداوود في جريدة «الحياة» نشرت على أربع حلقات، آخرها يوم ٢٠٠٣/٦/١٢، أجراها معه غسان شربل.

العراق ورفض التنفيذ. خاف أن يعرفوا عنوانه فترك بيته واستأجر شقة في الباب الشرقي في بغداد. أرسلت الموساد ثلاثة أشخاص في أثره نجحوا في معرفة مكانه. جاءته المرأة وطرقت الباب وقالت أنها اشتاقت إليه وقتلته. فر الفريق لكننا اقتفينا أثرهم، وألقت الاستخبارات العراقية القبض عليهم في لندن.

٣ ـ وقال: لكن الموساد نجحت مع الطيار منير روفا. حاولوا معه فوافق في مقابل وضع مليون دولار في أحد المصارف، وأن يخرجوا عائلته إلى لندن ومنها إلى إسرائيل. غادرت زوجته متذرعة بأسباب طبية ونقلوها إلى إسرائيل. وفي آب/أغسطس ١٩٦٦ صعد إلى طائرة «ميغ» وفر إلى إسرائيل، وبعد فرار الطائرة توجهت وعبد الرزاق النايف إلى منزل روفا وفتشنا المنزل. وشكلت قصة روفا اختراقاً استخباراتياً محرجاً.

٤ ـ وقال: هناك قصة ناجي العاني الذي جاء إلينا بنفسه معترفاً، وهي قصة مهمة. قال في التحقيق إنه شاب غير متزوج، وكان خلال وجوده في لندن يشرب ويقامر فتراكمت عليه الديون، وذات يوم جاء أحدهم وفاتحه قائلاً: نأخذ لك شقة، وتقامر كما تريد، لكن تتعاون معنا. تعاون الرجل معهم، والتقط صوراً لمواقع في العراق. وقال الرجل في التحقيق: حين حصلت حرب ١٩٦٧ استيقظت مشاعري وندمت على التعاون مع الموساد، وأصبت بجرح في ضميري.

ويضيف الداوود قائلاً: اعترف لنا ناجي العاني بأن مسؤول الموساد في الشرق الأوسط هو سوداني يحمل اسم «محجوب».

ويقول الداوود: ذهبت إلى عبد الرحمن عارف (الرئيس) وقلت له:

القضية خطيرة، هناك شبكة تجسس إسرائيلية في عدد من الدول العربية، يجب أن نبلغ مصر وغيرها، ولديهم شبكة في العراق، ولدى العاني قائمة باسماء أشخاص، وتعليمات بأن يلجأ إليهم في حال تضايق، فتم تشكيل لجنة تحقيق، واتفقنا مع العاني أن يواصل تعاونه مع الموساد بعلمنا، ووضعنا خطة لاستدراج «محجوب» السوداني إلى بغداد، وجاء محجوب، واستقبل، وأقام في فندق بغداد ..... وقبضنا عليه ووضعناه في السجن العسكري. نام ليلة هناك وعثر عليه في الصباح ميتاً. أرسلناه إلى المستشفى العسكري فتبين أنه انتحر بقطرات من السم كانت موضوعة تحت إحدى أسنانه.

ويضيف الداوود: وهكذا بدأنا نعتقل أعضاء الشبكة في بغداد، ووصل عدد المعتقلين إلى ٣٥٠ معتقلاً غالبيتهم من اليهود، وكان ذلك قبل نحو شهر من ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨.

هذه هي خلاصة رواية وزير الدفاع المعادي للبعث، عما يتذكره من قضايا التجسس الإسرائيلي في العراق. وتنطوي هذه الرواية على الوقائع التالية:

١ ـ هناك تاريخ متتابع لمحاولات الموساد الإسرائيلي العمل داخل العراق.

٢ ـ نجح الموساد الإسرائيلي في اختراق المخابرات العراقية، والجيش العراقي، وخطف طائرة تمثل سراً عسكرياً، ساعد الاستيلاء عليها في انتصار الجيش الإسرائيلي في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

٣ ـ الذين تعاونوا مع الموساد الإسرائيلي من العراقيين، كانوا مزيجاً من العرب واليهود.

٤ ـ تم الكشف عن الشبكة التجسسية واعتقال أعضائها قبل وصول البعث إلى السلطة بما يقارب الشهر، وبناء على اعترافات جاسوس عراقي تائب، ولم يكن البعث هو الذي اعتقلهم، ولم يكن البعث هو الذي «اخترع» قصتهم، كما يروي كنعان مكية.

٥ ـ يثبت اعتقال الشبكة وجود «طابور خامس» داخل العراق، وليس نظرية «طابور خامس» نظرية اخترعها البعث.

إن السؤال المحير هنا هو: لماذا هذا الحرص من قبل كنعان مكية على تبرئة جواسيس معتقلين من تهمة التجسس؟ لماذا التركيز على يهودية المعتقلين مع أنه هو نفسه يوضح أن المعتقلين هم من العرب واليهود؟ أغلب الظن أن ذلك يتم بسبب المحيط «الأميركي» الذي يعيش فيه مكية، فهذا المحيط شديد الحساسية ضد كل ما هو لا سامي، والتركيز على هذا المثل يفيد في تحريض الأميركيين ضد العراق، كما أن هذا المثل، وبالطريقة التي تم إيراده بها، يفيد في إبراز خطأ سياسة المواجهة العربية (والعراقية) لإسرائيل، ويبرر الدعوة للسياسة الجديدة التي يبشر بها، السياسة التي تنسى التاريخ (تاريخ الصراع)، وتنسى فكرة الحق، وتتطلع فقط إلى فكرة المصلحة والمنفعة، فتقيم سلاماً مع إسرائيل بشروطها.

نبذ العروبة

إن هذه النظرية المبكرة (١٩٩٧) تمهد لما هو أكبر وأخطر حين

يحين أوان البحث في احتلال أميركا للعراق، وقد جاءت تلك اللحظة يوم ٢٠٠٢/١٠/٣. ففي ذلك اليوم، وفي معهد أميركان إنتربرايز (American enterprise institute) في واشنطن، وهو معهد معروف بتوجهاته الفكرية اليمينية المحافظة، انعقدت ندوة موسعة لبحث احتلال العراق، تحت عنوان «مستقبل العراق السياسي»، وكان كنعان مكية نجماً بارزاً في تلك الندوة، فهو الذي أعد البحث الخاص بالمستقبل، وكان بحثاً يرتكز على فكرتين أساسيتين هما: إقامة نظام فيدرالي في العراق، ورسم هوية جديدة لعراق المستقبل خلاصتها أنه «عراق غير عربي». عراق قائم بذاته. قال مكية في دراسته «ليس ممكناً أن يكون العراق دولة ديموقراطية إذا لم يكن نظاماً فيدرالياً». وقال: العراق يجب أن يكون لجميع أبنائه، مما يتطلب أن يكون عراقاً غير عربي». وقد التقط الإعلام، وبخاصة الإعلام الأميركي، هاتين الفكرتين من بحث كنعان مكية المفصل، وروج لهما على نطاق واسع.

والسؤال هنا: هل هناك أهمية خاصة لبحث يقدمه أكاديمي عراقي، ويتحدث فيه عن الفيدرالية وهوية النظام «العراقية»؟ ألا تمتلىء الساحة البحثية العربية وغير العربية، بالعديد من الأبحاث والآراء التي تضرب يميناً وشمالاً من دون أن يكون لها أثر يذكر؟ وجوابي أنه لو كان كنعان مكية مجرد باحث مجتهد لكان مجرد رقم جديد في ظاهرة ما تني تظهر وتتلاشى، يقوم بها مثقفون عرب بدور شتم العرب، والدعوة للتعامل معهم كفئران تجارب من قبل الدول «المتقدمة»، وهو ما يرضي السياسيين الأميركيين، ويتيح لهؤلاء الباحثين مكاناً يحتلونه في ساحة الأبحاث الأميركية النشطة دائماً. ولكن تلك الندوة التي انعقدت في ذلك اليوم في معهد (أميركان إنتربرايز) كانت من نوع مختلف، فهي انعقدت بدعوة

أميركية لبحث مستقبل العراق، وهي سعت للحصول على «طلب عراقي» بضرورة تغيير هوية العراق بما يتلاءم مع السياسة الأميركية. ومن هنا أهمية الأفكار التي وردت فيها.

لم تكن ندوة (أميركان إنتربرايز) مجرد ندوة بحثية، كانت في الحقيقة ندوتين، ندوة عسكرية تليها ندوة سياسية[١١]. تحدث في الندوة العسكرية ضباط عراقيون، كما تحدث محللون عسكريون أميركيون. أحدهم وهو (مايكل ايزنستات) كشف عن التوجه الحقيقي للحوار حين دعا إلى «الحيلولة دون قيام عراق في المستقبل يلعب دوراً قيادياً في العالم العربي، من خلال تقليص عدد أفراد الجيش العراقي وقدراته التسليحية». ثم كان ضرورياً أن تتم صياغة هذا الكلام العسكري الفظ بلغة سياسية وحسب اللغة البحثية المعروفة، وهو ما فعله كنعان مكية في الندوة السياسية التالية حين دعا إلى قيام (عراق غير عربي)، أي عراق ينعزل عن محيطه العربي، عراق لا يكون له دور في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهذه هي مجموعة الأفكار التي تم الأخذ بها لتكون الهدف الاستراتيجي للاحتلال الأميركي للعراق، والتي برع (بول بريمر) في تنفيذها بعد إنجاز الاحتلال في ٢٠٠٣/٤/٩.

إن فكرة إبعاد العراق عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي فكرة قديمة لدى كنعان مكية، ففي مقالة له عن الأكراد تحمل تاريخ ١٨/٩/ ١٩٩٦[١٢] يتحدث عن فشله بإقناع الزعيم الكردي مسعود

---

(١١) عبد الكريم أبو النصر، جريدة **الوطن**، الرياض، ٢٠٠٢/١١/١٠، رسالة صحافية من باريس.

(١٢) مقالة بعنوان «سياسات الخيانة في العراق،» **الحياة**، لندن، ١٩٩٦/٩/١٨، ونشرت المقالة في وقت واحد مع مجلة "Newyork Review of Books".

بارزاني بتبني أفكاره، وهو يعيد ذلك الفشل إلى أن «أياديهم كانت مقيدة، لأنه على مستويات أعلى، حيث تصنع السياسة، كان كل شيء خاضعاً لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، خصوصاً السعي لضم سورية إليها، أما العراق فيمكن أن ينتظر». إن كنعان مكية يدعو الأميركيين إلى عدم الانتظار. يدعوهم إلى البت السريع، وإلى الإقدام على بناء عراق غير عربي لا يكون له دور في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهو يذهب إلى حد بعيد في هذه الرغبة، حتى أنه يوجه إلى البارزاني الكردي تهمة العروبة، فهو يتحدث عن فشله في إقناعه بآرائه معللاً ذلك بالقول «ما أخفقت في رؤيته هو أن عروبة الدولة العراقية كانت أصبحت في نهاية المطاف متأصلة في هذا الزعيم الكردي مثلما كانت متأصلة في صدام حسين». إن فكرة «العروبة» تخيف كنعان مكية، وبخاصة حين يكتشف إدراك قيمتها لدى زعيم كردي بارز، حتى أنه يصفه في النهاية بـ «إنه رجل ضيق التفكير ويفتقر إلى الخيال».

خيبة أمل

استمع الأميركيون بشغف إلى آراء كنعان مكية، واستندوا إليها في مهمتهم الإعلامية التحضيرية لشن الحرب على العراق، وأظهروا للعالم أنهم يشنون هذه الحرب بناء على رغبة عراقية، وبناء على طلب عراقي، وهي أعلى درجة من التغطية السياسية التي كان الأميركيون يتطلعون إليها. وبلغ الاحتفاء بكنعان مكية درجة عالية حين قام الرئيس الأميركي جورج بوش باستقباله في البيت الأبيض

---

(١٣) تم اللقاء في البيت الأبيض يوم ٢٠٠٣/١/١٢، وحضره مع مكية كل من الدكتور حاتم مخلص والسيدة «رند الرحيم» التي ورد اسمها في وكالات =

مع زميلين له[١٣]. ويبدو أن الاهتمام بآراء مكية من قبل الإعلام الأميركي، والاهتمام به شخصياً من قبل الرئيس، أوحيا له بأن آراءه ستعتمد من قبل الإدارة في الخطط التنفيذية التي سيتم وضعها، وأنه هو وزملاؤه سيتم اختيارهم لحكم العراق «بعد تحريره». ومع اقتراب موعد بدء العمليات العسكرية أخذت بعض خطط الإدارة الأميركية تظهر للعلن، وتم إبلاغ بعض هذه الخطط لزعماء المعارضة العراقية، ومنهم كنعان مكية الذي فوجىء بأن الأميركيين ينوون استلام السلطة في العراق مباشرة، وبواسطة حكومة عسكرية يعينونها، وفهم كنعان مكية أنه هو وزملاؤه لن يكونوا رجال السلطة الجديدة كما توهم وتوهموا، فبادر إلى كتابة مقال بالإنكليزية (فقط) في لندن[١٤]، شن فيه حملة عنيفة ضد قرارات الإدارة من دون أن يتخلى عن إعجابه الشديد بها وبقيمها، طالباً الدعم من الأميركين ومن الرئيس الأميركي بالذات.

ما هي الأفكار الرئيسية في هذا المقال؟

يروي كنعان مكية أن اجتماعاً تم في أنقره بين المعارضة العراقية ووفد أميركي في مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، عرض فيه الأميركيون خطة لحكم العراق (بعد تحريره) تقوم على البنود التالية:

١ ـ تشكيل حكومة عسكرية في بغداد يشغل فيها عسكريون أميركيون مقاعد الوزارات.

= الأنباء «رند فرانك» نسبة إلى اسم زوجها، والثلاثة من الأكاديميين العراقيين المقيمين في الولايات المتحدة الأميركية. وقد تم تعيين السيدة رند الرحيم بعد الاحتلال سفيرة للعراق في واشنطن.

(١٤) مقال بعنوان «لقد خيبوا أملنا»، كنعان مكية، **الأوبزرفر**، لندن، ١٦/٢/٢٠٠٣.

٢ ـ يتكفل الجيش الأميركي بمهام حفظ الأمن في مدن وشوارع العراق.

٣ ـ تشكيل مجلس استشاري مكون من عدد غير محدد من العراقيين المتنكرين لوطنهم والذين لا قيمة لهم سوى كونهم مقبولين لدى دول الخليج العربية والسعودية على وجه التحديد.

وهو يستنتج من هذه الخطة ما يلي:

ـ إن هذه الخطة ستضع حداً لسنين طويلة من الدعم المادي والمعنوي الأميركي للمعارضة العراقية.

ـ ستسبب انقلاباً في مواقف المعارضة العراقية، وستحولها من حليف قوي للولايات المتحدة طوال سني التسعينيات، إلى عدو لا يتوانى عن الخروج إلى شوارع بغداد معارضاً، في اليوم التالي للتحرير.

ـ الدوافع الحقيقية وراء تبني هذه الخطة تكمن في استرضاء النظام العربي المهترىء، وهي تطمح بالتالي إلى المحافظة على هيكلية النظام البعثي وقوته العسكرية الضاربة ولكن بزي جديد، وهي خطة ستحرم العراقيين من حقهم الشرعي في تقرير مصيرهم، وهي خطة مصممة أصلاً لإذلال الشعب الكردي في العراق والذي تمتع بتجربة الحكم الذاتي في الشمال خلال السنوات العشر الماضية، وتحت الحماية الأميركية المباشرة.

ـ إن حكومة الولايات المتحدة الآن ـ وكما فعلت ذلك مرات عديدة في الماضي ـ بصدد خيانة مبادىء وقيم إنسانية متعلقة بحق تقرير المصير والحريات الشخصية.

لقد كتب كنعان مكية هذه المقالة الغاضبة، بينما كانت المعارضة العراقية تتجمع في كردستان العراق من أجل عقد مؤتمر لها، ولكن هذا المؤتمر لم يكن يحظى بالرعاية الأميركية. ويعترف كنعان مكية بغياب هذه الرعاية ويقول في المقالة نفسها «على الرغم من محاولات بعض أقطاب الإدارة الأميركية لتأجيله (المؤتمر)، وبعد أسابيع من المداولات في طهران وشمال العراق، نجحنا في ترتيب هذا اللقاء الذي سيعقد لمناقشة خطة تفصيلية لإيجاد قيادة عراقية تكون مستعدة لاستلام السلطة في الزمان والمكان المناسبين»، ويضيف «هذا ما سيعارضه حتماً ممثل الإدارة الأميركية إذا ما اختار الحضور».

ويختتم كنعان مكية مقالته قائلاً «أتوجه إلى الرئيس (بوش) الذي أراد رؤية عراق ديموقراطي، وإلى كل الأميركيين الذين وضعوا ثقتهم به، وأناشدهم: ادعمونا».

الذي حصل بعد الحرب، وبعد احتلال بغداد، يناقض كل ما تخوف منه كنعان مكية، فقد تم حل جيش العراق، وتم تكوين مجلس الحكم بأغلبية شيعية، وتم إقصاء العراق عن محيطه العربي، وتم ترسيخ الطائفية والإثنية، وتم تشكيل واجهات حكم عراقية تحت إشراف أميركي كامل، ولكن نقطة الخلاف الجوهرية بقيت على حالها، وهي أن الإدارة الأميركية لم تسلم السلطة للمعارضة العراقية، وبشكل أدق، لم تسلم السلطة إلى أحمد الجلبي (القائد السياسي)، ولم تسلمها إلى كنعان مكية (المنظّر).لقد أصيب المنظّر بخيبة أمل، فعاد وأخلد للصمت، وعكف على قراءة ودراسة وتبويب الأرشيف العراقي، لوضعه منظماً ومفهرساً تحت تصرف المسؤولين الأميركيين، وذلك تحت ستار الحفاظ على الذاكرة العراقية.

علق كاتب عراقي على خيبة الأمل هذه (في مقال الأوبزرفر) فقال «لن ننخدع بمن يعتبر نفسه مخدوعاً. كنعان مكية لم ينخدع بدور أميركا فحقائق سياسات كنعان مكية ومؤتمره معلومة. إنهم لم ينخدعوا إلا بحجومهم وأهميتهم وتاريخ صلاحيتهم، فقد تصوروا لبرهة إن أميركا تحتاج إليهم حتى بعد الحرب. كانوا مخطئين»[١٥].

---

(١٥) مقال بعنوان «أنقذوا كنعان مكية»، بقلم شمال علي، نقلاً عن موقع «الحزب الشيوعي العمالي العراقي» على الإنترنيت، من دون تاريخ.

الفصل الثاني

حازم صاغية ـ صالح بشير

١

الممثلون حسب دخول المسرح

بعد دخول كنعان مكية إلى خشبة المسرح، ولجه كاتبان جديدان هما حازم صاغية (اللبناني) وصالح بشير (التونسي)، اللذان توليا كتابة مقالات مشتركة تنطلق من أفكار كنعان مكية، وتسعى إلى أن تصل بها إلى نهايتها، فتضيف بعض المستلزمات الفكرية الجديدة، وتناقش بعض المواضيع السياسية المباشرة، وتكون الخلاصة تبنّي مفاهيم إسرائيل حول التسوية والتي تنطلق من مفهوم الأمن لإسرائيل، والتنظير لضرورة التطبيع مع إسرائيل قبل الوصول إلى تسوية معها، لكي نطمئنها ونهدىء من روعها الأمني.

في مقالة مشتركة للكاتبين[1] نقرأ ترويجاً لنظرية سياسية في

---

(١) مقالة بعنوان «لا بد أولاً من تذليل عقبتي الأمن والتطبيع، وتذليل الأمن بالتطبيع»، جريدة **الحياة**، لندن، بقلم صالح بشير ـ حازم صاغية، ١/٨/١٩٩٧.

التسوية تقوم على أساس الأمن والتطبيع المسبق. وكما يختفي الهدف السياسي (الوحيد) بضرورة قبول إسرائيل على حساب الحق الفلسطيني والعربي في مقالة مكية تحت ستار من التنظير، تلجأ مقالة بشير ـ صاغية إلى التكتيك نفسه، فتغرقنا في مدخل نظري (ذاتي) معقد، لتبرير ما سيرد بعد ذلك من أفكار سياسية مباشرة.

نقرأ في المقالة المشتركة تحليلاً للتاريخ ونشوء الدول (لاحظوا مدى اتساع هذه البداية) ينطلق من مفهوم الأمن. تقول المقالة المشتركة منذ سطورها الأولى «إن المخاوف الأمنية جزء لا يتجزأ من وجود بلدان العالم نفسها»، ثم ترتقي بالهاجس الأمني إلى مستوى المطلق التاريخي فتقول «إن كل دولة مهما بلغت من القوة والسطوة والمناعة يلازمها شعور بتلك الهشاشة، مقيم وبعيد الغور، وهذا ما يحدو بها إلى البحث الدائم عن ضمانات لوجودها وبقائها». وإذا نحن سلمنا بقبول هذا المدخل الأمني لتحليل التاريخ وسيرورة الدول، فإننا نفترض أن هذا القانون يسري على الجميع، ومن ضمنهم الدول العربية وإسرائيل، ولكننا ما نلبث أن نكتشف بعد أسطر قليلة من المقالة، أن همها هو عملية التسوية مع إسرائيل، ومن منطلق أمن إسرائيل بالذات، حيث «إن الأمن غدا يعمل ضد السلام ويمعن في تدمير حظوظ قيامه». ثم تدخل المقالة بعد ذلك مباشرة في تحليل مسهب عن الأمن الإسرائيلي ومظاهره في السياسة اليومية.

تبدأ هذه الفقرة بتحليل نقدي للموقف الإسرائيلي كما يعبر عنه حزب الليكود الحاكم ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، فنتفاءل ولو مخطئين حين نقرأ «يبدو الإحجام الإسرائيلي عن دخول مغامرة السلام، تذرعاً بالأمن، احتياطاً مبالغاً فيه»، بسبب قوتها النووية،

وتوفير الكفالة الأميركية لها. ونتفاءل كذلك حين نقرأ أن «هذا الهوس البالغ بالجوانب الأمنية... في هذا العهد الليكودي، هو الآن في صدد تقويض الأمن من أساسه». ولكن المقالة ما تلبث أن تكسر حد التفاؤل هذا، فقوة إسرائيل ليست مدعاة لاطمئنانها، لأن إسرائيل هي المثل الذي يتناقض مع القاعدة، وذلك لأسباب ثلاثة:

الأول: أنها نشأت بالقوة وسط رفض جوارها الذي لم يعترف بها.

والثاني: أن سكانها ورثة التجربة التي لا ثاني لها في الألم... عنينا بالتجربة المحرقة النازية.

والثالث: أن الحس الأقلي المزمن، بل الدهري (لدى اليهود)، لا يجد أي تعويض أكثري في إقليم آخر، على النحو الذي تجده باكستان في عالم إسلامي أرحب.

بماذا تفيد هذه التوضيحات الثلاثة؟ تفيد بأن قوة إسرائيل ليست سبباً كافياً لتوفير الأمن لها، بسبب خصوصيتها التي لا مثيل لها في التاريخ، ولا بد إذاً من البحث عن مصدر آخر لتوفير الأمن لدى إسرائيل، يأتيها من الجانب العربي. ويظن القارىء للحظة أن المقصود بذلك هو عقد اتفاقات سلام مع إسرائيل توفر لها المزيد من ضمانات الأمن، ولكنه ما يلبث أن يكتشف خطأه، ذلك أن المطلوب من العرب لكي يوفروا الأمن لإسرائيل، هو أن يغيروا أنفسهم كلية، وأن يغيروا قوانينهم ودولهم ونظم حكمهم، لكي ترضى إسرائيل وتطمئن، «فالعائقان الأساسيان في وجه المغامرة الإسرائيلية بالسلام، هما مسألتا الديموقراطية والجاذبية عند العرب».

تعترف المقالة المشتركة، أن الليكوديين يطرحون مسألة الديموقراطية لدى العرب (والعالم الإسلامي) كشرط للسلام «ويستخدمونها

بمعنى ابتزازي»، ولكنها ما تلبث أن تقول «ما نقصده هنا بالديموقراطية لا يطول الأنظمة السياسية فقط، بل يطول، وهذا أهم، المستويات الاجتماعية والمجتمعية».

أما موضوع الجاذبية، العائق العربي الثاني أمام الإقدام الإسرائيلي على السلام، فالمقصود به «إن الإسرائيليين لا يجدون في العالم العربي اليوم الجاذبية التي تطلق حماستهم إلى السلام معه. فقد نجحوا في إحراز تفوقهم الاقتصادي الكاسح على المنطقة وسط المقاطعة الاقتصادية التي واجهتهم بها المنطقة»، وكذلك لأن المنطقة العربية «ليست مثالاً يحتذى، لا في التقدم العلمي والمعلوماتي، ولا في الإنتاج الإبداعي والثقافي».

وبسبب وجود هذين العائقين العربيين، فإن السلام لا يتحقق مع إسرائيل «فالانطلاق من ثقافة لا ديموقراطية... يؤسس قاعدة صلبة وراسخة لعجزنا عن مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي»، إضافة إلى «أن فكرة السلام بذاتها ما تزال مرفوضة في المنطقة، وهذا يصح على العرب كما يصح على الإسرائيليين». الإسرائيليون يرفضون السلام بسبب «الهواجس الأمنية»، والعرب يرفضون السلام بسبب «نبذ التطبيع».

كيف الخروج من هذه المعادلة الصعبة؟

لا يستطيع العرب حل مسألة الهواجس الأمنية لأنهم لا يملكون القوة، وبسبب قوة إسرائيل فإن العرب هم المتضررون من ابتسار العملية السلمية، «وإذا كان المأزق الراهن عربياً أولاً وأخيراً، فإن مسؤولية المبادرة بالخروج منه» تقع على الجانب العربي، والوسيلة إلى هذا المخرج هي التطبيع، إذ «ربما أصبح التطبيع الوسيلة الوحيدة المتاحة بين أيدي الجانب العربي... والوسيلة التي تسبق بقية مراحل

السلام، لا أن تكون ناتجة عنها». أما المبادرة إلى ذلك فهي بيد المثقفين و«الحيز الثقافي».

بهذا نكون قد بدأنا بطرح نظرية (أمنية) للتاريخ ولكيفية نشوء الدول وعلاقاتها، وانتهينا إلى ضرورة التطبيع مع إسرائيل، حتى قبل أن نعقد سلاماً معها، لنطمئنها، ولنعالج أزمتها النفسية الدهرية، رغم أننا غير مؤهلين لذلك بسبب لا ديموقراطيتنا وتخلفنا الاقتصادي، حسب قول المقالة وشرحها المفصل.

إن نقاط التشابه بين مقالة مكية ومقالة صاغية ـ بشير المشتركة واضحة جداً، بل نكاد نقول أن أفكارهما متطابقة، مع دور مرسوم لكل مقالة في المدى الذي تنطلق إليه في التحليل، وحتى في تكنيك الكتابة، فكل مقالة تبدأ بنظرية كبيرة لتصل بعد ذلك إلى الهدف المباشر المحدد «الصغير». بينما جوهر المواقف كلها هو البحث عن الكيفية التي نرضي بها إسرائيل. ولكن هذا كله ليس شديد الأهمية، ما هو شديد الأهمية فعلاً هو أن مقالة صاغية ـ بشير المشتركة تحتوي على إشارات هنا وهناك ضد الليكود ونتنياهو وأسلوبهما في طرح القضية الأمنية، بينما نجد عند التدقيق، أن المقالة تتبنى وجهة نظر نتنياهو الأمنية، مع اختلاف طبيعي في اللغة واللهجة، بين كاتب عربي يخاطب العرب، وزعيم إسرائيلي يتحدى العرب. فلنعد إلى نتنياهو لنرى ما يقول في نظريته الأمنية.

يقول نتنياهو في كتابه «مكان تحت الشمس»[٢] عند الحديث عن السلام مع العرب:

---

(٢) كتاب **مكان تحت الشمس**، تأليف بنيامين نتنياهو، ترجمة محمد عوده الدويري، إصدار دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٥.

«يوجد في العالم نوعان من السلام، سلام بين دول ديموقراطية، وسلام مع دول ديكتاتورية»[٣].

ويقول

«إن الصعوبة التي تواجه الدول الديموقراطية (أي إسرائيل) تتعلق بمشكلة المحافظة على السلام مع الأنظمة الديكتاتورية (أي العرب). والقاعدة لإبرام السلام هي: مصالحة وتعاون مقابل ديموقراطية، وقوة وردع مقابل ديكتاتورية»[٤].

ويقول

«في إطار العلاقات مع مثل هذه الأنظمة الديكتاتورية، يمكن تحقيق السلام القائم على الردع، والطريقة الوحيدة لتحقيقه هي زيادة قوة الدول الديموقراطية وإضعاف الدول الديكتاتورية»[٥].

ويقول

«إذا كان الغرب غير مستعد للضغط من أجل تطبيق الديموقراطية في العالم العربي، فإن عليه على الأقل أن يعزز قوة الردع التي تملكها الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، أي إسرائيل، والسعي لإضعاف قوة الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة»[٦].

ثم يقول ما هو أهم

«إن الغربيين الذين يسعون لتحقيق سلام في الشرق الأوسط... عليهم ممارسة الضغط على الأنظمة العربية من أجل تطبيق إجراءات

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٣

ليبرالية. ولا نقصد هنا مبادئ التعددية الحزبية وحكم الأغلبية فقط، إنما إرساء مفاهيم أساسية ليست معروفة في العالم العربي، والتي تحمي الديموقراطية، مثل حقوق الفرد، وحرية التعبير، والالتزام بتطبيق القانون»[٧].

بماذا يختلف هذا التحليل، تحليل نتنياهو، وفهمه لمسألة الأمن والسلام، عن تحليل مقالة صاغية ـ بشير المشتركة؟ الطرفان يركزان على هاجس الأمن. والطرفان يركزان على أن غياب الديموقراطية العربية هو العائق الأساسي أمام السلام. والطرفان يركزان على أن الديموقراطية لا تقتصر على التعددية الحزبية والانتخابات بل تحتاج إلى تغيير في عمق المجتمعات، لكي تصبح بعد زمن مديد، مجتمعات ديموقراطية ليبرالية. والفارق الوحيد بين التحليلين هو فارق الموقع، فبينما يتحدث «الحاكم» نتنياهو عن الردع (أي الرضوخ) كمدخل للسلام مع دول ديكتاتورية، يتحدث «المثقف» عن إنجاز التطبيع المسبق (أي الانصياع) كمدخل للسلام.

ثم أليست هذه كلها هي أفكار المحافظين الجدد الذين تسلموا السلطة في الولايات المتحدة الأميركية، وقاموا على أساس هذه الأفكار، باحتلال العراق، ودعم اليمين الإسرائيلي الحاكم بزعامة شارون في معركته ضد الشعب الفلسطيني؟

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

٢

التطبيع

إن التطبيع ليس مرفوضاً كمبدأ، وما يتم رفضه فعلياً هو مضمون التطبيع كما تفهمه إسرائيل، وأسبقية التطبيع على السلام الفعلي الناجز كما تدعو إلى ذلك مقالة صاغية ـ بشير. إنهم يطلبون التطبيع المسبق لخلق «أجواء الثقة» كما يقولون، وأجواء الثقة مطلوبة للإسرائيليين المحتلين والأقوياء ومالكي القنبلة النووية، أما الفلسطينيون المحتلون من قبل الجيش الإسرائيلي، والذين يعانون في مخيمات التشريد، والذين نزعت عنهم هويتهم وضاعوا في بقاع العالم، فلا أحد يسأل عن زرع الثقة في أوساطهم، لا بل هم المطالبون بالبرهنة على «أجواء الثقة» لكي تطمئن إسرائيل. إن المنطق يفترض أن تقوم إسرائيل بالتطبيع، فتطبع أولاً مع الفلسطينيين المقيمين بداخلها، فتفتح أمامهم بالممارسة وبالقوانين أن يكونوا مواطنين من الدرجة الأولى لا من الدرجة الثانية كما هي حالهم في دولة إسرائيل. وتطبّع مع المواطنين الفلسطينيين في الضفة

والقطاع بعد أن تم توقيع اتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية، فتوقف سرقة أراضيهم من خلال عملية الاستيطان المتواصلة قبل الاتفاقات وبعدها. وتطبّع مع السلطة الفلسطينية وتنفذ معها الحكم الذاتي بالكامل بدلاً من اختراع نظريات تقسيم الأراضي إلى (ألف) و (ب) و (ج). وتطبّع مع الاقتصاد الفلسطيني الهش، فتفتح أمامه أبواب الحدود ليتعامل مع البلاد العربية وينمو، بدلاً من سياسة فرض التعامل مع إسرائيل وحدها. وحين تفعل إسرائيل ذلك، وهي الدولة المحتلة التي تتحمل مسؤوليات المحتل، يمكنها عندئذٍ أن تطالب الفلسطينيين والحكومات العربية بالرد على خطواتها التطبيعية بتطبيع مماثل.

إن التطبيع لا يمكن فصله عن مستوى الحلول السياسية القائمة. إن اتفاق أوسلو لم يتجاوز مبدأ الحكم الذاتي، وحتى في إطار الحكم الذاتي رفضت إسرائيل التطبيق الشامل له، ولم توافق على حكم ذاتي للسلطة الفلسطينية إلا على ١٨٪ من الأرض المحتلة منذ العام ١٩٦٧، فلماذا يطالَب الفلسطينيون والعرب بتطبيع أوسع بينما ترفض إسرائيل تنفيذ الاتفاقات؟ وبما أن الاتفاقات تنص على مفاوضات حول الحل الدائم والنهائي، أيْ الحل الدائم والنهائي للقضية الفلسطينية، فإن إسرائيل رفضت في مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠ الاعتراف بحق العودة للشعب الفلسطيني حتى من حيث المبدأ، فكيف يكون هناك تطبيع من دون التوصل إلى حل لهذه المسألة الأساسية؟

لكن الأهم من هذا كله، هو الدعوة (في مقالة مكية وفي مقالة صاغية - بشير المشتركة)، إلى ضرورة أن يبدأ التطبيع ثقافياً وبواسطة المثقفين. فما هو المقصود بهذه الدعوة، وما هو سبب

الإلحاح عليها؟ ليست المسألة بالطبع أن يذهب عدد من المثقفين العرب إلى إسرائيل، أو أن يزور عدد من المثقفين الإسرائيليين البلاد العربية. وليست المسألة ان نقوم بترجمة كتاب عبري أو أن يقوم الإسرائيليون بترجمة كتب عربية. هذه مسائل تبقى كلها على السطح، أما ما هو في العمق، فهو أن يدخل العامل الثقافي إلى الميدان ليحدث تغييراً في الأفكار والمفاهيم، وليقوم بعملية إلغاء للتاريخ تحت ستار المراجعة والنقد، وليقوم بعملية «نسيان للألم» كما يقول كنعان مكية. لقد اغتصبت الحركة الصهيونية فلسطين وشردت شعبها وأنشات دولة إسرائيل، والمطلوب ثقافياً طرح بديل لهذه الحقيقة التاريخية، بديل ثقافي وليس بديلاً تفاوضياً وسياسياً، أي طرح بديل يعترف بأن ما فعلته إسرائيل هو حق وعدل، أو أن ما فعلته أمر يجب نسيانه حتى لا نبقى أسرى «التشبث المهووس بالتاريخ» كما يقول كنعان مكية، وهذه عملية لا يمكن أن تتم بغير الثقافة، ولا يمكن أن تتم إلا بواسطة المثقفين (المدجنين)، حيث يتم على أنقاض التاريخ (الحقيقي) بناء تاريخ جديد وهمي يطلقون عليه وصف «ثقافة السلام». ويجب أن تتم هذه العملية كلها مسبقاً، وكتمهيد للسلام وليس نتيجة له كما يقول صاغية ـ بشير، ومن دون أن تطالب إسرائيل بأية خطوة ثقافية مقابلة. إنهم يطلبون تغيير مناهج التعليم الفلسطينية والعربية، لأنها تقدم رواية لتاريخ الاغتصاب الصهيوني يسمونها رواية (لا سامية)، ويجب استبدالها برواية تتحدث عن مسؤوليتنا نحن عن قيام دولة إسرائيل وتشريد شعب فلسطين، فلو تعاونّا مثلاً مع الاستعمار البريطاني ووافقنا على الهجرة اليهودية، ولو استقبلنا الهجرة اليهودية بالترحاب، ولو قبلنا قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ الذي يعطينا ٤٥٪ من الأرض يوم كنا نسيطر على ٩٥٪ منها، لكان التاريخ قد سار بشكل مختلف. وربما هذا هو ما يعنيه كنعان مكية حين يدعو إلى أن

نكف عن «تحميل الآخرين مسؤولية مشاكل هي بالقدر نفسه من صنعنا». وهذا ما يعنيه صاغية ـ بشير حين يقولان إن المبادرة إلى التطبيع المسبق هي بيد «المثقفين والحيز الثقافي».

إن التطبيع الذي يتطلعون إليه، ليس مسألة ترافق العملية السياسية وتتطور معها، ولكنها عملية تلغي القضية الفلسطينية، وتخضع المنطقة العربية لإسرائيل ثقافياً. ولهذا السبب بالذات فإنه تطبيع مرفوض.

٣

التبشير بالحداثة
(كرديف للتماهي مع الاستعمار)

كتب حازم صاغية وصالح بشير مقالة مشتركة أخرى عن أزمة العرب في مواجهة الحداثة، مواجهتها في مطلع عصر النهضة ومواجهتها الآن، وما ينشأ عن ذلك من إشكالات فكرية وسياسية[1].

ولكن الغريب أن هذه المقالة تبدأ بمقطع طويل عن الانتفاضة الفلسطينية (الثانية، أواخر العام ٢٠٠٠)، وتضعها في سياق المعركة ضد الحداثة.

---

(١) مقالة بعنوان «الانتفاضة تضعنا أمام المسألة المديدة والمعقدة، علاقتنا الأم كعرب بالحداثة»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/١٢/١٨، صالح بشير وحازم صاغية.

المقالة تعتبر إسرائيل هي الحداثة، وتعتبر الانتفاضة الفلسطينية حركة من دون حداثة. تعتبر إسرائيل تجسيداً للحداثة دون حق، وتعتبر الانتفاضة تجسيداً للحق من دون حداثة. وبهذا يتساويان في الخطأ الذي لا بد أن يتم إصلاحه حتى يستوي الحال بينهما. لا يوجد معتد وضحية. لا يوجد محتل ومحتلون.لا يوجد مستوطنون ومطرودون. يوجد طرفان مخطئان ومتساويان في الخطأ أو في الجريمة.خطأ إسرائيل لا يبدأ مع الحركة الصهيونية والهجرة المنظمة وطرد السكان وإنشاء دولة إسرائيل، إنما ينشأ مع العام ١٩٦٧ الذي شهد تجاوز إسرائيل لمنطق الدولة ـ الأمة. وخطأ الانتفاضة جوهر كامن فيها لأنها «حق من دون حداثة»، ومن الحتمي بعد ذلك أن تنشأ من داخلها وسائل دموية وهمجية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

تضع المقالة المشتركة متوازيات بين الجريمة الإسرائيلية وجريمة الانتفاضة كما يلي:

ـ الحداثة من دون حق (إسرائيل)... توازي الحق من دون حداثة (الانتفاضة).

ـ السلوك الإسرائيلي يندرج في خانة اندرجت فيها الأمبراطوريات الكولونيالية... والحالة النازية... واستلهام الهمجيات الأولى. وتندرج الانتفاضة في خانة الاحترابات الأهلية والدينية والسلالية.

ـ تنطوي سياسة إسرائيل على رفض التساوي بين الشعوب، والأعراق، وهي ردة ضد التنوير الذي ظهرت معه فكرة المساواة في الجنسية وفي حقها المتكافىء. وينطوي الحق من دون حداثة (الانتفاضة) على ما يهبط إلى ما دون الجنسية.

ـ سياسة إسرائيل تترك حدود الدولة ـ الأمة معلقة ومفتوحة على التوسع. وسياسة الانتفاضة عرضة للانكفاء عن الدولة ـ الأمة والنكوص عنها إلى جماعة دموية أو دينية.

تدين المقالة مواجهة العرب للاستعمار، وتعتبر أن الانتفاضة ضد حداثة إسرائيل هي امتداد لمنهج عربي وقف ضد الاستعمار (الغرب) رافضاً الحداثة التي يمثلها الغرب، وتخلص إلى نتيجة تطالب بضرورة أن نفاضل «بين الأكلاف التي تبذل في مكافحة الغرب وبين انعكاس ذلك على صلتنا بالحداثة». و «إذا ما بدا أن ما نكسبه في سياسة المجابهة (مع الغرب... مع الحداثة) أقل مما نخسره في حضارة التواصل... عزفنا عن المواجهة والمكافحة». وإذا طبقنا ذلك على إسرائيل كممثلة لحداثة الغرب، أصبح من الضروري أن نعزف عن مواجهتها ومكافحتها. أليست هذه هي النتيجة المنطقية لهذا النوع من التحليل؟ قبول الاستعمار وقبول احتلال إسرائيل؟

الفصل الثالث

حازم صاغية

١

أرجوحة الأفكار

حازم صاغية، شخص متميز، وصوت متميز. نشأ في كنف عائلة مهاجرة إلى أفريقيا، وجاء إلى بلده لبنان من هناك. ورغم هجرته فإنه تمكن من اللغة العربية تمكناً ملحوظاً. يحظى بصفات شخصية إيجابية، فهو نظيف وصادق وذكي وودود وقلق. وقد لعب القلق دور المحرك في بناء ثقافته الشخصية بشكل متواصل لم يتوقف حتى الآن، ولكن لديه نزعة تهتم بالأفكار أكثر مما تهتم بالواقع والوقائع. وهذا الاهتمام بالأفكار بعيداً عن الواقع، جعله دائم التنقل بينها.

تأثر وهو يافع بالحزب «السوري القومي الاجتماعي» وكان حزباً نشطاً ومنتشراً في ذلك الحين. غادره بسرعة إلى تبنّي الفكر الماركسي الذي ساد بعد هزيمة العام ١٩٦٧ خارج نطاق الأحزاب الشيوعية، وكتب في ذلك الحين دراسة عن تطور لبنان الاقتصادي،

برز فيها المنهج الماركسي (الاقتصادي) بشكل واضح. وقد عرفته في تلك الفترة (١٩٧٤)، وكان لي دور أساسي في دخوله إلى عالم الصحافة في جريدة «السفير» اللبنانية التي نشرت تلك الدراسة. لقد جاء إلى الصحافة كاتباً ولم يأت صحافياً، وبقي حتى الآن ملتصقاً بالصحافة ككاتب من دون أن يلقي بالاً إلى الصحافة كمهنة. كان كثير الإنتاج وكان سريع الإنتاج، وكان مستعداً لتلبية كثير من طلبات العمل الصحافي من أجل أن يحتفظ بالعمل فقط، أما اهتمامه الأساسي فكان منصباً على إنتاج بحث فكري بين الفينة والأخرى. وكان لذلك يكتب كثيراً من التعليقات وكثيراً من المقالات عن الوضع الدولي، مستنكفاً عن اعتبار ذلك إنجازاً مهنياً، ومواظباً على إنجازه لأنه من متطلبات العمل فحسب.

عايشت تحوله الفكري الأول (أو الثالث) عند نجاح ثورة الخميني في إيران، وأذكر أنني قلت له في ذلك الحين، لقد كتبنا أشياء كثيرة عن ثورة إيران سياسياً، وقد آن الأوان لنتقدم للقارئ رؤية أعمق للمجتمع الإيراني، تشمل أحزابه وتياراته السياسية وكيفية نشوء المؤسسة الدينية. واقترحت عليه أن يترك العمل اليومي، وأن يذهب إلى أقرب مكتبة، وأن يقرأ عن إيران وتاريخها وأحزابها وتياراتها، وأن يعود إلينا بعد شهر مثلاً بسلسلة من التحقيقات عن هذه الأمور. وقد نفذ النصيحة فعلاً، ولكن لمدة أسبوعين فقط، وعاد إلي بسلسلة من التحقيقات عن إيران (نشرت في جريدة السفير) كانت حصيلتها تبنياً متحمساً للخمينية، ثم نشرها بعد ذلك في كتاب مستقل.

شيئاً فشيئاً، بدأت حماسته للخمينية تضعف. لم يعد يرى أن الخمينية تصلح منهج للعمل في الساحة العربية، وبدأ يركز على أن

العمل القومي هو الأساس. وبدأت هنا مرحلة قومية في تفكيره وكتاباته[١]، لفت نظري فيها تصنيف مبتسر لأهم زعماء الحركة الوطنية العربية الحديثة، بأنهم إما جواسيس لبريطانيا أو جواسيس لفرنسا، حيث كانت ظروف العمل في تلك المرحلة، تفرض على البعض حين يلاحقون، أن يغادروا منطقة النفوذ البريطاني إلى منطقة النفوذ الفرنسي، وبالعكس.

في الثمانينيات، وبعد حرب العام ١٩٨٢، التقيته في باريس عام ١٩٨٤، وكنت على وشك إصدار مجلة «اليوم السابع». جاءني حاملاً دراسة كبيرة عن دول كثيرة مثل الهند وإندونيسيا وغيرهما. قرأت الدراسة وأبلغته أنني لن أنشرها. كانت دراسة جادة ومكتملة (من الناحية الفنية)، ولكنها اعتمدت منهج التحليل الطائفي لكل بلد، وكيف أن الطائفية تمنع توحد ذلك البلد. قلت له كما أذكر، إنك تحلل الوضع في أي بلد في العالم انطلاقاً من أدوات تحليل الوضع في لبنان، ووضع لبنان وضع خاص لا يجوز اعتماده كأساس للتحليل. إن الطائفية موجودة في العالم كله، ولكن طريقة تواجدها، ووضعها القانوني، يختلفان جوهرياً عنهما في لبنان، ونقع في خطأ كبير حين نعمم الوضع في لبنان على العالم.

في التسعينيات، وأثناء تواجده في لندن، وعمله في جريدة «الحياة»، وتفاعله إلى حد المسؤولية، مع مجلة «أبواب» التي كانت تنشرها

---

(١) قد يكون مفيداً أن نذكر أن خاله هو المرحوم خالد صاغية، وكان من قادة البعث (جناح العراق) في منطقة البترون، وبرز نجمه السياسي حتى أصبح يهدد رموز الإقطاع في الانتخابات النيابية إذا ما جرت، وتم اغتياله في ظل هذا الصراع في مطلع الحرب الأهلية اللبنانية. ويبدو أنه تأثر بشخصية خاله لفترة من الزمن.

دار «الساقي»، بدأت علاقة حازم صاغية مع الفكر الليبرالي، ومع الإطلالات السياسية لذلك الفكر، وبخاصة منها الإطلالات السياسية الأميركية.

لا توجد مشكلة في أن يكون الإنسان ليبرالياً، فهي منهج فكري مثل غيره من المناهج الفكرية المتصارعة على امتداد العالم، ولكن المشكلة تكمن في «الشطط» عند استخدام المنهج أياً كان. وهنا نلاحظ أن هذه المرحلة في مسيرة حازم صاغية الفكرية، شهدت كتابه «وداع العروبة»، ثم شهدت دراسته (الحاقدة) عن «أم كلثوم»، وهي دراسة تفيد في فهم «حالة» حازم صاغية الجديدة أكثر مما تفيد في فهم حالة أم كلثوم. إنها تكشف عن إيغال في الليبرالية كمنهج للتغيير، إلى حد الرغبة في التدمير، تدمير كل ما هو «رمز» في الحياة العربية. ثم شهدت هذه المرحلة دراسته عن الحركة الوطنية العربية التي بدت له فاشلة كلها وخالية من أي معنى. وحين انتقل ليكتب في السياسة (تعليقان في الأسبوع الواحد) على مدى عامين تقريباً، اتسمت كتاباته بحدة تدميرية مستفزة، وربما يكون هو ساعياً وراء هذا الاستفزاز ومرتاحاً له. وبدا في هذه التعليقات بوضوح، ميله إلى تدمير الرموز العربية أياً كانت، فكرة أو تاريخاً، زعيماً مثل ياسر عرفات، أو حركة وطنية مثل حركة المقاومة الفلسطينية.

لقد تنقل حازم صاغية بين الأفكار، وبسرعة نسبية أحياناً، ولكن استقراره داخل المرحلة الليبرالية طال أكثر من أي مرحلة أخرى. إنما يسجل له هنا أنه كان صادقاً مع نفسه فأعلن قطيعة فكرية مع ماضيه كله، ومارس نقداً علنياً لقطيعته تلك.

٢

عرض منفرد

اشتهر المغني الفرنسي إيف مونتان بقدرته على تقديم عرض تمثيلي منفرد على المسرح. وفي أحد العروض التي قدمها تطرق إلى الفرنسيين ولغتهم، وأشار ساخراً إلى أنهم ينفردون بين كل لغات العالم بلفظ ست درجات لمخرج صوتي واحد (A - E - I - O -U -Y). وقد كان العامان (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١) مسرحاً مناسباً للكاتب حازم صاغية لتقديم عرض منفرد متواصل (٨ مقالات في الشهر في المتوسط)، عن موضوع واحد هو الموضوع الفلسطيني، مع تنويعات فكرية متواترة على غرار تنويعات إيف مونتان.

شهد العامان المذكوران مفاوضات كامب ديفيد (باراك ـ عرفات)، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وصعود اليمين الإسرائيلي بزعامة آرييل شارون إلى السلطة في إسرائيل. وسيكتب حازم صاغية حول كل هذه الموضوعات مقالات كثيرة، وسيكرر أفكاره فيها بإصرار،

ماضياً في النهج نفسه الذي يتطلع إلى إرضاء إسرائيل وصياغة سلام معها يكون مقبولاً منها، مع تفريعات وتنويعات على اللحن نفسه.

دعوة حازم صاغية إلى السلام دعوة إيجابية، ونحن لا نختلف معه فيها، حتى أننا نشاركه في الدعوة إليها، لولا أن في أسلوب حازم صاغية وأفكاره ما يستدعي الوقفة النقدية الحادة.

أولاً: من ناحية الأسلوب. فمقالات حازم صاغية حين يتعلق الموضوع بالنضال، وبالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبمواجهة إسرائيل، وبالانتفاضة الفلسطينية، تنضح بنزعة تميل إلى التشهير والشماتة والقسوة اللغوية، وهي نزعة تؤدي إلى تحويل النقد عن هدفه، فبدلاً من أن يكون نقداً، ولو قاسياً، هدفه الإصلاح والتطوير والتحسين، يصبح نقداً مغشوشاً هدفه التدمير والإيذاء والاستخفاف بتضحيات المناضلين.

ثانياً: من ناحية المضمون. فانتقادات حازم صاغية تنصب على الفلسطينيين والعرب وتعفي من ذلك إسرائيل. وإذا حدث وانتقد إسرائيل في موقف ما، فإنما ليتكىء على هذا النقد ليصب جام غضبه على النضال الموجه ضد إسرائيل. وحين يمضي هذا المنهج نحو هدفه النهائي، نجد أن هذا الهدف يتلخص في قبول كل ما تريده إسرائيل أو تعرضه في المفاوضات، وآنئذٍ يتحول كل رفض، وتتحول كل معارضة، إلى موقف مدان ينغز فيه حازم صاغية بسهام تدمي.

ثالثاً: من ناحية الهدف والغاية. فما يعرضه حازم صاغية على القارئ في النهاية، إلى جانب الإشادة بإسرائيل والإعجاب بها، هو

ضرورة الخروج من الذات، وقبول المفاهيم الغربية المعروضة، والأميركي منها بخاصة، ليس في إطار الثقافة فحسب، وإنما في إطار المواقف السياسية المرافقة لها أيضاً (العولمة والحداثة حتى بمفهومهما الاستعماري).

إن ما نقوله هنا ليس موقفاً ضد النقد، فالنقد هو الوسيلة الوحيدة والضرورية للتغيير والتطوير والتقدم، وتاريخ الثورة الفلسطينية حافل بالنقد الذي أغنى التجربة السياسية الفلسطينية والفكر السياسي الفلسطيني، لولا أن حازم صاغية يجهل أو يتجاهل تاريخ النضال الفلسطيني، وتاريخ الفكر الفلسطيني، ولا يعرف، أو لا يريد أن يعرف، أن الفلسطينيين هم أول من بادر إلى اقتراح الحلول السلمية. فقبل تأسيس دولة إسرائيل بادر سامي طه[1] أبرز قادة النقابات الفلسطينية وأطلق عام ١٩٤٥ دعوته إلى حل للصراع القائم في فلسطين من خلال إنشاء دولة فلسطينية ديموقراطية تضم العرب واليهود. وعام ١٩٦٨، وبعد اندلاع الثورة الفلسطينية المعاصرة، بادرت حركة فتح وطرحت حلاً على أساس إنشاء دولة فلسطين الديموقراطية التي تضم المسلمين والمسيحيين واليهود بشكل متساوٍ في الحقوق والواجبات. وفي العام ١٩٦٩ بادرت «الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين» وطرحت في المجلس الوطني الفلسطيني التاسع «مشروع حل ديموقراطي للمسألة اليهودية في فلسطين». وفي العام ١٩٧٤ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية «مشروع النقاط العشر» الذي مثل الخطوة الأولى على طريق إنشاء

---

(١) سامي طه، من قرية عرابه، هو الأمين العام لـ «جمعية العمال العربية الفلسطينية» في حيفا بين ١٩٤٤ - ١٩٤٧. اغتيل يوم ١٩٤٧/٩/١١ وشيع بجناز ضخم.

«كيان فلسطيني» إلى جانب دولة إسرائيل. وفي العام ١٩٨٨ تبنت منظمة التحرير الفلسطينية «إعلان الاستقلال» الذي يسعى إلى حل على أساس دولتين. إن تاريخ المسيرة الفلسطينية هو تاريخ البحث عن حل سياسي للصراع قبل إنشاء إسرائيل وبعدها، وتاريخ المسيرة الصهيونية ـ الإسرائيلية هو تاريخ رفض مسيرة السلام وتعطيلها. ولكن ما يجري حالياً هو قلب للحقيقة التاريخية، فيصبح الفلسطينيون والعرب الذين خسروا أرضهم أعداء للسلام، ويصبح المحتل والطارد لشعب كامل من أرضه الطرف المحب للسلام، والطرف الذي يجب تدليله وتطمينه لإقناعه بمواصلة عملية السلام.

لقد شهد الفكر السياسي العربي عمليات نقدية عديدة للفكر السياسي الفلسطيني ونهجه، جاء بعضه من جهة اليسار، وجاء بعضه من جهة اليمين، وتضمنت مواقف نقدية حادة، ولكنها استهدفت (سواء أصابت أو أخطأت) تطوير المواقف وتحسينها ولم تستهدف أبداً الهدم والتيئيس. استهدفت طرح أفكار جديدة، ووجهات نظر جديدة، تتطلع للسير إلى الأمام من دون أن تنظر إلى الخلف، وتنشغل بمصلحة الفلسطينيين والعرب ولا تنشغل بمصلحة المحتل الإسرائيلي. إن كتابات الياس مرقص (العفوية والنظرية في العمل الفدائي)، وياسين الحافظ (الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة)، ومنح الصلح (الكيانية الفلسطينية)، وناجي علوش (نحو ثورة فلسطينية جديدة)، وكريم مروة (اليسار الحقيقي واليسار المغامر)، وجوزيف سماحه (سلام عابر)، وعبد الإله بلقزيز (المسألة الوطنية الفلسطينية من الهزيمة إلى الانتفاضة)، وعبد الوهاب المسيري (من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية) وغيرهم، هي نموذج على النقد الثوري الذي يقدم البديل، في مواجهة النقد الاستسلامي الذي يدعو إلى التماهي مع العدو بحجة الليبرالية ومفاهيمها.

وهؤلاء الذين كتبوا وانتقدوا وخاضوا صراعات فكرية لم تكن سهلة، تعاملوا مع النضال الفلسطيني بتعاطف ومحبة، بينما ينشغل نقاد «الحداثة» بالتشهير و «تكسير العظام» ثقافياً. وعلى قاعدة هذه الفوارق سنقرأ مقالات صاغية، وهي كثيرة. وحتى لا نغرق في تفاصيلها، سنحاول أن نستخلص ركائزها، وسنكتشف في النهاية كيف أنها تشكل منظومة فكرية متكاملة، هي أفضل وصفة يمكن طرحها لتبرير الاستسلام.

٣

هدم فكرة الثورة

يشن حازم صاغية حملة ضد فكرة الثورة. إنه يدعو لرفض فكرة الثورة حتى لو كانت قادرة على أن تنتصر سياسياً. وحين نرفض فكرة الثورة، ينتهي بنا الأمر إلى رفض وتسخيف التجارب الثورية التي نعيشها ضد الاحتلال الإسرائيلي، من لبنان إلى الانتفاضة الفلسطينية.

يقول[١]

«إن تحويل انتصار الثورة السياسي إلى قيمة سياسية واقتصادية، كان يمكن أن يحصل في أزمنة سابقة، ولكنه غدا اليوم مستحيلاً».

يخلص صاغية إلى هذه النتيجة وهو يكتب عن ثورة فييتنام وهي

(١) تعليق بعنوان «من فييتنام إلى لبنان»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/٤/٣٠، حازم صاغية.

تحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لانتصارها على الولايات المتحدة الأميركية. لقد كانت الثورة الفييتنامية أبرز انتصار في القرن العشرين حققه شعب فقير ضد أقوى دولة عسكرية في العالم، من خلال استخدام تكتيك حرب العصابات، حيث تحارب الذبابة فيلاً وتنتصر عليه. وحين أحست الولايات المتحدة أنها ستهزم قامت وعلى مدى شهور، بعملية تدمير منهجية لكل ما هو فوق الأرض في فييتنام، مركزة على إتلاف الأرض الزراعية، فارتكبت بذلك جريمة من أكبر جرائم الحرب في التاريخ. ولا يستطيع حازم صاغية إلا أن يعترف بجزء من الحقيقة فيقول

«ما لا يرقى إليه الشك أن شجاعة ذلك البلد الآسيوي انتصرت على آلة الحرب الأميركية في أعلى درجات جنونها، حين راحت تدمر التجمعات السكانية، وتتلف الأرض ومزروعاتها وما عليها دون تمييز».

ولكنه لا يستطيع أن يمضي في هذا التحليل إلى النهاية، ويبدأ في التقليل من قيمة الانتصار الفييتنامي مرجعاً السبب الأكبر في الانتصار إلى الرأي العام الأميركي، فيقول

«ما لا يرقى إليه الشك أيضاً أن الجزء الأكبر من النصر حققه الرأي العام الأميركي الذي لم يطق سقوط عدد من القتلى (٥٨ ألفاً) هو ذرة من عدد الفييتناميين الذين سقطوا»،

وهذا الخصم الأميركي «فرّ من المعركة بضغط رأيه العام». ولكن هل يمكن للرأي العام الأميركي أن يتحرك ضد قادته لولا نجاح الثورة في صد الهجمات الأميركية، وفي إيقاع الخسائر اليومية بين صفوف الجيش الأميركي؟؟

عاشت فييتنام بعد الحرب ولا تزال، في أزمة اقتصادية، كان

التدمير الأميركي المتعمد للأرض الزراعية سبباً رئيسياً من أسبابها، بعد أن تم التمير بواسطة أنواع من القنابل تتلف الأرض وتجعلها غير قابلة للزراعة إلا بعد مدى زمني طويل. وقد ترافقت احتفالات فييتنام بذكرى مرور ربع قرن على انتصار ثورتها، ببحث فييتنامي ـ أميركي بقدوم رساميل أميركية للاستثمار في فييتنام، في ما أعقب. بداية مصالحة بين الطرفين. وبدلاً من أن يرى صاغية في استجلاب هذه الرساميل تعويضاً عن التدمير الذي أحدثته الطائرات الأميركية، يرى فيه هزيمة فييتنامية أمام «المستعمر السابق». يقول

> «يبدو النصر والهزيمة متداخلين أكثر من أي وقت سابق»، لماذا؟ لأن الثورة الفييتنامية «لن يكتب لها تحويل انتصارها العسكري إلى قيمة سياسية واقتصادية».

لنترك حازم صاغية يحلل الثورة الفييتنامية على هواه، ولنذهب معه مباشرة إلى هدفه السياسي المباشر.

إنه يبشر بأنه يستحيل تحويل انتصار الثورة السياسي إلى قيمة سياسية واقتصادية، وذلك حسب المتسلسلة التالية: العدو المحتل متقدم، واللحاق به مستحيل، وطلب مساعدته الاقتصادية بعد النصر عليه يجعل المنتصر رهينة التبعية، وهذا كله لن يتحقق إلا إذا ارتبط بسلام وتطبيع شاملين. وهنا نصل إلى بيت القصيد: سلام وتطبيع شاملان.

والنتيجة التي يتم استخلاصها من هذا التحليل هي: إذا كان العدو هو المخلّص الاقتصادي بعد النصر، فلماذا الثورة عليه إذاً؟

لا نتجنى على حازم صاغية حين نصوغ هذا الاستنتاج، إنه يقر به بنفسه فيقول

«إذا طبقنا هذه المعادلة على العلاقة اللبنانية بإسرائيل والمقاومة الشجاعة لعدوانيتها، انتابتنا الخشية، ذلك أن اللبنانيين الذين انتصروا بحملها على الانسحاب، سيكتشفون لشديد الأسف وقائع مخيفة لم يُعدّوا أنفسهم لها. سيجدون أنفسهم في مواجهة قلعة علمية واقتصادية في الجوار المباشر (أي إسرائيل)».

وهو يقول أيضاً إن الانسحاب الإسرائيلي «كان يمكن أن يحصل من قبل وبالتفاوض». أي لم يكن هناك أي مبرر لتضحيات المقاومة اللبنانية، فلو استسلمنا للعدو (تحت شعار: سلام وتطبيع شاملان) لما كانت هناك حاجة لكل تلك المقاومة البطولية. لقد كانت مقاومة عبثية، لأن أصحابها يقدسون فكرة المقاومة أكثر من الهدف الذي يسعون إليه. إنه يختم مستهزئاً «ما همَّ ما دمنا مقاومين؟».

٤

الترويج للاستعمار

يعتبر حازم صاغية أن الاستعمار نعمة، وهو مدخل إلى التطور والرقي. يعتبر أن تخلف أفغانستان الراهن سببه أنها لم تعرف الاستعمار. يقول[١]

«من يرفض الاستعمار بالمطلق، والعولمة بالمطلق، لن يجد مثاله الباهر إلا في أفغانستان: بلد لم يعرف الاستعمار ولا مسّته يد العولمة (العولمة الاستعمارية القديمة وليست العولمة الراهنة)».

وهو يعطي للحرب الأميركية على أفغانستان بعداً يتجاوز ضرب تنظيم القاعدة والتخلص من نظام طالبان، ويدشن إضفاء بركات

(١) مقالة بعنوان «في ما خص أفغانستان والتاريخ والمسؤولية»، جريدة **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/٩/٢٦، حازم صاغية.

الاستعمار عليها، يقول:

«إن الاقتراب الحالي منها هو الحدث الذي تأخر عن زمن الاستعمار في القرن التاسع عشر».

ولكن أفغانستان خضعت لنفوذ الاستعمار البريطاني أكثر من ثمانين عاماً، ولم يمنّ عليها الاستعمار البريطاني بأي تطوير. ويكتفي حازم صاغية بوصف هذا الاستنكاف الاستعماري البريطاني عن التطوير بجملة واحدة فقط تقول: لقد «حاول البريطانيون وفشلوا»، بينما اشتهر الاستعمار البريطاني بأنه لا يقوم بأي تطوير في أي بلد يستعمره إلا لخدمة أغراضه الإدارية، فإذا لم يكن له أغراض في منطقة ما تركها على حالها. وكان هذا مثلاً شأنه في اليمن (الجنوبي)، حيث طور الإدارة في مدينة عدن من أجل تشغيل مينائها، بينما أبقى كل ما يحيط بها (على بعد ١٥ كلم فقط ـ لحج) على حاله.

ولكن الترويج للاستعمار، ولضرورة قبوله والتحالف معه، يتخذ بعداً أخطر وأوسع، حين يتصدى حازم صاغية للاجتهاد في ضرورة إعادة كتابة التاريخ الفلسطيني، وهي محاولة لا بد أن تطل بالضرورة على التاريخ العربي الحديث، الذي تحالف فيه العرب مع بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية، على أن ينالوا استقلالية الإقليم العربي عند انتهاء الحرب. فنجد حازم صاغية يدين النضال الفلسطيني الذي فشل في أن يتحالف مع الاستعمار البريطاني، ويدين النضال العربي للسبب نفسه، ويرى أن هذا الفشل وضع الفلسطينيين والعرب خارج «الحداثة» التي كانت ممثلة آنذاك بالاستعمارين البريطاني والفرنسي، بينما نجحت الحركة الصهيونية في ذلك وانتصرت علينا لهذا السبب، أي أنها اختارت «الحداثة». ويترتب على هذا أن الفشل العربي

في مواجهة الحركة الصهيونية وقيام دولة إسرائيل، لا تتحمل مسؤوليته القوى الاستعمارية التي دعمت الحركة الصهيونية وفتحت لها أبواب الهجرة إلى فلسطين، بل نتحمل مسؤوليته نحن، لأننا اخترنا أن لا نتحالف مع الاستعمار، وبقينا خارج الحداثة ودونها[٢].

(٢) مقالة بعنوان «مقدمات ١٥ أيار ١٩٤٨»، ٢٠٠١، حازم صاغية. وقد أطلعني الكاتب على النص في حينه، وهو موجود لدي، وأعتقد أنه نشره فيما بعد.

٥

الدولة ـ الأمة
(هدم فكرة الوحدة العربية)

تمثل فكرة الدولة ـ الأمة ركيزة أساسية في كتابات حازم صاغية، وركيزة أساسية من ركائز التطبيع مع إسرائيل، بالمعنى الذي يفهمون به التطبيع.

وفكرة الدولة ـ الأمة هي التعبير الملطّف عن دعوة «الإقليمية» العربية وضرورة تكريسها في وجه فكرة الوحدة العربية، ربما لأن الوحدة العربية تشكل تهديداً لإسرائيل.

وبالانطلاق من فكرة الدولة ـ الأمة، يجري رفض ونقد كل سياسة عربية تحاول أن تتجاوز إقليمها لتلعب دوراً توحيدياً أو تضامنياً.

واللافت للنظر هنا، أن حازم صاغية لا ينتقد محاولات تجاوز فكرة الدولة ـ الأمة، إلا حين يتعلق الأمر بالصراع العربي ـ الإسرائيلي،

وأحياناً حين يتعلق الأمر بلبنان أو الأردن، وهما أيضاً دولتان ضالعتان في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. إنه لا ينتقد مثلاً «مجلس التعاون الخليجي» والذي هو محاولة للخروج من نطاق الدولة ـ الأمة إلى ما هو أرحب، ولا ينتقد مثلاً «الاتحاد المغاربي» والذي هو محاولة في الاتجاه نفسه.

واللافت للنظر أيضاً أن هذا النقد يأتي في عصر العولمة، حيث التطلع قوي جداً نحو الكيانات الموسعة، سواء كانت الاتحاد الأوروبي، أو تكتلات أميركا مع جيرانها من الدول اللاتينية وكندا، فالدولة ـ الأمة تصبح في عالم كهذا مقصرة عن اللحاق في ركب السياسة الدولية، كما تصبح دعوة للانعزال بدل الانفتاح والتلاقي مع أي تحالف أوسع.

إن دعوة صاغية تنطوي على اعتبار خفي، وهو أن كل تطلع خارج إطار الدولة ـ الأمة هو نوع من العدوان، فإذا كانت إسرائيل بخروجها على مفهوم الدولة ـ الأمة تمارس عدواناً على العرب (فلسطين ـ لبنان ـ سورية ـ الأردن ـ مصر)، فإن العرب بخروجهم على هذا المفهوم يمثلون عدواناً على إسرائيل.

يبدأ حازم صاغية حملته من أجل تكريس فكرة الدولة ـ الأمة، بحملة على أي دولة عربية تتطلع نحو دور في السياسة العربية الإقليمية، مركزاً على سورية ومصر، فهو يستهجن أن سورية تعتبر نفسها ذات دور استراتيجي في منطقة المشرق. يقول[1]

«سورية الرسمية منذ نشأتها كدولة مستقلة في ١٩٤٦، تصور

---

(١) مقالة بعنوان «سورية ليست وظيفة استراتيجية فحسب»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/٦/١٣، حازم صاغية.

> نفسها «قلعة» و«قلباً للعروبة» و«وظيفة استراتيجية»، وهي تعاني منذ وجودها أزمة بناء نفسها كدولة، وهي تهرب من هذه الأزمة إلى أمام، مرة بالانقلابات ومرة بالوحدة مع مصر، «حتى إذا ما حل عهد الرئيس حافظ الأسد... تحولت الوظيفة الاستراتيجية إلى ما يشبه المذهب المعتقدي الراسخ».

إن كلمة «الوظيفة الاستراتيجية» لسورية تحتاج إلى توضيح، فهي تعني دور سورية في مواجهة إسرائيل، وتعني دور سورية في لبنان بعد اندلاع الحرب الأهلية فيه، وتعني علاقات سورية مع الفلسطينيين، وهي التي كانت على مدى ربع قرن مقراً للعمل الفدائي الفلسطيني وفصائله المتعددة، وتعني علاقات سورية مع الأردن وتأثر سورية سلباً وإيجاباً بكل ما يحدث في الأردن على صعيد الوضع الداخلي أو على صعيد تحالفات الأردن العربية والدولية. إن سورية تمارس وظيفتها الاستراتيجة في هذا الإطار الجغرافي، ثم لا تنسى أن تضيف إليه تحالفاً سياسياً مديداً مع كل من السعودية ومصر، وهذه الأطراف الثلاثة هي التي خاضت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ مع إسرائيل، وشكلت على نحو ما قيادة سياسية للمنطقة العربية. وسورية نفسها لا تخفي ذلك، وهي تتحدث وتتطلع إلى اتحاد رباعي يضم سورية ولبنان والأردن وفلسطين يبدأ بالتضامن والتنسيق السياسي، وهي تنجح أحياناً في الاقتراب من هذا الهدف وتفشل أحياناً.

هذه الوظيفة الاستراتيجية لسورية، هي وسيلتها لممارسة السياسة الإقليمية، وهي وسيلتها لحماية نفسها، وهي أيضاً وسيلتها لتقديم العون إلى جيرانها، والمهمة الأساسية لكل حاكم أن يكتشف المدى الاستراتيجي المحيط به، والذي لا بد أن يتحرك داخله، وأن يكون

موفقاً في اختيار أساليب هذا التحرك. وهذا أمر بدهي بالنسبة إلى أي حاكم. فالسعودية لها دور استراتيجي في الخليج العربي، واليمن له وظيفة استراتيجية في القرن الأفريقي، ومصر لها وظيفة استراتيجية في إطار فلسطين والسودان وليبيا، وهكذا الحال مع كل دولة من دول المنطقة، وإلا كان الحاكم غير جدير بحكم بلده، وربما أدخله بعد ذلك في معارك سياسية لا جدوى منها. فحين لا يفهم الحاكم السوداني مثلاً حاجته إلى مصر وحاجة مصر إليه، تنشأ عن ذلك سياسات خاطئة تجر إلى توتر سياسي وأحياناً عسكري. وكذلك الأمر بين اليمن والسعودية، وكذلك الأمر بين الجزائر والمغرب.

وتفرض الوقائع الجغرافية والسياسية، أن تكون الوظيفة الاستراتيجية لسورية ذات مساس مباشر بإسرائيل، بحكم الجغرافيا أولاً، وبحكم الاحتلال ثانياً (الأرض)، وبحكم قضية المياه الاستراتيجية والتي لم تبرز مخاطرها إلى السطح بعد في سياق عملية المفاوضات والتسوية، ولكن قضية استعمال لبنان لمياه نهر الوزاني على صغرها والضجة الإسرائيلية الكبيرة التي أثيرت حولها، مؤشر إلى مدى صعوبة وخطورة هذه المسألة حين ستوضع على طاولة المفاوضات. وما دعوة سورية إلى التخلي عن وظيفتها الاستراتيجية إلا دعوة للتخلي عن دورها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والانشغال بشؤونها الداخلية فقط. هل هذا هو الهدف من طرح مفهوم الأمة ـ الدولة والدفاع عنه؟

***

يعود حازم صاغية مرةً ثانيةً إلى موضوع الدولة ـ الأمة، وإلى موضوع سورية بالتحديد، معتبراً أن «العجز المزمن عن بناء الأمة ـ

الدولة أراد أن يتلافى نفسه بالقفز إلى ما يتجاوز الحدود، بحيث لا تعود سورية دولة ومجتمعاً، بل تغدو دولة وقضية»[٢].

تعيش سورية، كما يعرف الجميع، أزمة اقتصادية، وتعيش مخاضاً ديموقراطياً عسيراً، ولها أسلوب في معالجة هذه المسائل ينتقده كثيرون من داخل سورية وخارجها، ويمكن للكتّاب أن يسهموا في الإدلاء برأيهم في المعالجة الصحيحة المطلوبة لهذه المسائل. ولكن لماذا يكون البحث في التنمية مدخلاً لدفع سورية إلى التخلي عن دورها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟ ولماذا يكون البحث في موضوع الديموقراطية مدخلاً لترويج التطبيع مع إسرائيل، وكأن الديموقراطية لا تقوم في البلاد العربية إلا على قاعدة التطبيع مع إسرائيل؟ يقول حازم صاغية: على الدكتور بشار الأسد «أن يعيد سورية بلداً أكثر منها دوراً، ومجتمعاً أكثر منها قضية»، ويقول إن الموضوع اليوم هو «الديموقراطية لسورية والحرية للشعوب والبلدان المجاورة لها». هل يشمل ذلك إسرائيل؟ وهل العرب مطالبون بأن يرفعوا شعار «الحرية لإسرائيل»؟.

***

إن حازم صاغية يكره النضال والمناضلين، ويعتبر أن النضال عائق أمام التقدم، يقول «الضاربون في الأوهام هم وحدهم الذين يقولون بإمكان الجمع بين النضالية والتقدم»[٣]. ولكن ما هي النضالية التي يدعو حازم صاغية إلى التخلص منها لكي ينفسح أمامنا عالم التقدم؟ إنها النضالية ضد إسرائيل.

---

(٢) مقالة بعنوان «الدولة لا الدور والمجتمع لا القضية»، **الحياة** لندن، ٢٠٠٠/٦/١٧، حازم صاغية.

(٣) مقالة بعنوان «بشار والتسوية»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/٦/٢٢، حازم صاغية.

إنه يستشهد بتجربة الرئيس أنور السادات، ويقول إنه «نجح في استعادة أرض مصر، ليس لأنه قاتل وانتصر في حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، بل لأنه تخلى عن مشروع مصر الكبرى الذي رعاه الرئيس عبد الناصر»، و«جعل بلده دولة ومجتمعاً بعدما كان دوراً وقضية». وهو من أجل ذلك يدعو سورية إلى أن تتنازل في التفاوض أمام إسرائيل فتتخلى عن حقها الكامل في أرضها المحتلة لأن «بناء دولة وطنية عصرية وديموقراطية أهم من كسب أمتار مربعة قليلة»، في إشارة منه إلى المفاوضات حول حدود سورية المشاطئة لمياه بحيرة طبريا، ورفض سورية قبول العرض الإسرائيلي بأن يكون الانسحاب من الجولان إلى حدود ٤٠٠ متر بعيداً عن مياه بحيرة طبريا.

إن الأرض عند حازم صاغية ليست مهمة. إن المياه عند حازم صاغية ليست مهمة. إن المهم هو إرضاء إسرائيل وإنجاز السلام معها بأي ثمن.

***

لا ينقص حازم صاغية الذكاء لكي يلاحظ أن إسرائيل، التي يهمه أمرها كثيراً، تمثل نقيضاً للفكرة التي يبشر بها، أي فكرة الدولة ـ الأمة، حيث احتلت إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ أراضي ثلاث دول عربية (الأردن، سورية، مصر)، واحتلت بعد ذلك أراضي في جنوب لبنان. وهو يناقش هذه المشكلة ويدعو إلى معالجتها. ولكن كيف؟

إنه يقيم أولاً تمييزاً بين تواجد إسرائيل على الحدود التي رسمت لها عام ١٩٤٧ (حدود قرار التقسيم)، والحدود الموجودة فيها الآن، حدود الاحتلال عام ١٩٦٧.

التواجد الإسرائيلي الأول في حدود العام ١٩٤٧، يعتبره حازم صاغية طبيعياً، وربما حقاً، ولا يرى أنه يمثل عدواناً صهيونياً على شعب فلسطين وأرضه، إذ هو يؤكد أنه «نتاج تكيف إقليمي ودولي لخريطة المنطقة»[٤]، ويرى أن المساس به يضر بالدول العربية، ليس بسبب خطر الحرب كما يخطر على البال، بل لأن «المس بالخريطة نفسها ليرتدّ مساً بكل واحدة من الأمم ـ الدول في التوازنات الهشة التي تنهض عليها». وهذا الكيان الإسرائيلي هو «حقيقة نهائية»، لأنه «مضمون دولياً وعسكرياً». ولكن حازم صاغية ينسى هنا أمراً هاماً، فإسرائيل التي قامت بموجب قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وأعطاها ذلك القرار فرصة أن تقوم على ٥٥٪ من مساحة أرض فلسطين الانتدابية، تجاوزت هذا الحجم في حرب ١٩٤٨، وسيطرت على ٧٨٪ من الأرض. فإذا أراد أن يناقش وجود إسرائيل قانونياً من منطلق الدولة ـ الأمة، فعليه أن يطالب إسرائيل بالعودة إلى حدود قرار التقسيم، والتنازل عما احتلته بالقوة العسكرية خلافاً لقرار التقسيم. ولكن حازم صاغية، ينسى هنا (وهنا بالذات) ضرورة الالتزام بمنطوق الدولة ـ الأمة.

التواجد الإسرائيلي الثاني هو الذي نشأ في حدود العام ١٩٦٧، وهو الذي يجب أن يعالج. ولكن كيف تكون المعالجة؟ ليس بالحرب، وليس بوقف الحرب، وليس بالتسويات السياسية، ولكن بخضوع الدول العربية إلى شروط الدولة ـ الأمة، فالدول العربية تفتقر جميعها «إلى شروط الأمة ـ الدولة»، وهي لا تستطيع أن تصلح حالها و«تتجاوز النقص البنيوي الشامل» إلا من خلال

---

(٤) مقالة بعنوان «نقص عناصر الأمة ـ الدولة وأزمة السلام في إسرائيل»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/٧/٢٩، حازم صاغية.

السلام مع إسرائيل. يقول حازم صاغية إن السلام مع إسرائيل يؤدي إلى «محاصرة المحفزات الراديكالية المتروكة» على أجندات الدول العربية، «وهذا في النهاية ما يقصر على الجميع طريق بلوغ الأمة ـ الدولة».

إن هذه اللغة المعقدة والتعميمية والغامضة، تهدف إلى أن تقول إن الدول العربية لن تصبح دولاً، ولن تصبح دولة ـ أمة، إلّا إذا أنجزت السلام مع إسرائيل. السلام مع إسرائيل هو الذي يجعل دولنا دولاً. فلنشكر إذاً إسرائيل، لأن السلام معها يجعلنا دولاً، ويكرس الإقليمية العربية، ويلغي الدور والقضية لأي دولة عربية.

***

إن كل ما ذكرناه حتى الآن عن فكرة الدولة ـ الأمة لدى حازم صاغية ليس سوى تفاصيل. وهو يبلغ الذروة في الإفصاح (وفي التحليل الافتراضي المزاجي) في مقالة له يخصصها لدراسة تاريخ فلسطين[٥]، وبما أن تاريخ فلسطين كان حتى الانتداب البريطاني وصدور وعد بلفور ملتصقاً بتاريخ المنطقة العربية التي كانت تشكل إقليماً واحداً تحت الإدارة العثمانية، فإن المقالة تتطرق أيضاً إلى هذا الإقليم وتبدي رأيها فيه.

لقد كان الوعد البريطاني لقادة «الثورة العربية الكبرى» التي قادها الشريف حسين من مكة، أن يثوروا ضد الأمبراطورية العثمانية مقابل أن ينالوا استقلال الإقليم العربي بعد انتهاء الحرب. وحين تم انتصار الثورة ودخل مقاتلوها إلى دمشق، تم تشكيل الحكومة العربية

(٥) مقالة بعنوان «مقدمات ١٥ أيار ١٩٤٨»، ٢٠٠١، حازم صاغية، مصدر سبق ذكره.

الأولى برئاسة الأمير فيصل بن الحسين، وأجبرت هذه الحكومة على أن تستثني من سيطرتها إقليم فلسطين بسبب تبني بريطانيا لوعد بلفور الذي تعهد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ثم تبين أن هناك اتفاقاً سرياً بين بريطانيا وفرنسا يقضي بتقسيم المنطقة العربية إلى منطقتي نفوذ، منطقة فرنسية وأخرى بريطانية، وكان لبنان وسورية ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، وبناء على ذلك تدخلت فرنسا مانعة قيام حكم عربي موحد في دمشق، وحركت جيوشها لاحتلالها، وتمكنت من ذلك بعد معركة ميسلون التي قادها من الجانب العربي يوسف العظمة. ثم تم تقسيم المنطقة إلى دول، قسم منها تحت الانتداب الفرنسي (لبنان وسورية)، وقسم آخر تحت الانتداب البريطاني (فلسطين وإمارة شرق الأردن والعراق)، أما السعودية بإقليميها (نجد والحجاز) فقد توحدت تحت سيطرة الملك عبد العزيز آل سعود، مبعداً الشريف حسين عنها.

هذا هو التاريخ المبسط للإقليم العربي الموحد (المشرق العربي) الذي كان قائماً لمدة ٤٠٠ عام تحت السيطرة العثمانية، والذي تعهدت الدولتان العظميان في ذلك الحين (اللتان تمثلان الحداثة الغربية حسب توصيفات حازم صاغية) أن ينال استقلاله كدولة عربية موحدة، بعد أن تعاظمت في أوساط الأتراك النعرة القومية الداعية إلى دولة تركية واحدة.

وإذا أردنا أن نطبق مفهوم الأمة ـ الدولة على وضع منطقة المشرق العربي في ذلك الحين، لكان التطبيق البدهي يقتضي إنشاء دولة عربية واحدة. أما ما فعلته الدولتان المستعمرتان فهو ضرب مفهوم الأمة ـ الدولة، وتفتيت المنطقة إلى مجموعة من الدول لتكون كل واحدة منها أقل من أمة ـ دولة.

ولكن مقالة حازم صاغية تقدم تبريراً (ودفاعاً) عن هذه السياسة الاستعمارية، أعترف أنني لم أقرأ تفسيراً أكثر غرابة منه، كما أعتقد أن أي كاتب «عاقل» آخر، لا يمكن أن يرقى بعقلانيته إلى مستوى ذلك التفسير الذي يبرر الاستعمار، ويبرر الهجرة اليهودية، ويصور تقسيم «الإقليم العربي» إلى دول إنجازاً حضارياً.

تصور المقالة سعي العرب إلى تطبيق مقولة الأمة ـ الدولة (حسب نظريته) على أنها مسعى أمبراطوري يناقض فكرة الأمة ـ الدولة التي اصبحت سائدة. يقول «سها عرب المشرق تماماً عن معنى الحرب العالمية الأولى ونتائجها، أي عن انهيار الأمبراطوريات ونشأة الأمة ـ الدولة على نطاق كوني». ويقول إن العرب «حضروا مؤتمر الصلح حاملين مشروعاً أمبراطورياً. لقد كان الفلسطينيون والعرب كالسائرين عكس وجهة الريح». وحسب هذا التحليل فإن الإبقاء على وحدة الإقليم العربي هو عمل أمبراطوري مضاد للتاريخ، أما تجزئته إلى مجموعة من الدول فهو انسجام مع منطق التاريخ، فشكراً للاستعمار إذاً على أنه صنع لنا التجزئة العربية.

ثم يقدم صاغية تفسيراً تاريخياً أكثر شمولاً لضرورة عملية التجزئة، يبرر عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فيقول حول التجزئة «حين لا يكون عرب المشرق دولاً، ولا يتناظر وضعهم هذا، أو حال ثقافتهم السياسية، مع وعي الأمة ـ الدولة، تلوح أرضهم بلا تقطيع ولا فواصل، أي أنها تشابه السوية السابقة على القانون الدولي أو قانون الدول».

ثم يقدم حازم صاغية تبريراً للهجرة اليهودية لم يخطر حتى ببال قادة الحركة الصهيونية فيقول «هكذا يبدو الزمن المعاش العاجز عن الانخراط في الأمة ـ الدولة، امتداداً لعهود الكلدان والآشوريين

والفينيقيين وغيرهم من الشعوب البائدة، فيتلازم المشاع الجغرافي مع مشاع تاريخي ، وتحل (من الحلال) بموجبه الهجرات المفتوحة، فتنزل شعباً في مكان وتطرد منه شعباً آخر».

وينتقل حازم صاغية من التاريخ القديم إلى التاريخ الحديث، ليقدم تحليلاً طائفياً ومذهبياً للمنطقة العربية، تستحيل معه وحدة الأمة، وتستحيل معه التجزئة أيضاً، وتكون الحاجة ملحة إلى قدوم الاستعمار لحماية المنطقة. يقول «عن سؤال من الذي ينبغي أن يحكم المنطقة بعد رحيل العثمانيين الأتراك؟ كان الجواب العربي المعلن أو الضمني هو: نحن العرب المسلمين. وهذا على صحته المبدئية، كان الواقع يضيف إليه تحفظاته البالغة، فتحت الجواب الواضح الصريح تعددت الإجابات غير المنطوقة، الدينية والمذهبية، الطائفية والمناطقية، وبدا أن الدول الوحيدة الممكنة إنما هي دول ناقصة، وبحاجة إلى الوصاية، وربما التدخل المباشر لمنع السقوط في اختلالات بلا قعر»؟

ويوفر هذا المناخ مبرراً لنشاط الحركة الصهيونية ولقيام دولة إسرائيل، لأنه «كان لأوضاع كهذه أن تشكل حجة ضمنية وكامنة لمن يريد التفكير في دول أخرى، كولونيالية أو صهيونية، يسعها وحدها «إنقاذ» منطقة سائبة».

إن هذا التحليل العجيب للتاريخ العربي، هو الذي يشكل الأساس الفكري للمقولة الشائعة على لسان هذا النوع من الكتاب، والتي تدعو إلى الكف عما تسميه «تفكير المؤامرة»، وعن تحميل الاستعمار مسؤولية تخلفنا وفشلنا، داعين إلى ضرورة أن نعترف بمسؤوليتنا نحن عن تخلفنا ومآسينا. إن هدفهم الفعلي ليس شحذ القوى الذاتية لتطوير مجتمعاتنا، وليس محاسبة أنظمتنا عن

تقصيرها في ما كانت تستطيع إنجازه، بل إن هدفهم الفعلي هو إعفاء الاستعمار من مسؤوليته، وإعفاء الصهيونية من جريمتها، من أجل أن يتم تبرير السياسات التي ينادون بها حالياً، سياسات الانصياع الكامل لطلبات الهيمنة الأميركية، وسياسات إنجاز السلام مع إسرائيل بشروط إسرائيل نفسها. وهذا هو هدفهم أيضاً حين يطالبون بتغيير في «ثقافتنا»، لكي تقبل الأفكار التي يقدمونها في هذا النوع من الكتابات، والتي تشكل البعد الفكري لمطالبتهم بالتطبيع مع إسرائيل، بحيث يكون تطبيعاً ثقافياً وليس تطبيعاً يرافق اتفاقات التسوية السياسية فقط. ومن هنا انشغالهم بدور المثقفين في عملية التطبيع، لأنهم يتطلعون إلى جيل من المثقفين العرب يتبنى هذا النوع من الفكر ويدافع عنه.

٦

تشويه المفاهيم (الأرض ـ القضية)

يخترع حازم صاغية مفاهيم من أجل أن يشوه مفاهيم أخرى. وغالباً ما تكون المفاهيم التي يريد تشويهها ذات صلة بالمناضلين ضد إسرائيل. وهو يجاهد (حازم صاغية لا يحب هذه الكلمة المشتقة من الجهاد) لكي يخترع فروقات بين الكلمات والمعاني توصله إلى هدفه. إنه يقيم تمييزاً بين «القضية» وبين «الأرض». ونحن لا ندري (قبل حازم صاغية) من أوجد هذا التفريق بين النضال من أجل القضية الفلسطينية وبين النضال من أجل الأرض الفلسطينية، ولا نستطيع أن نعثر في أي من الأدبيات السياسية الفلسطينية أو العربية على تفريق بين هذين المفهومين.

يقول حازم صاغية[1] هناك «طريقة في الوطنية تعطي الأولوية

(١) مقالة بعنوان «الأرض والقضايا»، الحياة، لندن،١٣/٣/٢٠٠٠، حازم صاغية.

للمفهوم والقضية والنظام، وتخفض أرض الوطن إلى سوية متدنية من الاهتمام». ويقول «إن الوطنية الأكثر صحية. هي الوطنية التي تهجس بهمّ استرجاع الأراضي المحتلة».

ثم يسند لأصحاب الطريقة الأولى، المهتمين حسب وصفه بالإيديولوجيا، أن خسارة الأرض لديهم مرغوبة أكثر مما هو مرغوب استرجاع الأرض، وإعطاؤهم الأولوية للقضية «يعني انتعاش سياسة التحرير، وزعامات التحرير، وإيديولوجيا التحرير، أي بكلمة: ضجيج التحرير والمقاومة، الذي يغدو والحالة هذه أهم من التحرير نفسه».

لقد كتب حازم صاغية هذه المقالة يوم كانت إسرائيل تعرب عن نيتها الانسحاب من جنوب لبنان، شرط أن يعني ذلك انتهاء النزاع بالكامل، وكان «حزب الله» اللبناني الذي يقود المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، يرد على ذلك، مؤيداً من السلطة اللبنانية، بأن انتهاء النزاع مرتبط بعدة شروط: الانسحاب الكامل من الأرض اللبنانية من دون تلاعب بخط الحدود، والإفراج عن الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وعدم الإقدام على خطوة ضد الفلسطينيين من نوع التهجير على غرار تهجير العام ١٩٤٨، واستمرار المفاوضات الإسرائيلية مع سورية لإنهاء احتلالها لمنطقة الجولان. وكان حزب الله في هذه المطالب يدافع عن لبنان، ويربط مصير نضاله بمصير نضال الشعبين الفلسطيني والسوري، وهذا ما يسميه حازم صاغية اهتماماً بالقضية على حساب الأرض. وهو يصف هذا الموقف ساخراً بقوله

«هل يذكّر هذا الكلام ببلدٍ ما يقول محتلوه أنهم سينسحبون وشيكاً منه، فيخرج عليهم حكامه بلائحة طويلة من القضايا التي

ينبغي أن تحل أولاً؟».

ولكن حزب الله خيب أمل حازم صاغية، فقد رحب وابتهج واحتفل بتحرير الأرض وبقي، ثابتاً على موقفه بشأن خط الحدود، الذي ثبت أن إسرائيل قد تلاعبت به فعلاً، وتعاونت الدولة اللبنانية مع الأمم المتحدة، لاسترجاع كيلومترات عديدة حاول الجيش الإسرائيلي البقاء فيها على امتداد الخط الفاصل بين البلدين، وتم رسم ما عرف بـ «الخط الأزرق» بينهما. فهل أخطأ حزب الله في وضع شروطه؟ ولكن حزب الله لم يستطع أن يفرض على إسرائيل تصحيح خللٍ ثان يتعلق بأرض صغيرة أخرى تدعى «مزارع شبعا». ويستخف حازم صاغية بإصرار «حزب الله» على المطالبة بهذه الأرض، كما يستخف بإعلان «حزب الله» تضامنه مع المناضلين الفلسطينيين والسوريين. إنه لا يؤمن بالتضامن.

إن الهدف الفعلي لحازم صاغية هو أن يهاجم كل جهة تناضل ضد إسرائيل، وضد الاحتلال الإسرائيلي، وهو يخترع من أجل ذلك المفاهيم المناسبة لكل حالة، ولا مانع من أن تكون المفاهيم متناقضة، شرط أن تخدم الهدف المطلوب. فهو يخترع «مفهوم الأرض مقابل القضية» لكي يهاجم «حزب الله» اللبناني، ولكن لا مانع لديه من أن ينتقد ويسخّف مفهوم الأرض لكي يهاجم الانتفاضة الفلسطينية. إنه يعلن أن «الأرض ما تني قيمتها تنخفض».

ينطلق حازم صاغية كعادته من مفاهيم كبيرة ليصل بعد ذلك إلى هدفه السياسي المباشر. يبدأ مناقشاً ما يسميه «خرافة الجغرافيا»، ويقول إنه توجد في السياسة العربية خرافات كثيرة أبرزها:

ـ خرافة «إن التاريخ يولد من الجغرافيا».

ـ خرافة أن مصر تبقى مركزية الأهمية بسبب تعداد سكانها وبسبب مساحتها وموقعها.

ـ خرافة أن البلدان الصغيرة لا تستأهل اعتبارها بلداناً.

ـ خرافة رفض الوجود الإسرائيلي في المنطقة بسبب حيلولة إسرائيل دون التواصل الجغرافي والسكاني العربي.

ثم يستنتج حازم صاغية من المقدمات التي يضعها بنفسه، ويفترض صحتها وحده، أن «العنصر الجغرافي ليس العنصر الحاكم للتاريخ... بل هو على العكس متضائل الأهمية».

وبعد هذه الجولة مع التاريخ وأسسه، ومع الجغرافيا وقيمتها، يصل حازم صاغية إلى هدفه السياسي المباشر، وهو دائماً هدف يتعلق بإسرائيل، فيحاول تبرير ما لا يمكن تبريره، يحاول تبرير التقطيع الذي تمارسه إسرائيل للأرض الفلسطينية (بواسطة الاستيطان) مع التقليل من قيمته. يقول إن «الإشارة إلى أهمية التقطع والتقطيع في أرض السلطة الفلسطينية، إنما تشي، وعلى نحو مفارق، بواقع التراجع في أثر العنصر الجغرافي (كيف ؟؟)، فالتقطيع هذا تندرج فعاليته في سياق الانعدام السياسي وإحباط التواصل الذي كان منوطاً بسلام أوسلو أن يحدثه، أي أن تقطيعاً كهذا هو ما كان ليضمر فعله ويذوي فيما لو تسنى للسياسة والتفاعل بين الشعبين أن يقلعا».

لسان حال حازم صاغية هنا القول: أيها الفلسطينيون لا قيمة للأرض. أيها الفلسطينيون إن السلام مع إسرائيل يحل لكم مشكلة تقطيع الأرض.

أما التناقض في مواقف حازم صاغية فلا قيمة له، ما دام التناقض يخدم الهدف.

***

ويوغل حازم صاغية في تقديم صياغته الخاصة لمفهومي الأرض والقضية والتناقض بينهما، حتى يصل إلى مرحلة تقسيم الشعب الفلسطيني وتفتيته، بين اللاجئين وغير اللاجئين، بين سكان المخيمات في الخارج وسكان المدن في الداخل. وهو يعتبر أن مهمة التحرير التي طرحها الفلسطينيون على أنفسهم بعد العام ١٩٤٨ مهمة مستحيلة. لماذا؟ لأنها مهمة خارجية بحتة، ولأنها جاءت من المخيمات. يقول حازم صاغية(٢)

«المخيمات بما تعكسه من بعثرة في المكان، وتالياً في الهموم، وبما تنطوي عليه من رثاثة اجتماعية... غدت قائدة التحرير وصانعة سياسته، فيما نحيت جانباً المجتمعات المستقرة في فلسطين بمدنها وكفاءاتها ومهن أهلها».

ويقول

«إن الخارج الذي نيطت به مهمة قومية جامعة، لم يبرأ من قابلية للعطب الأهلي، وبات المشروع الفلسطيني الخارجي، يحمل بذرة التناقض مع استقرار المجتمعات العربية وتوطيدها».

إن الأخذ بهذا التحليل يقود إلى ضرورة إبعاد اللاجئين الفلسطينيين عن أي تعامل مع القضية الفلسطينية، وتنحيتهم عن أي صراع مع إسرائيل، وبقائهم حيث هم، ليس لأسباب سياسية فقط، بل لأنهم

(١) مقالة بعنوان «الأرض أو القضية: ثنائية فلسطينية»، **الحياة**، لندن، ٦/١٩/ ٢٠٠٢، حازم صاغية.

عبء وعالة على القضية الفلسطينية، فهم مبعثرون في المكان، ومختلفون في الهموم، ويمثلون رثاثة اجتماعية.

والأخذ بهذا التحليل يقود إلى ضرورة أن لا يتعامل العرب أبداً مع القضية الفلسطينية، لأن التعامل (الخارجي) معها يقود إلى الاحتراب الأهلي.

إننا نعتبر أن هذا التحليل هو أفضل هدية تقدم لإسرائيل، التي تصر على عدم مسؤوليتها عن قضية اللاجئين، وعلى ضرورة توطينهم حيث هم. والتي تصر أيضاً على ضرورة فصل الفلسطينيين عن محيطهم العربي، وفصل العرب عن القضية الفلسطينية (إلا ما خص التطبيع، فهنا يرى حازم صاغية للعرب دوراً كبيراً في القضية الفلسطينية).

يعتبر الفلسطينيون إن إنجازهم الكبير الذي تحقق خلال ثورتهم، هو أنها قامت من الخارج، أي من خلال اللاجئين المشردين. فهؤلاء اللاجئون الذين اعتبر الكثيرون أنهم تشردوا في الأرض ولن يلبثوا أن يذوبوا في المجتمعات التي تلقفتهم، استطاعوا أن يطلقوا حركة تحرير في فترة زمنية وجيزة (١٧ عاماً بعد النكبة)، وأن يجمعوا شتات ما لا يمكن جمعه، حتى أصبح الفلسطيني في التشيلي يتحدث اللغة السياسية نفسها التي يتحدث بها اللاجىء الفلسطيني في مخيم عين الحلوة (قرب صيدا). واستطاعت الثورة أن تقول للعالم كله إن هؤلاء اللاجئين المشردين في كل بقاع الأرض هم شعب واحد، له قضية سياسية واحدة. وحين تحرك أهل المدن في فلسطين تحت وطأة الاحتلال، لينتخبوا عام ١٩٧٦ مجالسهم البلدية، انتخبوا (عكس ما يتمنى حازم صاغية) رؤساء بلديات يعتبرون أنفسهم امتداداً وتجسيداً لحركة الفلسطينيين في الخارج. أي

أن أهل المدن اعتبروا أنفسهم امتداداً للاجئين وليس نقيضاً لهم، فعمّقوا بذلك مفهوم وحدة الشعب الفلسطيني، والذي استطاع بسبب هذه الوحدة أن يصل إلى عضوية الأمم المتحدة كمراقب، في أول حدث من نوعه في العالم (ثورة عضو في الأمم المتحدة). حتى أن كتاباً غربيين ألفوا كتباً حملت عنوان «الفلسطينيون شعباً[٣]». وحين انعقد مؤتمر مدريد (١٩٩١)، وأصر الإسرائيليون (والأميركيون) على ألّا يأتي إلى المؤتمر سوى أهل الداخل، جاء وفد فلسطيني يمثل أهل المدن (الذين يتغنى بهم حازم صاغية)، وكان أول ما قاله هؤلاء أمران: الأول أنهم يمثلون كل الشعب الفلسطيني بما فيهم اللاجئون الذين يعتبرهم حازم صاغية «رثاثة اجتماعية»، والثاني أن لهم عنواناً سياسياً واحداً هو منظمة التحرير الفلسطينية، التي صنعها اللاجئون لا أهل المدن.

أما في هذه الأيام، فإن الإنسان حين ينظر إلى أرض فلسطين، لا يستطيع أن يميز فيها بين مدينة ومخيم، فدخان القنابل الإسرائيلية يتصاعد من شوارع نابلس كما يتصاعد من مخيم جنين، وآثار البيوت المدمرة تلوح واضحة في مدينة غزة أو في مدينة رفح كما هي واضحة في مخيم الدهيشة، وتقاوم مدينة جنين الاحتلال ربما أكثر مما يفعله المخيم القريب منها. إن أهل المدن أصلب عوداً في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي مما يعتقد حازم صاغية، وهم ربما بهذا، يخيبون أمله.

---

(٣) كتاب **الفلسطينيون شعباً** بالفرنسية، تأليف الصحافي اكزافييه بارون، الناشر دار سيكومور، باريس، ١٩٧٧. وترجمه إلى العربية عبد الله إسكندر، وصدر عن دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٨.

٧

تشويه المفاهيم
(التطبيع ـ الاستشهاد)

يكتب حازم صاغية مقالة في نقد الثقافة العربية، وترد في المقالة كلمتان زائدتان لا دخل لهما في الموضوع الذي يناقش، ولو أننا حذفنا هاتين الكلمتين لما تغير شيء في بنية الموضوع وهدفه. الكلمة الأولى هي (التطبيع)، والكلمة الثانية هي (تعظيم الشهادة).

يبدأ حازم صاغية مقالته قائلاً[(١)] «الصرختان الأعلى لثقافتنا الراهنة، رفض العولمة والتطبيع، وشرح التراث وكشفه». وهو يتساءل إذا كان لهاتين الصرختين خلفيتان أعم وأشمل. وهنا يدخلنا حازم صاغية في متاهة فكرية تنطبق على تحليل ثقافة الحضارة الإنسانية كلها، ويذكر لنا (متعالماً) أن هناك أولاً ثقافة المجتمعات الزراعية التي تولد (التكرار)، وهناك ثانياً ثقافة المجتمعات الصناعية التي

---

(١) مقالة بعنوان «ثقافتان وطوران»، جريدة **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/٤/٢٣، حازم صاغية.

تؤدي إلى التكيف مع العالم، وطبيعي في منهج حازم صاغية أن تكون ثقافتنا العربية هي ثقافة المجتمع الزراعي.

يقول حازم صاغية: في الدور الأول الزراعي (التكراري)، تلعب الطقوس المتصلة بالجسد: العرس والمأتم والختان، دوراً مركزياً، وهذه القضايا تتطور وتتغير في مرحلة الحداثة، وتعبر عن نفسها بـ: الأناشيد الوطنية، ورفع العلم بالمناسبات، وتعظيم فكرة الشهادة، وهي كلها «ثقافة منكبّة على الذات محكومة بالبقاء في جوار الفلكلور».

وهو يحلل هذه الثقافة الزراعية (ومنها الثقافة العربية) فيقول:

ـ إنها ثقافة تنتج لمجرد الإنتاج.

ـ مصادرها تنبع من الوحي والإلهام، أو من الحض المباشر والمناشدة، أو من الوعظ.

ـ وهي ثقافة تعبر عن «رحلة بين المبدع والطبيعة، أو الخالق، لا دخل للناس بها».

ـ و«ما يظهر مفرّقاً يظهر بالجملة في الانكباب على التراث بصفته انقطاعاً عن الزمن».

أولاً: هذا التحليل التاريخي للحضارة، سواء كان مصيباً أو مخطئاً، لا يستدعي مطلقاً أن نتحدث عن التطبيع (مع إسرائيل) وعن تعظيم الاستشهاد (في بعض مظاهر الانتفاضة الفلسطينية)، وهما قضيتان سياسيتان راهنتان، فلماذا هذه «اللغة» الفكرية على مدى عصور وقرون من أجل الحديث عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟.

ثانياً: إذا كان العرب لا يزالون يعيشون في المجتمع الزراعي، وكانت ثقافتهم هي ثقافة المجتمع الثقافي (التكرارية)، فهل يتم تغيير هذه الثقافة بقرار نتخذه الآن، أم بخطة حضارية طويلة المدى ننفذها على مدى عقود من الزمن، لننتقل من مجتمع الزراعة إلى مجتمع الصناعة، ومن ثقافة المجتمع الزراعي إلى ثقافة المجتمع الصناعي؟.

ثالثاً: لنلاحظ عدد القضايا الكبرى التي استخف بها هذا المقال ومسها بفظاظة رغم قصره: النشيد الوطني، رفع العلم، الوحي، التراث، العولمة، ثم زج فيها دون داعٍ قضيتي التطبيع وتعظيم الشهادة.

رابعاً: إن الولايات المتحدة الأميركية، وهي زعيمة العولمة الآن، هي أكثر دول العالم عناية بالنشيد الوطني، وطقوس رفع العلم الأميركي، وتكريم فكرة التضحية من أجل الوطن، مع أنها أكبر دولة صناعية في العالم، ولا يعمل فيها بالزراعة سوى ٥٪ من السكان.

لقد استدعى الأمر من حازم صاغية جولة تاريخية من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، لكي يقول إننا مجتمع متخلف لم يرتقِ بعد إلى مستوى القبول بالتطبيع مع إسرائيل، وليثبت أننا أصحاب ثقافة تعيش على هامش الفلكلور حتى أنها تعظم الشهادة دفاعاً عن الوطن.

وهل يمكن اختصار الدين ودوره في تاريخ البشرية إلى حد القول بأنه نتاج حضارة زراعية تعيش ثقافتها على هامش الفلكلور؟

٨

الترويج للتراجع السياسي (اقتراحات باراك في كامب ديفيد)

يتساوى الإسرائيليون والعرب عند حازم صاغية ونهجه الفكري. إن الطرفين يعيشان في الماضي، الإسرائيليون يعيشون في ماضي (جدار الحديد) الذي بشر به زعيم الإرهاب الصهيوني «جابوتنسكي»، والفلسطينيون يعيشون في مطلب الرفض على أنواعه.

وما دام كل طرف يحتضن خطأه، فإن استعصاء الحل الآن يتحمل مسؤوليته الطرفان. وهكذا تتحول الجريمة الصهيونية إلى خطأ فلسطيني. فـ «مع الزمن لم يفعل العرب الكثير مما هو مطلوب منهم لضرب تماسك هذه القلعة التي تعيش وراء جدار الحديد، فحين استحال إنزال الهزيمة العسكرية لجأنا إلى سياسات لا تفعل إلا تمتين الشعور بالحصار عند الآخر الإسرائيلي». هل تلاحظون كم نحن مجرمون؟

ما هي السياسات التي أخطأنا بها؟ يجيب حازم صاغية

«لم يقف الأمر عند رفض الاعتراف ورفض المصافحة ورفض التطبيع. وتعاقبنا على المزايدة في رفع الشعارات، فلم يكد شعار تحرير فلسطين يصاب بقليل من الوهن، حتى تم النفخ في شعار السيادة الكاملة على مدينة القدس، ولم يتراخ هذا الأخير قليلاً (هل تراخى؟) إلا ليتصدر لغتنا السياسية شعار العودة لكامل اللاجئين الفلسطينين»[١].

لقد كتب حازم صاغية هذا الكلام يوم افتتاح مفاوضات كامب ديفيد، ولذلك نستطيع أن نستنتج أنه يريد سلفاً من المفاوض الفلسطيني أن يقبل حلاً مع إسرائيل يتنازل فيه عن القدس وعن حق العودة.

وحين تفشل قمة كامب ديفيد، يرى حازم صاغية في فشلها المعلن انتصارات كبيرة، فقد أقرت إسرائيل حسب قوله بحقيقتين بارزتين:

ـ الأولى: أن القدس ليست مدينة يهودية فحسب، بل هي أيضاً إسلامية ـ مسيحية.

ـ الثانية: أن ثمة شعباً قامت إسرائيل على حسابه.

ـ وترافق مع تحايل على توازن القوى القائم (بين إسرائيل والفلسطينيين)، هذا التوازن المختل، الذي يعطي للفلسطينيين نتائج أسوأ بكثير مما تم عرضه في كامب ديفيد.

إذاً، فلنحاول أن نلحق أنفسنا لنقبل ما عرض علينا في كامب ديفيد، وإلّا فإن الطريق «تفضي إلى الصحراء».

---

(١) تعليق بعنوان «الماضي وسؤال المستقبل»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/٧/١٢، حازم صاغية.

٩

الترويج للتراجع السياسي (القدس)

يبشرنا حازم صاغية بأن الموقف الإسرائيلي من قضية القدس يتطور ويتحسن، فقد سقطت نظريات «اللاتفاوض حول القدس، وعد قابلية المدينة للقسمة، أو اعتبارها مقدسة لليهود وحدهم»[1]. بل إن المواقف الإسرائيلية حول القدس قد انشقت بين آراء حركة السلام الآن وبين أيهود باراك وبين بعض الأصوليين، وهذا التعدد في الآراء يخاطب العقلية الغربية ويكسب، لأنه بسبب تعدده مفتوح على السياسة. ولكن

«الحق الذي يدافع عنه الفلسطينيون أكثر جموداً من أن يتعدى منطق القرارات الدولية ليربطه بمنطق التغيرات التي طرأت على الأرض، خلال ثلث قرن من احتلال القدس الشرقية».

---

(١) تعليق بعنوان «العقلية والسياسة سبب آخر»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/٩/١٦، حازم صاغية.

ويعتبر حازم صاغية أن أخطر ما يتشكل في العالم العربي هو جو نفسي يجعل من المستحيل التفكير في ظهور أي صوت مغاير حيال القدس، ومن الطبيعي

«أن يكون هناك سياسي أو سياسيان، مثقف أو مثقفان، ممن يقولون إن إسرائيل، يمكن أن تكون مصيبة ذات مرة».

وهذه هي النتيجة المطلوبة: إسرائيل مصيبة.. والفلسطينيون على خطأ. والمثقف أو المثقفان اللذان يقولان ذلك موجودان فعلاً بيننا. فلنطرب إذا ولنفرح.

لقد احتل الإسرائيليون القدس وقالوا: كلها لنا، ثم تواضعوا وقالوا: نأخذ ثلاثة أرباعها فقط. ثم تواضعوا أكثر وقالوا: نأخذ نصفها فقط. وهذه حسب حازم صاغية: سياسة، وسياسة منفتحة على الغرب، وناجحة. وإذا كان مطلوباً من الفلسطينيين تقليدهم، فعليهم أن يقولوا للإسرائيليين: نعطيكم ربع القدس فقط، فإذا رفضوا نقول لهم: نعطيكم نصف القدس، فإذا رفضوا نقول لهم: نعطيكم السيادة العليا على المسجد الأقصى، فإذا وافقوا وتم الاتفاق، يكون الطرفان قد بلغا معاً ذروة السياسة، الأول ربح نصف القدس والمسجد الأقصى بالاحتلال، والثاني خسر نصف القدس والمسجد الأقصى بالمفاوضات. أليست هذه قسمة عادلة؟ ولكن أين نظرية: أن المهم هو الأرض واستردادها، التي يبشر بها حازم صاغية؟ من الضروري نسيان النظريات، ولا بأس من نقض النظريات حين يتعلق الأمر بإسرائيل.

في مقالة حازم صاغية إشارة جديرة بالتوقف عندها تتعلق بشمعون بيريس. عندما بدا أن مفاوضات كامب ديفيد ستفشل، اقترح الإسرائيليون إنجاز اتفاق شامل، مع موافقة فلسطينية على تأجيل

البت في قضيتي القدس واللاجئين. وكان تأجيل البت يعني أن تبقى القدس تحت السيطرة الإسرائيلية، وأن لا يحصل أي تقدم في معالجة قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين، ولهذا رفض الفلسطينيون الاقتراح. وكان شمعون بيريس من بين الذين دعوا فيما بعد إلى «حل يترك مشكلات غير محلولة»، وهو كلام عادي تداولته الصحافة الإسرائيلية كثيراً، ولكن حازم صاغية يقف أمام هذا القول ويعظم من شأنه ويصفه بأنه «تأملية أقرب إلى التصور الفلسفي». لماذا هذا الإعجاب غير العادي بكلام إسرائيلي عادي. هل هو مرض؟

١٠

تحليل الانتفاضة (دعوة لليأس)

كيف يحلل حازم صاغية الانتفاضة الفلسطينية؟ يرى أن هناك خطأين يتواجهان، خطأ إسرائيلي وخطأ فلسطيني، ولا مخرج للطرفين إلا بالعودة إلى السياسة وإلى طاولة المفاوضات، والذي يمنع الوصول إلى هذا المخرج السلمي هو الطرفان المتواجهان بأسلوب خاطىء.

يقول وهو بصدد الدعوة إلى انتفاضة سلمية لا تمارس العنف: «لأن عنفاً من هذا النوع لا يمكن أن يفضي إلى سياسة... كان من الواجب تجنبه وتلافيه»[1]. ويدعو إلى «الارتقاء إلى قول سياسي يخاطب العالم»[2]. ويقول «إرهاب شارون الرسمي، وإرهاب

---

(١) مقالة بعنوان «الوقوع في فخ شارون»، **الحياة**، لندن، ٥/١٠/٢٠٠٠، حازم صاغية.

(٢) مقالة بعنوان «إسرائيل وخياراتها وتجديد السلام»، **الحياة**، لندن، ١/١١/٢٠٠٠، حازم صاغية.

حماس والجهاد غير الرسمي، يلتقيان عند كونهما ضد السياسة»[3]. ويقول «يمعن الاثنان في انتهاك الأخلاق بقدر إمعانهما في استبعاد السياسة»[4].

يظهر من خلال هذه الاستشهادات وكأن حازم صاغية يعتبر «السياسة» من اكتشافاته الخاصة، فإلحاحه على الدعوة إليها يوحي وكأنه يعتقد أن الآخرين لا يعرفون بوجود السياسة. إنه يتجاهل أن الطرف الفلسطيني (القائد) لجأ إلى السياسة منذ العام ١٩٧٤. ويتجاهل أن الطرفين لجآ إلى السياسة منذ العام ١٩٩١، وأنهما توصلا إلى اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، وأنهما تفاوضا على تطبيق هذا الاتفاق سبع سنوات، وأنهما عقدا مفاوضات للحل الدائم في كامب ديفيد (٢٠٠٠) انتهت إلى الفشل، ولعب هذا الفشل الدور الأساسي في تفجير الانتفاضة. وحين يندد حازم صاغية بالطرف الفلسطيني لأنه لم يقبل العرض الإسرائيلي في كامب ديفيد، وحين يحرض على ضرورة العودة إلى هذا الاتفاق وقبوله، فإن موقفه هذا يقود إلى استنتاج أساسي وهو أن الفلسطينيين هم الذين تخلوا عن السياسة، واختاروا الانتفاضة بدلاً من السياسة، وعليهم أن يتخلوا عن الانتفاضة ويعودوا إلى السياسة، وإلا فإنهم سيخوضون معركة يائسة ولن يجنوا من ورائها سوى الدم.

حسب هذا التصور، تصبح السياسة المطلوبة هي مجرد الجلوس إلى الطاولة، أما مضمون هذه السياسة فلا يتم التطرق إليه إلا

---

(٣) مقالة بعنوان « الفلسطينيون في حربين»، **الحياة**، لندن، ٥/١٠/٢٠٠٢، حازم صاغية.

(٤) مقالة بعنوان «فصل عنصري ووصل موتي»، **الحياة**، لندن، ٢٢/٦/٢٠٠٢، حازم صاغية.

بعموميات يعرف الجميع أن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي قد تجاوزها، والعموميات هنا تتحدث عن الدولة الفلسطينية. أما كيف وأين، فإن حازم صاغية لا يحب الخوض في هذا الموضوع، والذي هو موضوع الصراع السياسي الحقيقي والذي أدى إلى فشل مفاوضات كامب ديفيد، حيث مفتاح الحل هو بيد إسرائيل، وهي رفضت تقديم المفتاح، وأوصلت السياسة إلى طريق مسدود. وحين تتم الدعوة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات وإلى السياسة، من دون البحث بأسس جديدة لضمان النجاح، فإن المعنى الوحيد لذلك هو طلب الاستسلام من الفلسطينيين، والقبول فقط بما تعرضه عليهم إسرائيل، لأن هذا هو الواقعي والممكن. ويصل حازم صاغية إلى هذه النتيجة بأساليب عدة، مرة عن طريق الحديث عن توازن القوى المختل لصالح إسرائيل، ومرة بسبب الدعم الأميركي لإسرائيل، ومرة بسبب نزعة العنف والتوجه الأمبراطوري لدى الحاكم الإسرائيلي، ومرة لأن الصراع قد يستديم من دون حل على غرار الصراع التركي ـ الكردي. وتغيب عن حازم صاغية هنا فكرة مقاومة المحتل من أجل تعديل ميزان القوى، إنه يعتقد أن تعديل ميزان القوى أمر مستحيل، لأنه يفهم أن التعديل في ميزان القوى يعني أن يمتلك الفلسطينيون قوة عسكرية موازية لقوة إسرائيل، وهو منطق بعيد كل البعد عن فهم التاريخ، حيث غاب الاستعمار وتلاشى بأساليب في المقاومة لم تكن تمت بصلة إلى أي نوع من أنواع توازن القوى بالمعنى العسكري المباشر. أما تعديل ميزان القوى عن طريق إقناع المحتل باستحالة استمرار السيطرة والهدوء وسريان الأمن، أو عن طريق دفعه إلى حالة الاستنفار الدائم وما تعنيه من تبعات، فهو أمر لا يحظى لدى حازم صاغية بأي اهتمام، وهو حين يواجه بهذا النوع من الحجج يتحدث عن استحالة تكرار النموذج الجزائري في مجتمع العولمة الأميركي، ويدعونا إلى اتباع

النموذج البورقيبي. وهو ينسى هنا أن مشروع التسوية الذي اقترحته القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢، قد استند إلى النموذج البورقيبي، حتى أن دعوة الرئيس بورقيبة للقمة العربية بأن تعمل حسب نهجه قد تمت الإشارة إليها في استهلالية المشروع العربي للتسوية، وهو مشروع لم يلق أية عناية إسرائيلية.

وفي السياسة ... يراهن حازم صاغية كثيراً على حزب العمل وعلى تيار السلام داخل إسرائيل، ويعتبر أن على الفلسطينيين مسؤولية مخاطبة المجتمع الإسرائيلي بما يرضيه ويطمئنه لكي ينتصر حزب العمل وتيار السلام في إسرائيل، وتتوفر بذلك الظروف لنجاح السياسة والمفاوضات. وينسى حازم صاغية هنا أموراً كثيرة: ينسى أولاً أن السياسة والمفاوضات فشلت في كامب ديفيد مع حزب العمل (باراك) وليس مع حزب آخر سواه. وينسى ثانياً أن العنف الإسرائيلي المدمر الذي ينتقده إنما نفذه حزب العمل بقيادة باراك قبل أن يصل شارون إلى السلطة بسبعة أشهر. وينسى ثالثاً أن عنف شارون المتمادي إنما تم تنفيذه بالتحالف مع حزب العمل (حكومة شارون الأولى)، وبأيدي وزراء حزب العمل، فالمسألة إذاً تتجاوز ثنائية حزب العمل ـ الليكود لتطاول ما هو راسخ في المجتمع الإسرائيلي وفي المشروع الصهيوني نفسه.

أما المراهنة على مشروع السلام في إسرائيل فهي ليست مرفوضة بالمطلق، شرط أن تتم مراقبة المجتمع الإسرائيلي، ومراقبة التغيرات العميقة التي بداخله، وإدراك مغزى النمو المتواصل للتيارات اليمينية فيه، والتي تزداد يمينيتها يوماً بعد يوم، حتى بات المعلقون الإسرائيليون يتحدثون عن شارون «المعتدل!!». وحين يتوارى تيار السلام في إسرائيل، فإنه يتوارى بفعل عوامل إسرائيلية داخلية،

وليس بسبب عجز الفلسطينيين عن مخاطبته، وهم فعلوا الكثير من أجل ذلك دون جدوى.

يفتتح حازم صاغية مقالاته الكثيرة حول مجمل هذه القضايا، بتحليل يبشرنا سلفاً بالفشل المحتوم. يقول عن العنف الإسرائيلي إنه سيكون «كابوساً إسرائيلياً من غير أن يكون فجراً فلسطينياً، إذا ما اندلعت انتفاضة مستديمة مسلحة»(٥). ويقول إذا لم يحل السلام فإن «بركة الدم الفلسطينية هي، للأسف، الوعد الوحيد المطروح في وضع كهذا». وحين يدعو إلى مخرج من هذه الاستحالة، يرى أن المخرج هو في «فصل الفلسطينيين (والعرب) أنفسهم كلياً عن العنف... طالما أن القوة احتكار إسرائيلي يستحيل كسره»(٦). وهذا العنف الفلسطيني حتى لو أدى إلى الانتصار فإنه شر علينا، و«لنقل أننا نخاف أثر العنف علينا حتى لو انتصرنا به، قبل أن نخاف أثره على خصمنا»(٧).

يطور حازم صاغية تحليله وينتقل إلى الموازنة بين مفهومي توازن القوى من جهة، والحق من جهة أخرى. توازن القوى هو ما يتمسك به الإسرائيليون، والحق هو ما يتمسك به الفلسطينيون، وإذا ما فكر الفلسطينيون بمقاومة تحدث تغييراً في توازن القوى لصالحهم يقعون في الخطأ الفادح، ويصبح السلام مستحيلاً. يقول

«إن صاحب الحق إذ يفرض عليه توازن القوى سيجد نفسه يتهيأ

---

(٥) مقالة بعنوان «الوقوع في فخ شارون»، مصدر سبق ذكره.

(٦) مقالة بعنوان «من الضعف إلى القوة»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/١٠/٢٨، حازم صاغية.

(٧) مقالة بعنوان «المنطقة والعنف»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/١١/٢، حازم صاغية.

> في صورة متواصلة للانقضاض على توازن القوى هذا، وبغض النظر عن مدى نجاحه في ذلك، يتحصل شيء واحد عن مثل هذا الصدام الدائم هو: استحالة السلام»[٨].

أما الأمل بالسلام فهو سيأتي من داخل إسرائيل، ومن خلال العملية الانتخابية الوشيكة، ذلك «أن الطاقة السلمية التي لا يزال ينطوي عليها الرأي العام الإسرائيلي هي ما لن يسمح، إقليمياً ودولياً، بتفريطه وعدم استغلاله»[٩]، وعن طريق المبادرة «إلى إنقاذ حزب العمل»، ذلك أن الفلسطينيين

> «يمكن أن ينتصروا على الطريقة التونسية... وإذا اختاروا أن لا يكترثوا بمخاطبة الرأي العام الإسرائيلي... قد ينتصرون على الطريقة الجزائرية، عندها تطول المسافة».

وهذه المسافة ستطول حتماً لأن القيادة الفلسطينية «غير مؤهلة في أي وقت لاستقبال عرض تفاوضي كائناً ما كان العرض»[١٠]، وبهذا ندخل في نطاق جديد، فعلى الفلسطينيين أن يتبدلوا وأن يتغيروا لكي ينفتح طريق السياسة.

كتب حازم صاغية كل ما ورد أعلاه في أيام عنف باراك وحزب العمل، ثم جاء شارون والليكود إلى السلطة، متحالفاً مع حزب العمل في حكومة واحدة، وشهد العالم بعد ذلك عملية بن لادن

---

(٨) مقالة بعنوان «سلام الحق وسلام توازن القوى»، **الحياة**، لندن، ٢/١١/٢٠٠٠، حازم صاغية.

(٩) مقالة بعنوان «الانتفاضة والنموذج الجزائري» ، **الحياة**، لندن، ٢/١٢/٢٠٠٠، حازم صاغية.

(١٠) مقالة بعنوان «أخشى ما يخشى فلسطينياً»، **الحياة**، لندن، ٩/١٢/٢٠٠٠، حازم صاغية.

في ٢٠٠١/٩/١١ في واشنطن ونيويورك، وظهر موقف أميركي جديد يعتبر المقاومة الفلسطينية إرهاباً، ويدعم شارون ويطلق يده في مواجهة الانتفاضة وتدمير البنية الاجتماعية الفلسطينية. هنا تغيرت لهجة حازم صاغية إلى ما هو أوضح وأقسى، وأصبحت المقاومة الفلسطينية مرفوضة من حيث المبدأ. كتب يقول «العنف الوطني الفلسطيني، بوجهيه الإرهابي والمشروع، لا بد من مراجعته... العنف بالملموس لا أمل له في التجربة الفلسطينية، نتائجه إما كوارث على الفلسطينيين والعرب كما الحال قبل الانتفاضة الأولى، أو على الفلسطينيين وحدهم كما بعد الانتفاضة الثانية»(١١). ثم هو يتبنى الموقف الأميركي بالكامل ويقول

«١١ أيلول أضافت درساً جديداً: لا تمييز بين عنف وعنف... الإجماع الكوني الجديد هو أن أية سلطة سياسية حتى لو كان على رأسها شارون، خير من أي مقاومة تتوسل العنف والفلسطينيون الآن أمام خيارين: إما العنف ونهايته الانتحار، أو النضال السلمي مع الرأي العام الإسرائيلي».

ثم لا يلبث بعد ذلك أن يبشرنا قائلاً

«نحن مهزومون. مهزومون جداً... الصمود. البطولة. المقاومة. الشهادة. التضحية لن توصل إلى دولة فلسطينية»(١٢).

هل هناك دعوة للتيئيس أبلغ من هذه الدعوة؟؟

---

(١١) مقالة بعنوان «عن التجربة الفلسطينية»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/١٢/١٩، حازم صاغية.

(١٢) مقالة بعنوان «هزائم وانتصارات»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٥/٢٥، حازم صاغية.

١١

التهليل لـ «شارون الجديد»

في المرحلة الأخيرة من حكم إيهود باراك (حزب العمل)، وبينما كان شارون زعيماً للمعارضة ولحزب الليكود اليميني، وبعد أن قام بزيارته الاستفزازية إلى المسجد الأقصى، والتي لعبت دور الصاعق في تفجير الانتفاضة الفلسطينية، حين سرت في الشارع الفلسطيني صدمة «الحل النهائي» كما عرضه باراك في مفاوضات كامب ديفيد، كتب حازم صاغية يقول «مرة أخرى يبرهن الشر في آرييل شارون أنه بلا حدود، وأن في وسعه أن يطلق كمية من العنف والدم لا يستهان بهما»[١].

ولكن ما أن يصبح شارون حاكماً لإسرائيل، حتى يغير حازم

---

(١) مقالة بعنوان «الوقوع في فخ شارون»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/١٠/٥، حازم صاغية.

صاغية موقفه، ويقع في سقطة تحليلية نافرة. أخذ يبشر بشارون جديد، وشارون آخر، وشارون دبلوماسي، متكئاً على بعض التحفظات اللغوية التي لا تغير من طبيعة الخطأ، من نوع «شارون آخر نسبياً بالطبع»، ومن نوع «تغير لا تعني تحسن». فها هو يقول «أخطأ المراقبون الذين توقعوا أن يقدم آرييل شارون على غلطة دموية كبرى... أصاب المراقبون الذين توقعوا ظهور شارون آخر». وقال «أصاب الذين قالوا تغير... ترك خوذة الحرب المفتوحة والشاملة». وهو يتساءل «من أين جاء شارون الجديد، شارون الدبلوماسي؟». ويجيب: جاء من كونه «شريك شمعون بيريس وحزب العمل في الحكومة». وهو لا ينفي استمرار شارون في العدوانية والحرب، ولكنه يصف عدوانيته وحربه بأنها تتم «بطرق يهضمها العالم، ولو شملت قتل الناشطين فلسطينياً تباعاً، وتدمير الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية».

لا حاجة هنا لأي تحليل أو توضيح أو تعليل، لإظهار مدى الخطأ الذي وقع فيه حازم صاغية، فسياسة الدم الشارونية تصاعدت وتصاعدت، وهي فعلت كل ما فعلته بيد حزب العمل الذي تولى رئيسه بنيامين بن أليعازر وزارة الدفاع، وانحدر بحزبه إلى أن يعمل مقاول قتل لصالح حزب الليكود. أما شمعون بيريس الذي يحظى بإعجاب حازم صاغية، فقد قبل دور الشارلتان (charlatan) الذي يجوب العالم مبرراً الدم، ومبشراً بأن السلام لا يزال بخير، ولا يهمه من كل ما يجري إلا أن يبقى وزيراً في/ السلطة.

بعد فترة من كتابة هذه المقالة عن «شارون الجديد»، يعود حازم صاغية إلى موقف معدل. يهاجم شارون ولكن بالارتباط بالهجوم على ياسر عرفات، يساوي بينهما في الخطأ والمسؤولية، لا بل ربما

يحمل عرفات مسؤولية أكبر، مسؤولية صعود شارون. يقول[٢]

«صعود آرييل شارون كان ثمرة النقص القيادي عند كل من إيهود باراك وياسر عرفات... الأول بضعف حيال الدينيين الذين استند إليهم ائتلافه... أما الثاني فقد أدى دوره بسلوكه العشائري والتوافقي المعروف، بتشاطره المعهود، بعجزه عن اتخاذ قرارات مصيرية... وبمعنى ما، جاء شارون من زواج هذين النقصين».

ولكن هذا التعليل لا يعفي حازم صاغية من أن يعود ليعترف بأن شارون هو العقبة أمام التسوية السياسية، وأن الوصول إلى التسوية له شروط أولها «غياب شارون، أو التمهيد لتغييبه عن مسرح السياسة الإسرائيلية»[٣].

ويصعد حازم صاغية خطوة أخرى نحو إدانة شارون، يقول «ما من شيء على الإطلاق يبرر أفعال شارون، وما من شيء إلا ويبرر الشعور الفلسطيني والعربي، بألم ومرارة يجاوران اليأس»[٤].

إن حازم صاغية لا يخطىء في فهم شارون، ولكنه يتعامل معه بتردد وقلق، ربما ينبعان من طبيعة تصوره للحل، حيث المقاومة لا مجدية، وحيث الغلبة لإسرائيل، وحيث التفاؤل بمعسكر السلام في إسرائيل كبير للغاية.

---

(٢) مقالة بعنوان «الفلسطينيون والإسرائيليون ومسألة القائد»، **الحياة**، لندن، ٥/١٢/٢٠٠١، حازم صاغية.

(٣) مقالة بعنوان «عناصر لاستراتيجية أعرض»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٢/٢٥، حازم صاغية.

(٤) مقالة بعنوان «نهايات وبدايات»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٥/٤، حازم صاغية.

١٢

تهميش القضية الفلسطينية
(مضمون التطبيع الثقافي)

منذ تأسيس إسرائيل في العام ١٩٤٨، نشأ الإدراك العربي بأن دولة إسرائيل تشكل خطراً استراتيجياً على المنطقة. لم يكن الفلسطينيون هم منبع هذا الإدراك بل العرب جميعاً. كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين تحمل معها نذير التوسع الجغرافي لاستيعاب هذه الهجرة، وما لبث هذا التوسع أن تحقق في العام ١٩٦٧. ولعبت إسرائيل لفترة طويلة دوراً «وظيفياً» لصالح الولايات المتحدة الأميركية، إذ أصبحت بمثابة قاعدتها العسكرية الأكبر في المنطقة العربية والتي ستتولى مهمة إشغال المنطقة ومنع أية تغييرات لا تكون متجاوبة مع المصالح الأميركية. وحاربت إسرائيل مشاريع الوحدة العربية معتبرة أنها تشكل خطراً استراتيجياً يهدد أمنها. وانطلاقاً من ذلك حاربت الوحدة السورية ـ المصرية، وحاربت أي تقارب سوري ـ لبناني، أو سوري أردني، وهي لا تزال حتى اليوم تحارب أي مشروع سوري ـ أردني مشترك لإنشاء سد صغير على نهر اليرموك يؤمّن للأردن مياه

الشرب. وعملت إسرائيل في خطط معلنة على تطويق المنطقة العربية بتحالف يضمها مع شاه إيران ومع الحبشة (وإريتريا) أيام هيلاسيلاسي. وشاركت إسرائيل في شن الحروب على المنطقة العربية إرضاء للنزعات الاستعمارية الغربية (فرنسا وبريطانيا) رداً على تأميم قناة السويس ، وشاركت في «العدوان الثلاثي» على مصر عام ١٩٥٦، ووضعت بعد ذلك خطتها للسيطرة على المياه العربية التي فجرت حرب العام ١٩٦٧.

بلورت كل هذه العوامل إدراك العرب (دولاً وشعوباً)، الخطر الاستراتيجي الكامن في دولة إسرائيل، وتولد عن ذلك اعتبار العرب للقضية الفلسطينية قضية مركزية في نضالهم من أجل تثبيت الاستقلال وتقليص حجم الهيمنة الأجنبية.

هذه الحقائق النابعة من تاريخ المنطقة، تصطدم مع التطلعات العميقة لدعاة التطبيع. فهناك التطبيع الذي يريد أن يكون مرافقاً لعملية التسوية السياسية بمستوياتها العملية، وهناك التطبيع «الثقافي» الذي يريد تغيير الأسس والمفاهيم العربية، كما يريد تقديم تصور آخر مختلف لتاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي. وحسب هذا التطبيع «الثقافي» المنشود، يجب النظر إلى وجود إسرائيل كحق وليس كأمر واقع نتعامل معه. إسرائيل لها الحق في الوجود في المنطقة العربية كما للسوريين واللبنانيين والعراقيين، لأن وجودها هو من نتائج الحرب العالمية الأولى كما أن وجود لبنان وسورية والعراق (كدول) هو من نتائج تلك الحرب. ولأن وجود إسرائيل هو من نتائج المحرقة النازية في الحرب العالمية الثانية، والتي هي مأساة إنسانية كبرى، لا بد أن يتعاطف العرب معها، ليس من أجل استفظاعها وإدانتها والبحث في وسائل عدم تكرارها فقط، بل من

أجل فهم الأسباب والمبررات الأخلاقية لقيام دولة إسرائيل ، حماية لهم من اللاسامية الألمانية والأوروبية[1].

ويفترض التطبيع «الثقافي» أيضاً، تقديم وجهة نظر واقعية إلى المنطقة، تنطلق من مفهوم الدولة ـ الأمة، حيث تعبر الدول، والأقليات، والطوائف، عن تعددية يجب الحرص عليها، وإسرائيل جزء من هذه التعددية، وإلا فإن المنطقة ستندفع نحو الحروب ونحو الاستبداد.

هذا هو النهج الخطير في التطبيع والذي يستدعي المواجهة والمناهضة، وهو تطبيع يختلف جذرياً عن التطبيع الذي يلتقي مع «السلام» والتسويات السياسية.

ومن المطالب المركزية لهذا النهج من التطبيع الثقافي، أن يكف الفلسطينيون، وأن يكف العرب، عن اعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية. (لاحظ الإصرار الأميركي على فصل موضوع الإصلاح عن حل القضية الفلسطينية).

يكتب حازم صاغية داعياً إلى «التحصن ببعض القيم»[2]، ومن هذه القيم «ينبغي أن لا يحل بالفلسطينيين استبداد القضية الواحدة... وما ينطبق هنا على الفلسطينيين ينطبق على سائر العرب المعنيين، ذلك أن حلول القضية الواحدة، و«التناقض الرئيسي»، يعطل ما لا

---

(١) راجع مقالاً بعنوان «عولمة المحرقة أو كسر الاحتكار اليهودي لها»، **الحياة**، لندن، ١٩٩٧/١٢/١٨، حازم صاغية وصالح بشير.

(٢) مقالة بعنوان «الدولة الفلسطينية، الحاضر والمستقبل»، **الحياة**، لندن، ٢٢/ ٢٠٠٠/١١، حازم صاغية.

حصر له من طاقات مطلوبة لمكافحة التخلف والاستبداد».

ويعود حازم صاغية إلى التركيز على القضية نفسها بمناسبة انعقاد القمة العربية في بيروت، وهي القمة التي انعقدت من أجل دعم الانتفاضة، وشهدت المبادرة العربية للسلام التي تقدم بها الأمير عبد الله ولي العهد السعودي. إنه ينتقد انعقاد قمة من أجل فلسطين، ويدعو إلى قمة اقتصادية. ولا أحد يعترض بالطبع على قمة اقتصادية، ولكنه يصور انعقاد القمة (الفلسطينية) تقصيراً وعجزاً، وشرطه للقمة الاقتصادية الابتعاد عن القضية الفلسطينية، لأن توسيع الاهتمامات «يبقى من شروط الحؤول دون تحولنا إلى شعوب القضية الواحدة»، ويذهب إلى أبعد من ذلك، معتبراً أن الاهتمام بالقضية الفلسطينية يعطل الحياة السياسية، ويولد الاستبداد، ويوجد قيماً مبتذلة.

عن تعطيل الحياة السياسية يقول[٣]

> «إن القمة هي مرتبة التكريس الشرعي المتبادل لهذا الميل إلى فرض الرأي الواحد، وتعطيل الحياة السياسية في كل واحد من البلدان، بذريعة القضية الواحدة».

وكأن إدراك خطورة إسرائيل وأهمية القضية الفلسطينية، يمنع فتح المدارس، وبناء السدود، وإنشاء المستشفيات.

وعن علاقة الاهتمام بقضية فلسطين بالاستبداد يقول «إن الانحصار في قضية واحدة، هو من سمات الاستبداد». وهنا لا بد من استذكار افتراضات كنعان مكية في ترويجه أن الاستبداد في

---

(٣) مقالة بعنوان «في النظر إلى مفهوم القمة العربية نفسه»، الحياة، لندن، ١٧/ ٢/٢٠٠٢، حازم صاغية.

العراق ينبع من الصراع العربي - الإسرائيلي.

وعن علاقة قضية فلسطين بقيم يعتبرها مبتذلة يقول «في لبنان مثلاً يشكل الشهداء والشهادة العمود الفقري لنظام القيم المعمول به». وكأن تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي يمكن أن يتم من دون شهداء، وإذا وجدوا فمن الأفضل نسيانهم والتركيز على قيم تعلم الكومبيوتر، مع أن «الشهداء» أثبتوا أنهم كانوا خبراء جيدين في الكومبيوتر. وعن نظام القيم «الفاسد» في سورية يقول «في سورية تنعقد البطولة لرجالات القضية الواحدة كعدنان المالكي وجول جمال». ولا أدري ما الذي يزعج حازم صاغية في استذكار أبطال الشعب السوري في مقاومة إسرائيل، مع أن دول «الحداثة» كلها تتبارى في بناء النصب لشهدائها، وتدون على جدرانها أسماءهم اسماً اسماً، بل وتوقد ناراً لا تنطفىء أمام نصبهم. ثم يوسع حازم صاغية نطاق استهزائه بقيم القضية الفلسطينية، شاملاً بذلك أبطال التاريخ الإسلامي فيقول «حين يستحضر من التاريخ الإسلامي خالد ابن الوليد وصلاح الدين الأيوبي، يستحضرون من داخل هذا التأويل وفي سياقه». إذ من الأفضل حسب منهجه القول بأن صلاح الدين الأيوبي لم يحرر القدس.

إن دعوة حازم صاغية إلى تغيير سلّم القيم هذا، هو جوهر الترجمة المطلوبة لشعار التطبيع الثقافي الذي يبشرون به، والمدخل هو عدم التركيز على قضية مركزية عربية.

ملحق: سمير اليوسف

ينضم إلى «الجوقة» فجأة كاتب فلسطيني لم يعرف عنه أنه يتعاطى الكتابة في السياسة هو سمير اليوسف. سمير اليوسف ناقد أدبي

تنم كتاباته الأدبية عن ثقافة وعمق، ولكنه يتحول فجأة، وربما لمرة واحدة، إلى كاتب سياسي، ويكون موضوعه الوحيد هو استنكار أن تنعقد القمة العربية في بيروت وموضوعها الوحيد هو القضية الفلسطينية. يكتب سمير اليوسف بمفردات وأسلوب يكاد يشي، إذا أغفلت الاسم، بأن كاتب المقال هو حازم صاغية. الأفكار نفسها، الحجج نفسها، وحتى المفردات نفسها، وكأن الموضوع خضع بينهما لنقاش دقيق، وتأثر سمير اليوسف بالنقاش، فذهب من توه لكتابة مقاله «السياسي»، ليقول فيه «الاهتمام العربي المفرط بالقضية الفلسطينية مضر بالفلسطينيين»[٤]. ولكن من أين يأتي الضرر؟ يقول سمير اليوسف «إن اشتراط هذا الاهتمام باعتبار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية، على ما ذهبت إليه رطانة الأيام الخوالي، إنما يفرض على الفلسطينيين الارتقاء إلى مستوى هذا الاعتبار، بما يحملهم على التشبث بأهداف تتجاوز ما في مقدورهم تحقيقه». إنه إذا يخاف على الفلسطينيين أن يتحملوا أعباء لا طاقة لهم بها. إنه يدعوهم إلى راحة «السلام» الإسرائيلي، والتخلي عن العرب واهتمامهم المفرط بالقضية الفلسطينية.

ولا ينجو العرب المجتمعون في القمة لدعم الانتفاضة الفلسطينية مادياً، وسياسياً (المبادرة)، من هجمات سمير اليوسف، فهم يهتمون بالقضية الفلسطينية لكي لا يكافحوا مشاكل التنمية في بلادهم، فـ «هناك في كل بلد عربي تقريباً مشاكل اجتماعية واقتصادية خانقة

---

(٤) مقالة بعنوان «أليست هناك قضايا أخرى غير القضية الفلسطينية؟»، **الحياة**، لندن، سمير اليوسف. والعنوان الأصلي للمقالة هو «لماذا هذا الاهتمام المفرط بالقضية الفلسطينية؟»، وقد جرى تغير العنوان (تخفيفه) من قبل إدارة التحرير لكي لا يشكل توقيته صدمة للقارىء.

لا يقل إيلاؤها الاهتمام إلحاحاً ونبلاً عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية». والعرب يركزون على القضية الفلسطينية «ذريعة للتهرب من القضايا الأخرى».

ما هو أساس هذا الخلل العربي الذي يهتم بالقضية الفلسطينية ويهمل القضايا الاجتماعية؟ الأساس حسب سمير اليوسف هو «الثقافة الراديكالية» التي لا تعطي «القضايا الإنسانية» حقها، وفي هذه الثقافة الراديكالية يتم الانشغال بـ «استعادة حقوق مقدسة، وإجراء تغيير تام وشامل... ولا يختلف في هذا الجنوح الراديكالي حزب السلطة عن أحزاب المعارضة، أو المثقف المؤيد للسلطة عن ذاك المعارض لها، فالكل يريد أن يحارب ويحرر ويحيي أمجاد الماضي، ويعيد خلق الأمة والمجتمع من نقطة الصفر». الكل إذاً يتشاركون في الخطأ. الأنظمة والشعوب. أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة. مثقفو السلطة ومثقفو المعارضة. والسبب هو أن القمة العربية تنعقد من أجل دعم الانتفاضة الفلسطينية.

١٣

صيحتا استنكار
(عبد الوهاب بدرخان ـ داوود الشريان)

في الأشهر الثلاثة الأولى من الانتفاضة الفلسطينية، اعتمد المناضلون الفلسطينيون أسلوب العمل السلمي (المظاهرات ـ رشق الحجارة... إلخ). بينما لجأت إسرائيل باراك وحزب العمل (دعاة السلام) إلى استعمال العنف والقتل المقصود، ونشأ جو من الاستنكار العالمي لما سمي دولياً بـ «العنف المفرط»، الذي أدى إلى قتل ١٠٦ فلسطينيين جلهم من المدنيين. بعد هذه الأشهر الثلاثة، وبعد هذا العدد من الضحايا لجأ الفلسطينيون إلى استعمال السلاح الخفيف الذي بحوزتهم (البنادق) ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي. وارتفعت على الفور دعوات طراز محدد من المثقفين داعية إلى «وقف العنف». ويبدو أن هذه الدعوة التي تركز على الفلسطينيين وتكاد تتجاهل عنف الاحتلال، استفزت أقلاماً عربية رأت أن من واجبها أن تشجب وأن تستنكر. وكان ذلك مع بداية الشهر الخامس من الانتفاضة.

نقرأ في هذا السياق مقالة للكاتب عبد الوهاب بدرخان (لبنان) يقول فيها[١]:

(يبدي فصيل من الكتاب العرب رضوخاً لمصطلح إسرائيلي خادع هو وقف العنف، باعتبار الانتفاضة في عرفهم فعلاً عنيفاً. مع علمهم أن العنف بالمفهوم الإسرائيلي يضاهي الإرهاب. نسي هؤلاء ما تعنيه مقاومة الاحتلال، وما يعنيه رفض المهانة، وما تعنيه رؤية البيت يهدم والزرع يتلف والحقل يستعمر والطريق يقطع والطفل يقتل وسيارة الإسعاف تقصف. نسوا كل هذه، وهي الأبسط في قائمة حقوق الإنسان، مع أنهم يدّعون جميعاً الدفاع عن حقوق الإنسان.

أصبح هؤلاء الكتاب موظفين لبثّ الإحباط وهدم القيم وترويج بدائل كاذبة. ورثوا وظيفة الأنظمة والتيارات التي يقيمون مشاريعهم «الفكرية» على قاعدة رفضها وفضح إنجازاتها الوهمية وأمجادها الهلامية. يسعون للانتقام من أنظمة ثبت فسادها وفشلها وخواؤها راكضين إلى النموذج المعاكس: إسرائيل. كانت لبعضهم منطلقات حسنة الطوية، ولمعظمهم دوافع انتفاعية، لكنهم يقتربون من أن يصبحوا سواء بسواء. بل أصبحوا يتسمون جميعاً بالتعالي على الآخرين، نخبة وعامة، فهؤلاء في نظرهم مساكين لا يدركون في أية لجة جهل يتخبطون. تلزم هؤلاء العباقرة شعوب ومجتمعات أخرى، تلزمهم جغرافية وتاريخ وموروثات ومكتسبات مختلفة، كي يستطيعوا إجراء تجاربهم «الفكرية» عليها. ولم يعد معروفاً لمن

---

(١) مقالة بعنوان «وقف العنف وأكاذيبه»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/٣/١٠، عبد الوهاب بدرخان.

يفكرون أو يكتبون، هل لـ «مدينة فاضلة» مبنية على دم الغير وأرض الغير واسمها إسرائيل، أم لـ «ديموقراطية إسرائيلية» تستطيع أن تضع مجرمي حرب «منتخبين» في حكومة واحدة؟

والغريب أن الفكر النقدي لهذه المجموعة لا يلمع، ودعواتها السلمية اللاعنفية لا تنتعش إلّا عندما يقفز ليكود إلى الحكم. وحتى وجود آرييل شارون، الذي انتقده بعضهم رفعاً للعتب، لا يثنيهم عن ممارسة تمارينهم الذهنية المريبة. ليس في البال تخوين أحد أو شتمه واحتقاره، أو رفض حقه في التفكير والنقد والكتابة، ولكن مدعي الفكر النقدي مدعوون لجلاء هذا اللغز: أي فكر نقدي يقودهم إلى التماثل مع ليكود والتمثل به، وأي دوافع تجعلهم يستوظفون أنفسهم أبواقاً تقول للعرب: «استسلموا ... استسلموا... لا تحتجوا... لا فائدة في كذا، ولا مصلحة في كذا، فليكود هنا ويجب أن تبدو مهذبين أمامه...» . وكأن المسألة اختزلت في عقولهم إلى مجرد «علاقات عامة» لنيل استحسان العدو.

لم يعد هؤلاء ينتمون إلى الشأن العربي، وتنم كتاباتهم عن رفض لهذا الانتماء. ليس في ذلك ما يعيب الانتماء ولا فيه ما يعيبهم، فهذا شأنهم. هناك من سبقهم في الانتقال إلى الجبهة المعادية، وكان صريحاً مع نفسه ومع من يقرأه ويحترم جهده البحثي والعلمي. لكل طريقه، لكن الأمر يختلف عندما تصبح الانتهازية هي السائدة. فبعض الكتابات أصبح بادي الاستعداد للدفاع عن حق أي يهودي في استيطان أرض الفلسطيني وبيته ومستقبله، فيما أصبح يتبرم مما يعتبره لغواً حول حق العودة للفلسطينيين. وبالطبع لا تعني له القدس شيئاً كعربي، ولكنه يتفهم ويقبل ما تعنيه

للإسرائيلي. يستتبع ذلك الذهاب في المنطق الإسرائيلي إلى أقصاه سواء في احتقار السلطة الفلسطينية، أو الاستهزاء بالحصار الاقتصادي، أو التعامل مع ضحايا المجازر الإسرائيلية من العرب، كأنها تكفير مستمر عن «الهولوكوست» ومساهمة في بزنسه المقدس.

لدى بعض أصحاب تلك الكتابات رغبات صادقة في رؤية تغيير عربي في العمق، لكنهم أخطأوا بلا شك الاهتداء إلى النموذج، فهرعوا إلى الإسرائيلي متبنين مفاهيم سيادة القوة وموازينها. وآخذين تعصباته وازدراءاته للعرب على أنها مسلّمات. والتغيير يصبح تخريباً إذ يلغي الحقائق ويتجاهلها. ومتى كانت تصفية الحساب مع أنظمة وديكتاتوريين عرب تبرر السير في ركاب آرييل شارون وشاؤول موفاز؟).

وفي اليوم نفسه قال الكاتب داوود الشريان[٢] (السعودية):

(بعض الصحافة العربية تجاوز مرحلة التطبيع إلى تسويغ الإرهاب الإسرائيلي، والهمجية اليهودية، والدفاع عن التسوية بلغة أشد همجية وعنفاً من القنابل الحارقة. وأصبح يرى حق الدفاع عن النفس جزءاً من «العنف المتبادل بين الشعبين». واستنزافاً لا طائل من ورائه، واستمرأ تزوير المفاهيم السياسية، وتسمية الأشياء بغير أسمائها. فالشهيد في رأيه إرهابي والفدائي انتحاري، والاحتلال «ميراث سياسي» مشترك تحل إشكالاته بالحوار، والانفتاح على المجتمع الإسرائيلي، وفلسطين وطن «غير متفق عليه» بين اليهود والعرب.

---

(٢) مقالة بعنوان «شهيد نور الشمس»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/٣/١٠، داوود الشريان، المدير الإقليمي لمكتب الشرق الأوسط في الرياض في حينه.

... ستبقى إسرائيل عدواً رغم كذب الصحف وبعض كتابها، ورغم تطبيع القنوات الفضائية والأرضية، وتزوير التاريخ والجغرافيا، والعبث بالمفاهيم والتسميات. ورغم تبرير الهجمة الإسرائيلية، وتوقف الحرب وهجوم التسوية. إسرائيل أخذت أرضنا بالقوة ولن تخرج منها إلا بالاستشهاد).

هل يحمل صدور هاتين المقالتين في يوم واحد أي مغزى؟

الفصل الرابع

العفيف الأخضر

١

هجاء الشرق

من الغريب أن يلجأ المثقف إلى التعميم في حديث عن شعوب بأكملها. لقد كان التعميم دائماً نقيصة فكرية، وكان أحياناً مدخلاً للعنصرية، ولكن العفيف الأخضر يملك جرأة فكرية مذهلة على فعل ذلك. والسبب الذي يدفع العفيف الأخضر «المثقف» إلى التعميم، وإلى هجاء الشعوب على طريقة «الحطيئة»، هو أن هذا التعميم، وهذا الهجاء، يشكّلان مدخلاً لإدانة المواقف التي تقاوم الرضوخ لإسرائيل وتصر على أن صمود الفلسطينيين سياسياً ونضالياً، يمكن أن يوفر لهم حلاً أفضل في المسيرة السياسية الجارية. بعيداً عن التعميم يمكن أن يبرز الصواب أحياناً والخطأ أحياناً في مواقفنا أو في مواقف إسرائيل، وهذا لا يناسب العفيف الأخضر، لأن التدقيق في المواقف قد يظهر الصواب حيث يريد هو الإدانة.

يتحدث العفيف الأخضر عن «الشرق» بملايينه الكثيرة، ودوله المتعددة، وشعوبه المتنوعة، ورجاله ونسائه، وتياراته الفكرية والسياسية، وأحزابه وحركاته الوطنية، يتحدث عن كل ذلك بعمومية تقول:

«تقليدية مجتمعاته ونخبه، أعاقته عن ممارسة السياسة بما هي نشاط قابل للتوقع... الشرق معقد لأنه ما زال محكوماً بجنون اللامعقول، الذي يجعل الرموز والمباني أقدس من الحياة. معقد هو الشرق لأنه لم يعرف قطّ ثقافة السلام، أي التسامح، والتسليم بالحق في الاختلاف، والقدرة على وضع النفس موضع الآخر، لفهمه وتفهمه، للتفاوض معه لا مع النفس»[1].

إن الحديث عن الشرق بهذه الطريقة، يذكر بأحاديث المستشرقين عن شعوب العالم الثالث باعتبارها شعوباً متخلفة، لم تعرف الحضارة (الغربية)، ولم تعرف تفتح الفكر الذي عرفته الحضارة الغربية. واللافت للنظر أن العفيف الأخضر يستعمل هذه اللغة في وصف هذه الشعوب، بينما هو يطالبها بأن تنحاز الآن وفوراً نحو أرقى ما يعتبره هو السياسة العصرية الحديثة، وفي موضوع واحد فقط هو التفاوض مع إسرائيل. فإذا كانت شعوب الشرق كما يصفها، فمن غير الجائز أن يطالبها بهذه المهمات «الراقية»، لأنها ستكون حسب تحليله عاجزة عنها.

وشعوب الشرق (الأوسط) هذه، تنقل شرورها من جيل إلى جيل بواسطة التعليم القائم على سلسلة من المفاهيم الخاطئة التي ترقى إلى مستوى الجريمة. يقول:

---

(١) مقالة بعنوان «لا بديل عن .... السلام»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/١٠/١٥، العفيف الأخضر.

«لا شيء كالتعليم والإعلام لصياغة القيم الإنسانية التي تشكل العمود الفقري لثقافة السلام. التعليم القائم في الشرق الأوسط يزرع في النشء بذور التعصب القومي والديني وشيطنة الآخر. المطلوب هو تعليم آخر مختلف، يعلم النشء، القطيعة الواعدة مع جنون الهويات، والحرب الدينية، وتعاطي الفكر السحري، الذي يطلب من الواقع إعطاءه نتائج مخالفة لقوانينه لأن ثقافة القصاص متغلغلة في شعور ولا شعور أكثر الناس عدداً، بما في ذلك قطاع من المثقفين»[٢].

إن من يقرأ هذا الكلام، يظن أن الحديث يدور عن جمع من المجانين الذين يعيشون في الكهوف، ويعتبرون الساحر أعلم العلماء، ومطلوب منه أن ينسى الحضارة الإسلامية وما قدمته من فكر، وأن ينسى تفاعل الحضارات داخل المجتمع الإسلامي، وقدرة الحضارة الإسلامية على امتصاص الحضارات الأخرى والاحتفاظ بها، وتساميها نحو التعايش والتسامح، بحيث أصبح التعايش والتسامح ميزة أساسية تحسب لها.

إن العفيف الأخضر قادر بالطبع أن يستشهد بأقوال متطرف إسلامي من الجزائر أو من مصر أو من أفغانستان، لتبرير الصورة التي يقدمها، ولكن من قال إن هؤلاء الأشخاص يمثلون مجتمعات وشعوباً بأكملها؟ ومن قال إن ثقافتهم الفجة المحدودة هي تلخيص لجوهر ثقافات الشرق؟ إلّا إذا كان العفيف الأخضر يريد أن يقول ذلك ولا يجرؤ عليه. ثم ألا نستطيع في المقابل أن نستحضر آلافاً من الأقوال المضادة، وأطناناً من الكتب القيمة، التي تبلور تعليماً

---

(٢) مقالة بعنوان «ثقافة السلام الغائبة»، **الحياة**، لندن، ٢٢/١٠/٢٠٠٠، العفيف الأخضر.

وثقافةً وقيماً مخالفة لمن يستحضرهم العفيف الأخضر في ذهنه وكأنهم العفاريت؟

إن هذا الهجاء للشرق ليس هجاء فلسفياً، ولا هو تقييم حضاري عام من ذلك النوع من التقييمات التي يلجأ لها المؤرخون، إنما هو هجاء له هدف سياسي مباشر. فبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية برعاية الرئيس بيل كلينتون، كتب العفيف الأخضر يقول:

«علمنا التاريخ إن الشرق الأوسط لم تستوطنه بعد، العقلانية السياسية التي تنطلق من الحساب المنطقي للأرباح والخسائر، بل ما زال يتحكم فيه العصاب، بما هو رغبات جامحة، وتخييلات هاذية، وغرائز موت، لا تعرف العقل ولا تعترف به»[٣].

---

(٣) مقالة بعنوان «حتى لا نكرر مع باراك الخطأ نفسه مع بيريس»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/٨/٢٧، العفيف الأخضر.

٢

المثقف طبيباً نفسياً
(فرويد بدلاً من ماركس)

يعطي العفيف الأخضر اهتماماً كبيراً للتحليل النفسي في نقده للحياة السياسية العربية، وكمدخل لنقده للسياسة الفلسطينية التي ترفض الاستسلام للحلول الإسرائيلية، وتواصل عملها ومطالبتها بحلول تحقق حداً أدنى مقبولاً للشعب الفلسطيني.

يتخذ اللجوء للتحليل النفسي لدى العفيف الأخضر صفة اللجوء للإيديولوجيا. إنه يدعو (الآن) إلى منهج يتناقض مع الإيديولوجيا، منهج السياسة الواقعية، وتوازن القوى والاعتراف بالآخر، ولكنه لا يستطيع أن يتخلص من الإيديولوجيا. لقد قضى حياته ماركسياً من نوع خاص، يؤمن بالماركسية ويرفض اللينينية، يؤمن بالاشتراكية ويرفض تجربة الاتحاد السوفياتي، وأنفق ردحاً طويلاً من عمره يعاشر الأقليات السياسية التي لا نفوذ لها، سواء في الفكر أو السياسة. ناصر المجالسيين والتروتسكيين والأممية الرابعة (وحتى الأممية الرابعة والنصف)، وتحمس لتروتسكي وباكونين وروزا لوكسمبورغ،وتحمس

أخيراً للرفيق بابلو وأنضوى تحت لوائه. وتفاءل أن يجد لتياره مكاناً في تجربة الثورة الفلسطينية، وكان محرضاً رئيسياً على الدعوة إلى حلول الثورة الفلسطينية مكان النظام الأردني، وهو الذي ابتدع شعار «لا سلطة فوق سلطة المقاومة»، وشعار «كل السلطة للمقاومة». ولكنه ما لبث أن تخلى عن هذه المحاولة يائساً، وكان في كل تلك التجارب مهووساً بالإيديولوجيا. عاش بعد ذلك فترة طويلة من الزمن في حالة كمون. ابتعد عن السياسة وابتعدت السياسة عنه. دخل في مغامرات سياسية ليست من طبيعته آملاً أن يعود إلى دائرة الضوء، فغازل الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بللا، وهو في منفاه في فرنسا، وتقمص دعوته الإسلامية في المجلة التي كان يصدرها، ورافقه في رحلة العودة إلى الجزائر على متن سفينة بحرية، وحين اكتشف أن الجماهير الجزائرية لم تخرج لترحب بعودة بن بللا المخلص، فضل التخلي عن التجربة كلها والعودة إلى باريس. ثم اختار أن يغازل النظام التونسي، وهو الذي قضى حياته معارضاً له، واتخذ من حرب النظام ضد الحركات الإسلامية مدخلاً له. ولكن اللافت للنظر أنه أصبح أكثر المدافعين عن البورقيبية ونهجها، لا في السياسة التونسية وحدها بل وفي السياسة الفلسطينية بشكل خاص، حيث يتم استعمال البورقيبية كمدخل لدعوة الفلسطينيين لقبول أي شيء يعرض عليهم، تحت ستار «خذ وطالب».

فجأة عاد العفيف الأخضر إلى دائرة الضوء (عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩)، وبرز ليبرالياً متحمساً لكل ما هو عولمة أميركية، والليبرالية تكره الإيديولوجيا بينما العفيف الأخضر يحبها. وهنا وجد في التحليل النفسي ملجأه الإيديولوجي الجديد، بدلاً من الماركسية. وهو يعتبر أن التحليل النفسي يصلح بشكل خاص لفهم المجتمعات

المتأخرة، وشعوب الشرق (العرب والمسلمون) هي هذه الشعوب المتأخرة، ليس تأخراً اقتصادياً، بل تأخراً ثقافياً فكرياً ونفسياً بالطبع.

لنستمع إليه يقول:

«فرضيتي هي أن المقاربة النفسية لسيكولوجيا الجماهير وزعمائها مفيدة، خصوصاً في المجتمعات المتأخرة التي ما زالت مسرحاً للصراعات الإثنية والحروب الدينية، والمفتوحة تالياً على أكثر الأهواء جموحاً وأشد الغرائز جنوناً»[١].

إنه يعتبر بداية أن غريزة الموت هي المحرك لشعوب بأكملها. يقول:

«أبسط تعبير عن غريزة الموت هو الانتحار، أما أفظعها فهو نحر الأبرياء أفراداً وجماعات كما يفعل الإرهابيون، وشعوبا وأمماً كما يفعل القادة بقراراتهم الجنونية والانتحارية، السياسية أو العسكرية».

ولنشاهد الآن التطبيقات التي يختارها حسب منهج التحليل النفسي[٢]:

ـ يختار هتلر «الذي دشن المذبحة العالمية الثانية». ولكن هتلر ليس وليد المجتمعات المتأخرة، بل هو وليد الحداثة الغربية، ووليد النظام الديموقراطي أيضاً.

ـ ويختار جمال عبد الناصر بسبب «قراره الجنوني سحب قوات الأمم المتحدة من خليج العقبة الذي أدى إلى حرب ١٩٦٧».

---

(١) مقالة بعنوان «هل المقاربة النفسية للحركات الجماهيرية مشروعة؟»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/١/٢٨، العفيف الأخضر.

(٢) مقالة بعنوان «لماذا يحب بعضنا الموت»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/١/٧، العفيف الأخضر.

وينسى العفيف الأخضر هنا أن حرب ١٩٦٧ قامت بسبب المياه، وبسبب إقدام إسرائيل على تحويل مياه نهر الأردن إلى الأراضي التي تسيطر عليها، وينسى أيضاً أن عبد الناصر دخل في صراع مرير مع حركة الأخوان المسلمين، وهي من نوع الحركات التي يطيب للعفيف الأخضر أن يلصق بها كل أنواع الأمراض النفسية.

ـ ويختار صدام حسين «الذي اتخذ قرار تحرير الكويت الذي ما زال العراقيون يدفعون ضريبته الباهظة من حياتهم».

يقول العفيف الأخضر عن هذه الأمثلة الثلاثة، وبحسب نظريات علم النفس، أن «هذه القرارات القاتلة أملتها لا شعورياً الرغبة في العقاب الذاتي». وبعد أن يقرر هذه النظرية ينتقل من التعميم إلى التخصيص، فيهاجم «القوى الإسلامية والقومية» دفعة واحدة، والسبب لا علاقة له بالرغبة في الموت أو الانتحار أو القتل الجماعي، بل علاقته محصورة بالدعوة إلى مقاطعة السلع الأميركية. لنسمعه الآن يقول:

ـ «قررت القوى الإسلامية والقومية مقاطعة السلع الأميركية عقاباً لأميركا على مساندتها لإسرائيل. لكن ما أن ندقق النظر في القرار حتى نكتشف أنه عقاب ذاتي، لأن معظم السلع المطلوب مقاطعتها تنتج في الفضاء العربي، مقاطعتها إذا لن تؤذي إلّا الاقتصاديات العربية، والعمال الذين ينتجونها مهددون بالبطالة». كأن المواطن حين يذهب لشراء وجبة همبرغر يفعل ذلك لأنه يريد تشغيل عامل عربي، وحين يقرر عدم شرائها يكون قد قرر معاقبة عامل عربي. ولكن شراء (ساندويتش) كما يعرف الجميع أبسط بكثير من الحاجة إلى طبيب نفسي يحدثنا عن «الرغبة في العقاب الذاتي».

ـ ثم يأتينا العفيف الأخضر بمثل آخر أشد حنكة، يقول « في اليوم الأخير من القرن العشرين، تمرد أصحاب السيارات في مصر على قرار وجوب وضع حزام الأمان. بماذا نفسر ذلك إن لم يكن بالرغبة في الاستشهاد على قارعة الطريق؟». وبهذا يريد العفيف الأخضر أن يقنعنا بأن كل أصحاب السيارات في مصر مجانين يسعون إلى الموت على قارعة الطريق، كدليل على جنون مجتمعاتنا «المتخلفة».

ثم ينتقل العفيف الأخضر من هذا النقد لأصحاب السيارات، إلى نقد الحركات «الأصولية»، باعتبار أن غريزة الموت هي الجامع بين سائقي السيارات والأصوليين. يقول «الموت هو المحور الذي ينطلقون منه ويعودون إليه كرقاص الساعة»، وهو ينتقد الرموز التي يقدسها الأصوليون، ولكننا حين ندقق بالرموز التي يعددها، نكتشف أن الأمر يتعدى الأصوليين إلى ما هو أشمل، يتعداها إلى الثقافة واللغة والقيم، يقول «يتضح من خلال كتاباتهم أنهم مسكونون بالهوس بالمقابر، بالأموات، بالأسلاف»، ثم يضيف «مهووسون بالتراث، بنقاء اللغة، والعرق، والهوية». ما الذي يحشر هنا قضايا التراث، ونقاء اللغة، والهوية، في نقد موجه للحركات المتطرفة التي تعشق الموت؟ وهل تشكل اللغة العربية منبعاً من منابع الإرهاب؟ وهل يشكل التمسك بالهوية العربية أو الإسلامية أو المسيحية أو البوذية أساساً لنمو التطرف وعدم التسامح مع الآخر؟ لا يوجد جواب إيجابي منطقي لهذا النوع من الأسئلة، إلا حين يكون المسكوت عنه هو الأمر المقصود، ولعل المسكوت عنه هو أن التمسك بنقاء اللغة وبالتراث وبالهوية هو الذي يعرقل عملية «التغريب» المنشودة، أو عملية استلهام القيم الأميركية المطلوبة.

ولا ينسى العفيف الأخضر أن يوسع نطاق تحليله ليشمل «العربي»

مهما كان لونه السياسي أو الفكري، ليبين لنا كيف أن هذا «العربي»، ومعه المثقف أيضاً، فاقد للثقة بنفسه، ومهووس بظهور منقذ أو بطل يلقي عليه همومه. ولكن هذا المنقذ ما يلبث أن يتلاشى ليعود «العربي» و«المثقف» من جديد إلى الغرق في مرضه النفسي. يقول «منذ حملة نابليون على مصر، تحول العربي في عين نفسه من فاتح إلى مفتوح، وترتب على ذلك انهيار ثقته بنفسه، لذلك بات مهووساً بمنقذ، بإنسان أعلى، ببطل»[٣]. ثم يبدأ بتعداد الحركات والثورات التي أيدها «العربي» و«المثقف»، ليعالج مرضه، ثم كيف انهار الحلم وعاد إليه المرض، يقول:

ـ انتصار الجزائر على فرنسا ضمد الجرح النرجسي، ولكن هزيمة ١٩٦٧ أعادت فتح الجرح النرجسي، فعاد المثقف إلى استصغار ذاته مذ ذاك وحاجته إلى البطل الفردي والجماعي هاذية.

ـ تم العثور على البطل في الثورة الفلسطينية، ولكن هزيمة أيلول الأسود (الأردن ـ ١٩٧٠)، ثم اجتياح إسرائيل للبنان (١٩٨٢)، صبّاً مجدداً الملح على الجرح.

ـ في ١٩٧٩ تعرف المثقف، خصوصاً الإسلامي، على نفسه، في الخميني الذي هزم الشيطان الأكبر. والإسلامي الذي أسقط على الخميني تخييلاته التي عجز عن تحقيقها بنفسه... انضم إلى المثقف القومي، ليبايعا معاً صدام بطلاً منقذاً. ولكن هزيمته الصاعقة (١٩٩١) جعلتهما في حالة يتم وحداد.

---

(٣) مقالة بعنوان «صناعة البطولة والاستشهاد ..... وبورتريه سوسيولوجي لفتيان الانتفاضة»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/١٢/٣١، العفيف الأخضر.

ـ وجدا (الإسلامي والقومي) منقذهما في الانتفاضة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣) لكن اتفاق أوسلو وضع حداً للأوهام الخلاصية.

ـ في الفترة الجدباء من كل بطولة (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠) انسحب الجيش الإسرائيلي مهزوماً من جنوب لبنان، فغدا «حزب الله» هو المهدي المنتظر، واندفعت الانتفاضة (٢٠٠٠) التي تشربها وعي المثقفين الإسلامي والقومي كميلاد لحزب الله وجرعته السحرية على أرض فلسطين، فتماهى الجميع معها، وتعرفوا على أنفسهم فيها، ناسبين إليها قدرة كلية لم ترها عين ولم تسمع بها إذن حتى الآن.

هذا هو ملخص التصور الذي يقدمه العفيف الأخضر عن مسار النضال العربي منذ نابليون حتى الآن. إنه تصور عن مرض نفسي محتوم، يعيش معنا على مدى القرون. ولكن لماذا يجد العفيف الأخضر في تأييد العرب والمثقفين لثوراتهم الناجحة، ولانتفاضاتهم الفاعلة ضد الاحتلال الإسرائيلي مرضاً نفسياً؟ هل كان مطلوباً من «العربي» ومن «المثقف» أن يقف ضد ثورة الجزائر؟ ألا يفتخر قطاع من المثقفين الفرنسيين أنهم ساندوا الثورة الجزائرية ضد النظام في بلادهم، ويعتبرون ذلك انحيازاً من جانبهم إلى قضايا الحرية في العالم؟ وهل يكون المثقف الفرنسي حين يدافع عن الثورة الجزائرية مدافعاً عن الحرية، بينما يكون المثقف العربي مريضاً نفسياً؟

أما استنكار تأييد العرب والمثقفين للثورة الفلسطينية، فإنه أمر يثير الحيرة حقاً. لقد جاءت هذه الثورة بعد هزيمة ١٩٦٧ التي أحدثت في نفوسنا جميعاً جرحاً غائراً، واعتبرها الجميع رداً على تلك الهزيمة، وتعبيراً عن إرادة النضال التي ترفض الاستسلام، ودعموها وساهموا بها انطلاقاً من الرغبة في تأكيد هذه الإرادة. وبدلاً من

الإشادة بهذا المعنى العميق الذي رافق انطلاقة الثورة الفلسطينية، يجري الحديث عن تأييدها كمرض نفسي، ويتم تأريخ تجربتها بشكل مبتسر من خلال التركيز على الصدام بين الثورة الفلسطينية والنظام الأردني في عام ١٩٧٠. ثم يجري الحديث عن المواجهة التي جرت بين الثورة الفلسطينية وإسرائيل فوق أرض لبنان (١٩٨٢) على أنها هزيمة، ويتم تناسي المقاومة البطولية التي ووجه بها الاحتلال الإسرائيلي للبنان، ويتم تناسي المعركة البطولية التي استمرت ثلاثة أشهر وحملت اسم «حصار بيروت». كذلك يتم تناسي أن مناخ المقاومة الفلسطينية هو الذي مهد الأرض لبروز المقاومة اللبنانية التي دفعت الجيش الإسرائيلي إلى الانسحاب من العاصمة اللبنانية بسرعة، بعد أن بدأ جنوده يواجهون الموت في شوارع بيروت. فهل يجب علينا أن ننسى كل هذا، وأن لا نتذكر من الثورة الفلسطينية إلا أنها خرجت من بيروت؟

أما الحديث عن الثورة الإيرانية باستخفاف، وتلخيصها بـ «الخميني وتخييلاته»، فهو مفهوم ينم عن استخفاف بالشعوب وبالتاريخ وبالقارئ. لقد اعتبرت الثورة الإيرانية من قبل خصومها قبل أصدقائها بأنها حدث تاريخي، فهي تمت بتحرك شعبي سلمي شامل، وهي استطاعت اختراق الجيش الإيراني وتفتيته بعد أن كان القلعة التي يعتقد أصحاب النظام أنها عصية على الاختراق، فكررت بذلك الحدث الفريد من نوعه حين استطاعت الثورة الروسية تفكيك الجيش الروسي القيصري. لقد ضربت الثورة الإيرانية أكبر قاعدة للإمبريالية الأميركية في الشرق الأوسط كانت تؤدي مهمتين مزدوجتين: محاصرة الاتحاد السوفياتي، وتهديد المنطقة العربية والسيطرة عليها من خلال الكماشة الإسرائيلية - الإيرانية. كل هذه المنجزات والمعاني كانت كامنة في الحدث

الإيراني قبل أن يجري أي حديث عن مضمونها الديني. وعلى أساس هذه المنجزات والمعاني أيد الثورة الإيرانية العلمانيون واليساريون مثلما أيدها الإسلاميون. وإذا كان النظام الذي تبلور فيما بعد داخل الثورة الإيرانية قد اختط لنفسه نهجاً مذهبياً وقمعياً ومعادياً لجواره العربي، فمن الخطأ البالغ أن لا نقيم خطاً فاصلاً بين الأمرين، وأن لا نقدر أهمية الحدث الاستراتيجي الذي مثلته الثورة الإيرانية بسبب الاختلاف مع النظام ونهجه وسياسته.

وإذا كانت هذه المواقف تدخل في نطاق الخطأ في الفهم والتحليل، فإن بعضها يتم افتعاله افتعالاً لمجرد أن يكون ذريعة للهجوم على (الإسلامي والقومي) في آن واحد. إن العفيف الأخضر يقرر من عنده أن المثقف الإسلامي انضم إلى المثقف القومي «ليبايعا معاً صدام بطلاً منقذاً»، وهو أمر لم يحدث. فهناك إسلاميون مع العراق وإسلاميون ضده، وهناك قوميون مع العراق وقوميون ضده، وهناك يساريون مع العراق ويساريون ضده. وهناك تمييز واضح في المواقف بين من يؤيدون النظام وبين من يعارضون الحرب الأميركية ضده، مع إعلان معارضتهم للنظام. ولكن العفيف الأخضر يتناسى كل ذلك ، ويلجأ إلى التعميم المبتسر، فقط من أجل أن يهاجم المثقف العربي، الذي سواء كان إسلامياً أو قومياً أو يسارياً، يرفض مقولاته بشأن إسرائيل، ويرفض التماهي مع عولمة الولايات المتحدة الأميركية، ويرفض الأساس الثقافي الذي تقوم عليه.

أما الانتفاضة الفلسطينية، فيلخصها العفيف الأخضر على طريقته أيضاً، ويقرر أن المثقف الإسلامي والقومي تشربها «كميلاد لحزب الله وجرعته السحرية على أرض فلسطين». أولاً لا يعيب الانتفاضة

الفلسطينية أن تكون امتداداً أو تكراراً لتجربة حزب الله في لبنان. ثانياً لا يوجد مثقف فلسطيني واحد ذو مكانة أو تأثير كتب داعياً إلى تكرار تجربة «حزب الله» اللبنانية في فلسطين، بل هناك كتابات عديدة تتحدث عن أن اختلاف الظروف بين البلدين يستدعي أساليب نضال مختلفة. ثالثاً إن «حزب الله» نفسه ينكر ذلك، ففي مقابلة مع السيد حسن نصر الله أمين عام الحزب مع تلفزيون الجزيرة، سئل عن سعي الفلسطينيين لتكرار تجربة حزب الله في فلسطين، فأجاب رافضاً هذا التحليل، وقال : إن الفلسطينيين لا يسعون إلى تقليدنا بل نحن الذين نسعى إلى تقليدهم، إنهم أساتذتنا. ولكن كل هذا يغيب عن ذهن العفيف الأخضر لأن التعميم يسهل عليه النقد، ولأن جمع الكل في سلة واحدة يسهل عليه توجيه الضربة القاضية لهم، ولكنها الضربة القاضية التي تتيه في الفراغ، إذ ليس هناك شيء اسمه «المثقف الإسلامي والقومي»، هناك فئات من المثقفين، وهناك تيارات فكرية وسياسية مختلفة ومتناقضة، وهناك مواقف محددة بمكان وزمان معينين، والنقاش والتقييم يجب أن يتم مع أشخاص محددين، ومع أفكار محددة، حتى يكون نقاشاً علمياً يدّعي العفيف الأخضر أنه يمارسه وهو أبعد الناس عنه، حتى لو استشهد بكل كتب علم النفس.

نقرأ رأياً ينتقد العفيف الأخضر ومنهجه في التحليل النفسي للانتفاضة الفلسطينية والنيل منها، جاء فيه:

«ألاحظ دائماً سهولة انتقال المنظّرين العرب من المستوى التحليلي الفردي (الذي هو دور علم النفس) إلى المستوى العام والجماعي والاجتماعي، وسهولة وصف الشعب العربي بالبارانويا أو الهستيريا أو العصاب، من دون تدقيق أو تمحيص في معنى هذه النعوت، وفي مغزى رميها في وجه شعوب بكاملها. هل هذا هو موقف

مقبول علمياً؟ أو أن نظرية التحليل النفسي العلمية تتحول على أيديهم إلى أداة سحرية وإلى سلاح أيديولوجي، نرميه في وجه كل من لا يتبع تمنياتهم؟»[٤].

ويرد العفيف الأخضر على هذه المقالة وينهي رده قائلاً «جماهير سادية ـ مازوشية تتلذذ بالإيذاء والتأذي، وحكام سيكوباثيون دمويون، ويقال لنا مع ذلك حذار من المقاربة النفسية لهذه المجتمعات النادرة»[٥].

(٤) من مقالة بعنوان «تبجح الموقف وسيكولوجيا الانتفاضة»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/١/١٤، منى فياض.

(٥) مقال سبق ذكره بعنوان «هل المقاربة النفسية للحركات الجماهيرية مشروعة؟». بقلم العفيف الأخضر.

٣

تشويه تاريخ فلسطين

كتب العفيف الأخضر قبل مفاوضات كامب ديفيد (شهر ٧/ ٢٠٠٠) كثيراً من المقالات التي تدعو إلى ضرورة إنجاز السلام مع إسرائيل. والغريب في هذه المقالات أنها تعتبر الفلسطينيين والعرب رافضين للسلام والتسوية، وتخوض في نقاش وجدل مع الفصائل والكتاب الذين يرفضون التسوية من حيث المبدأ، وتتجاهل عملية المفاوضات والتسوية الجارية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من خلال عملية أوسلو. وهذا القفز عن تحليل عملية سلام جارية، والتركيز على مواقف لجهات ترفض التسوية، يستخدم من أجل توجيه انتقاد ضمني أحياناً ومباشر أحياناً أخرى، لطبيعة وآفاق عملية التسوية الجارية، فالمقالات تعتبرها قاصرة، ولا تذهب إلى الجوهر الذي هو ضرورة التماهي مع إسرائيل، والقبول بتسوية على أساس ما تعرضه إسرائيل فقط، والتنازل عن أية مطالب فلسطينية يرفضها الإسرائيليون، وذلك لأن ميزان القوى مختل لصالح إسرائيل.

يبدأ العفيف الأخضر بتقديم تحليل عن رؤيته لتاريخ فلسطين، ويكرر هذه الرؤية في أكثر من مناسبة، ويقول: إن تاريخ فلسطين هو تاريخ الفرص الضائعة، ويقدم ثلاثة أمثلة على ذلك تنم عن قصور واسع في الفهم والمعرفة:

ـ الفرصة الأولى: ضاعت سنة ١٩٤٧ عندما رفضت القيادات الفلسطينية الشرعية الدولية المتمثلة في قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. ولكن العفيف الأخضر ينسى أن الفلسطينيين كانوا يسيطرون آنذاك على أكثر من ٩٠٪ من أرض فلسطين. فهل هناك وسيلة لإقناع شعب بالتخلي عن نصف وطنه استجابة لقرار دولي؟

ـ الفرصة الثانية ضاعت حسب العفيف الأخضر عام ١٩٦٤، عندما اقترح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في خطابه في أريحا قبول قرار التقسيم. ينسى العفيف الأخضر هنا أن المكان والتوقيت الذي طرح فيه هذا الاقتراح ليس مناسباً. لقد تم طرح هذا الاقتراح جماهيرياً، وأمام جمهور من اللاجئين في أريحا. وقضايا سياسية استراتيجية من هذا النوع، تعاكس التيار السائد، تحتاج إلى أن تطرح أمام قادة وسياسيين واستراتيجيين قبل أن تطرح هكذا فجأة أمام الجماهير، ثم هي تحتاج إلى تمهيد وتحضير للرأي العام بدلاً من صدمه بأفكار مناقضة لكل قناعاته. أما من حيث التوقيت، فإن توقيت طرح الاقتراح لم يكن مناسباً، فقد كانت إسرائيل آنذاك على وشك أن تبدأ الاستيلاء على المياه العربية، من خلال مشروعها لتحويل مياه نهر الأردن، وكان الجو العربي مشحوناً بضرورة العمل لمنع ذلك، بينما كان الجو في مناطق الحدود مشحوناً بالتوتر العسكري مع الأردن وسورية. فهل تشكل هذه

الظروف توقيتاً مناسباً لطرح اقتراح استراتيجي أمام حشد جماهيري؟

ثم ينسى العفيف الأخضر، أن العرب حين تبنوا مشروع الملك فهد ملك السعودية للتسوية السياسية في قمة فاس عام ١٩٨٢، سجلوا في مقدمة القرار أنه يتم استناداً إلى مشروع الرئيس بورقيبة الذي يقوم على قاعدة الموافقة على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، ولم يسجل رغم ذلك أن إسرائيل استجابت لمثل هذا العرض، بل حاربته واعتبرته مضاداً لمصالحها، لأنه يتضمن الدعوة لإنشاء دولة فلسطينية، ولم تكن إسرائيل تقبل في ذلك الحين مجرد النقاش في هذا الموضوع.

ـ الفرصة الثالثة: ضاعت حسب العفيف الأخضر سنة ١٩٧٧، في مفاوضات كامب ديفيد، عندما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية الدعوة التي وجهتها لها القاهرة للمشاركة في المؤتمر (يقصد المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد، والتي انعقدت في فندق ميناهاوس في القاهرة). يتابع العفيف الأخضر فيقول «لو لم تضيعْ هذه الفرصة لكانت الدولة الفلسطينية المستقلة، على كامل أو جل الضفة الغربية، قامت منذ عشر سنوات على الأقل»[1].

إن العفيف الأخضر يتذكر التاريخ القديم ولا يتذكر التاريخ الحديث (هل هذه علامة من علامات الخرف؟)، فهو يقيم فرضيته الثالثة هذه على خطأ فادح في المعلومات، فاتفاق كامب ديفيد الذي

---

(١) مقالة بعنوان «مقالة أولى في تصور معالجة عربية ـ يهودية»، **الحياة**، لندن، ١٩٩٩/٦/٢٤، العفيف الأخضر.

عقد بين الرئيس أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغن، تخلى عن منظمة التحرير الفلسطينية وعن مطلب الدولة الفلسطينية، ونص على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً فقط. وحين بدأت المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية لإنجاز معاهدة سلام بين الطرفين، قدم الوفد المصري (بغياب الفلسطينيين) مشروعاً لحكم ذاتي فلسطيني كامل، ولكن الإسرائيليين ردوا على المشروع المصري بمشروع إسرائيلي يدعو إلى حكم ذاتي للسكان وليس للأرض. وبسبب تصادم وجهتي النظر سحب المصريون المشروع كله من جدول الأعمال. هذه هي الوقائع التاريخية كما جرت، فمن أين يمكن لمشروع «الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل أو جل الضفة الغربية وغزة» أن تقوم؟ إن الموضوع لم يكن مطروحاً أصلاً على طاولة المفاوضات، وتطوير حكم ذاتي إلى دولة كان سيصطدم فوراً بسقف الفهم الإسرائيلي للحكم الذاتي بأنه للسكان وليس للأرض.

٤

اللاجئون
(التحريض ضد حق العودة)

أولاً: ماقبل كامب ديفيد:

العفيف الأخضر متحمس لإنجاز السلام الدائم مع إسرائيل، وينسب إليه أنه «يعرض على الفلسطينيين سلام الشجعان»[1]، ويتساءل: ماذا يعني سلام الشجعان؟ ويجيب بأن سلام الشجعان يعني حلاً يقوم على:

- قرارات الشرعية الدولية.
- تخلي إسرائيل عن الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧.
- قيام الولايات المتحدة بدور الحامي للفلسطينيين من انفراد إسرائيل بهم.

(١) مقالة بعنوان «التطبيع العربي ـ الإسرائيلي. سلام شجعان أم سلام إذعان؟». الحياة، لندن، ١٦/٩/١٩٩٩، العفيف الأخضر.

ـ إزالة المستوطنات التي تمنع تواصل أراضي الدولة الفلسطينية.
ـ توقف إسرائيل عن التفاوض مع نفسها في موضوع اللاجئين رافضة عودة أي منهم.
ـ أن تكون القدس جزءاً من عملية التفاوض وليس خارجها.

حتى هنا يبدو منطق العفيف الأخضر متماسكاً، ولكن هذا المنطق المتماسك ما يلبث أن يتلاشى عندما يتناول قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين، فيقع في تناقضات لا حد لها.

يقع العفيف الأخضر في تناقض أول ينبع من إصراره على المعرفة بالتاريخ الفلسطيني، فيقول معمماً كعادته «أخطأ العرب... في مؤتمر جنيف ١٩٤٩، عندما رفضوا اقتراح بن غوريون عودة ١٠٠ ألف لاجىء إلى إسرائيل»، من دون أي شرح للظروف السياسية التي رافقت هذه الواقعة.

لقد جرى أول بحث لقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة، وعبّر هذا البحث عن نفسه في القرار رقم ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١، أي بعد سبعة أشهر فقط من إعلان قيام دولة إسرائيل. يعرف هذا القرار إعلامياً بأنه قرار (حق العودة)، ولكنه كان في الواقع أشمل من ذلك، إذ يتضمن:

١ ـ إنشاء لجنة توفيق، تكونت فيما بعد من ثلاث دول هي تركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية (الفقرة رقم ٢).

٢ ـ البحث عن اتفاق ، بواسطة مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، لإجراء تسوية نهائية بين العرب وإسرائيل (الفقرة رقم ٥).

٣ ـ «تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين

الراغبين في العودة، إلى منازلهم (أو ديارهم) والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم». (الفقرة رقم ١١).

بدأت لجنة التوفيق عملها يوم ١٩٤٩/١/١٧ في جنيف لتحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه، بينما كانت مفاوضات الهدنة العسكرية تجري في جزيرة رودس. ومنذ الاتصال الأول بين اللجنة وإسرائيل، أعلنت إسرائيل موقفها الرافض لعودة اللاجئين، وتولى موشي شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي إبلاغ هذا الموقف إلى اللجنة في ١٩٤٩/٢/٧. قال شاريت:

«إن عودة اللاجئين ليست واردة قبل إحلال السلام... الحل يجب أن يتم بتوطينهم في الدول العربية والعودة إلى الوضع السابق باتت مستحيلة كلياً»[٢].

واصلت اللجنة بحثها في ما عرف باسم «مؤتمر لوزان» الذي انعقد بدءاً من ١٩٤٩/٤/١٧ واستمر إلى ١٩٤٩/٩/١٥، وأعلنت إسرائيل في هذا المؤتمر، وبلسان رئيس وفدها والتر إيتان «إن عودة اللاجئين إلى إسرائيل مستحيلة».

وفي المرحلة الأخيرة من مفاوضات لوزان، وبينما كانت الأمم المتحدة تتهيأ لبحث عضوية إسرائيل فيها، تقدمت إسرائيل باقتراح لعودة اللاجئين، وأن الرقم الذي تفكر به هو ١٠٠ ألف لاجىء، يحسم منهم ٢٥ ألف لاجىء «تسللوا» إلى أراضيها، و٣٠ ألفاً

---

(٢) كتاب **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين**، تأليف جان ـ إيف أوليبه، ترجمة نصير مروة، الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩١، ص ٤٣.

سيعودون ضمن جمع شمل الأسر. وبذلك تكون إسرائيل وافقت فعلياً على عودة (سياسية) لـ ٤٥ ألف لاجىء فقط. (كان العرب يتحدثون آنذاك عن ٨٠٠ ألف لاجىء، وإسرائيل تتحدث عن ٥٠٠ ألف لاجىء).

لم تعتبر لجنة التوفيق الاقتراح الإسرائيلي مرضياً، ورفضت نقله إلى الوفود العربية وخلص وزير الخارجية الأميركي إلى الاستنتاج بأن الاقتراح الإسرائيلي لا يتفق والفقرة (١١) من قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤[٣].

أثناء عمل لجنة التوفيق في لوزان ، طردت إسرائيل مجموعة جديدة من المواطنين الفلسطينيين من منطقة المثلث، وعرض الموضوع على البحث في لجنة الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية، وأعلن العقيد موشي دايان (ممثل إسرائيل) أن النقيب علي أبو نوار (ممثل الأردن) له الحرية الكاملة في عرض المسألة للتصويت أمام اللجنة، وإكراه إسرائيل على إعادة المطرودين، لكن «إذا ما عاد (اللاجئون) فإنهم سيندمون على ذلك». ويخلص قنصل الولايات المتحدة في القدس، الذي يروي هذا الحدث لوزير خارجيته، إلى «أن الحادث يلقي ضوءاً جديداً على القيمة الحقيقية لعرض إسرائيل بقبول عودة مائة ألف عربي»[٤].

هذه نبذة عن الإطار العام لموقف إسرائيل كما برز من خلال لجنة التوفيق، وكانت دول اللجنة تعمل من خلالها لعودة جميع اللاجئين، حتى أنها استنكرت أو خجلت من الاقتراح الإسرائيلي

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٨.
(٤) المصدر نفسه، ص ٧٩.

بعودة ١٠٠ ألف لاجىء فقط، واستنكفت عن نقله إلى المفاوضين العرب، فهل من المعقول في جو كهذا أن يقبل العرب ما رأى الأميركيون والفرنسيون والأتراك أنه رقم غير قابل للبحث الجدي؟ يضاف إلى هذا أن الإسرائيليين أعلنوا أكثر من مرة، أن اللاجئين الفلسطينيين إذا عادوا فسيعاملون كمهاجرين وليس كمواطنين.

وما نستخلصه من هذه المواقف، أن ما يعتبره العفيف الأخضر خطأ العرب في عام ١٩٤٩، لم يكن خطأ بالمرة، فإسرائيل كانت ترفض حق العودة باستمرار، وحين اقترحت رقم المائة ألف كانت تعني عودة ٤٥ ألفاً فقط، وكانت تهدد بمعاملتهم كمهاجرين وليس كمواطنين لتقطع الطريق حتى على عودة هذا الرقم الصغير.

ولكن العفيف الأخضر لا يكتفي بالوقوع في هذا الخطأ المتعلق بالتاريخ، بل هو يصر على مواصلة كوميديا الأخطاء وفرضها على المرحلة الراهنة. إنه يدعو إيهود باراك إلى التحلي بكرم بن غوريون عام ١٩٤٩، والأخذ باقتراحه هذا مع إضافة معدلات النمو الديموغرافي إليه، بحيث يصل الرقم إلى ٤٠٠ ألف لاجىء. وهو يدعو الفلسطينيين إلى التحلي بالواقعية «والاعتراف بأن إسرائيل لا يمكن عملياً أن تستوعب جميع اللاجئين ولا حتى نصفهم».

إن ما يقترحه العفيف الأخضر هنا هو أفضل هدية ينتظرها المفاوض الإسرائيلي من كاتب عربي، ولكن هداياه هذه تصل إلى مستوى الإهانة لكل لاجىء فلسطيني، حين يضع نفسه في موضع من يفكر نيابة عنهم فيقول:

- من المتوقع أن تفضل غالبية اللاجئين التعويضات المغرية، على العودة.

ـ وإن روح العولمة أضعفت لدى الشباب المعاصر العلاقة بالأرض والوطن.
ـ وتوجد إمكانية حل عقلاني لمأساة اللاجئين في البلدان النفطية مثل ليبيا والعراق وبعض بلدان الخليج. فضلاً عن الهجرة إلى أستراليا وأميركا التي يحلم بها الشباب الفلسطيني المتشبع بثقافة الهجرة التي رعتها العولمة.

إن العفيف الأخضر لا يستطيع أن يفهم هنا ما يسميه الناس كلهم: حب الوطن.

إنه لا يستطيع أن يفهم هنا أن الثورة الفلسطينية التي اندلعت عام ١٩٦٥ صنعها اللاجئون. وهو لا يستطيع أن يفهم لماذا يشكل سكان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، الجزء الأساسي الضارب في الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية. وهو لا يستطيع أن يفهم سرعة وكثافة تحرك فلسطينيي الشتات، ومبادرتهم إلى تشكيل «لجان حق العودة» في البلاد العربية والأوروبية، في اللحظة التي بدأت فيها مفاوضات الحل الدائم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، حتى ليمكن القول أن شعار حق العودة يلعب الآن دور الجامع السياسي للفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، حتى لو تباعدت بينهم المواقف الفكرية والسياسية. ولأن العفيف الأخضر لا يفهم هذه الأمور، يقع في الخطأ الفادح، ويتبرع ليلعب دور المبشر في تخليص إسرائيل من مسؤولياتها وإسدال الستار على جريمتها الكبرى، والتي لا تزال ترفض الاعتراف بمسؤوليتها عنها حتى الآن، رغم أن وثائقها الرسمية التي تثبت ذلك أصبحت بين أيدي الباحثين والمؤرخين.

٥

الوطن والحذاء

يواصل العفيف الأخضر تبشيره من أجل التنازل عن حق العودة، فيهاجم المواقف العربية والفلسطينية التي تتمسك بعودة اللاجئين، ويصف هذه المواقف بـ «الجمود الذهني للفكر السياسي العربي الذي يتجلى في هوس الرفض لكل حل وسط». ثم يعيب على العرب والفلسطينيين أنهم يرفضون اقتراحات التوطين فيقول: ها هم اليوم يرفضون «مجدداً اقتراحاً واقعياً بتوطين جزء من اللاجئين خارج العالم العربي»، ويرفضون «اقتراح رئيس الحكومة الكندية بتوطين ١٥ ألف لاجىء في كندا»[١]. يرفض العفيف الأخضر هنا أن يلاحظ أن الذين ثاروا على اقتراح رئيس الحكومة الكندية وأجبروه على التراجع عنه ونفيه، هم اللاجئون أنفسهم وليس الساسة العرب أو

(١) مقالة بعنوان «تكلموا مع اللاجئين بلغة الحقيقة»، **الحياة**، لندن، ٧/٥/ ٢٠٠٠، العفيف الأخضر.

الفلسطينيون المصابون «بالجمود الذهني» حسب قوله، حتى أن رئيس وزراء كندا أبدى استغرابه الشديد لما حدث، وكان قد زار المنطقة كما يبدو قبل عام، ولقيت اقتراحاته تجاوباً، ثم عاد في العام التالي مكرراً الاقتراحات نفسها، وفوجيء بالحملة المضادة، وتساءل: ما الذي حدث، ما الذي جعل لجان حق العودة تنتشر بهذا الشكل الكثيف؟ ولم يكن متاحاً لرئيس الوزراء الكندي أن يعرف الجواب، ولكن ما هو عذر العفيف الأخضر في أن لا يعرف الجواب؟ لقد وجدت هذه اللجان وانتشرت مع بدء مفاوضات الحل الدائم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كانت التعبير الشعبي العفوي عن التمسك بحق العودة، وكانت إشارة إنذار للوفد المفاوض بضرورة التمسك بهذا المطلب وعدم التنازل عنه.

العفيف الأخضر لا يكتفي بأن لا يرى ما حوله، بل يصر على أن يتخذ سمة المبشر ويقول «عودة معظم اللاجئين إلى ديارهم مستحيلة»، ويقول «إسرائيل مصرة على رفض تطبيق القرار ١٩٤»، ويقول «العراق يمثل إمكانية واعدة» لتوطين اللاجئين، وهناك إمكانية أخرى «للتوطين في أستراليا وكندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي». ثم يلقي العفيف الأخضر (موعظة الجبل) الخاصة به فيقول «أسطورة أن اللاجئين لن يقبلوا عن أرض فلسطين، التي لم يولد معظمهم فيها، بديلاً، لا يصدقها مروجوها أنفسهم». ويبلغ أخيراً ذروة التبشير حين يقول «إن مواطن عصر العولمة مواطن عالمي، يستبدل وطنه كما يستبدل حذاءه». إن نظرية (الوطن والحذاء) هي النظرية المكملة لنظرية (التحليل النفسي) للشعوب، فهم إما مرضى يحتاجون إلى العلاج، وإما جاحدون لأوطانهم يبدلونها كما يبدلون أحذيتهم البالية، وذلك بعد أن ارتقوا إلى رحاب (العولمة).

لقد طرح الإسرائيليون منذ الثلاثينيات مشاريعهم السرية لطرد الفلسطينيين وتوطينهم في العراق، فهل من باب الصدفة أن يستذكر العفيف الأخضر العراق دائماً كلما تحدث عن توطين الفلسطينيين في البلاد العربية؟ وما هي المهمة التي يتصدى لها العفيف الأخضر، هل هي مهمة إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، أم الترويج لتصور إسرائيلي لكيفية هذا الحل؟

قد يبدو هذا السؤال قاسياً واتهامياً، ولكن لنسمعه يدافع عن الموقف الإسرائيلي ويقول «إسرائيل لن تقبل عودة ٣,٧ مليون لاجىء، إلّا إذا نجحت السياسة إياها في إخضاع الخمسة ملايين إسرائيلي إلى تنويم مغناطيسي جماعي يجعلهم يقبلون تغيير الطبيعة اليهودية لدولتهم تغييراً دراماتيكياً». وينسى العفيف الأخضر هنا أنه كتب قبل أسابيع قليلة فقط من هذا المقال، مقالة أخرى يدعو فيها إسرائيل إلى ممارسة نقد ذاتي بصدد «مأساة اللاجئين وأفضل نقد ذاتي هو تعديل قانون العودة (الإسرائيلي) الذي يشجع عودة جميع يهود العالم إلى إسرائيل بينما يحرم اللاجئين (الفلسطينيين) الذين طردوا منذ نصف قرن من العودة»[٢].

لماذا لا يتمسك العفيف الأخضر بدعوته إلى ضرورة تغيير قانون العودة الإسرائيلي؟

لماذا يدافع عن يهودية دولة إسرائيل وضرورة الحرص عليها؟ هل تحقق الدولة الدينية العلمانية المنشودة؟ هل تحقق يهودية الدولة الديموقراطية لمواطنيها من غير اليهود؟ أم أن العلمانية والديموقراطية

(٢) مقال سبق ذكره بعنوان «التطبيع العربي ـ الإسرائيلي: سلام شجعان أم سلام إذعان».

يمكن التساهل بشأنهما مع إسرائيل بينما يتم جلد الدول العربية بسياطهما يومياً؟

وهنا لا بد أن نتساءل: هل اطّلع العفيف الأخضر على دراسات وتوصيات مؤتمر هرتسليا الصهيوني عام ٢٠٠٠؟ وما هو رأيه بنظرية الخطر الديموغرافي الذي يمثله الفلسطينيون داخل دولة إسرائيل، والذين هم بحكم القانون الإسرائيلي مواطنون إسرائيليون؟ إن النخبة الإسرائيلية بكل تياراتها، ومن أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، التقت في ذلك المؤتمر، وأجمعت على أهمية هذا الخطر الديموغرافي، واتفقت على أن لا حل لذلك سوى بالترحيل (الترانسفير)، ترحيل المواطنين وليس سواهم. وإذا كانت إسرائيل تفكر جدياً بترحيل مواطنيها فهل ينطوي موقفها هذا على أي نوع من «السياسة» أو «الواقعية» أو نبذ منطق «الرفض» الذي يبشر به العفيف الأخضر؟ ثم ألا يجدر بالعفيف الأخضر (وسواه) أن يصبوا جام غضبهم على توجهات إسرائيل الاستراتيجية بدل أن يتباروا في إيجاد المبررات لإسرائيل لكي تواصل رفضها لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم؟ لماذا ينصب النقد على الموقف الفلسطيني ولا ينصب النقد على الموقف الإسرائيلي؟
الأسئلة كثيرة، والإجابات كلها ستكون ولا شك قاسية.

٦

السلام والمفاوضات
(دعوة للتماهي مع الجلاد)

يدعو العفيف الأخضر إلى السلام العربي ـ الإسرائيلي بحماسة، وهي حماسة نشاركه بها، ولكنه يقع في خطأ منهجي فادح، حين يركز تحليله ومجادلته على رافضي السلام مع إسرائيل من حيث المبدأ، ويتجاهل أن الحركة الوطنية الفلسطينية بتيارها الرئيسي المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية قد ذهبت إلى التفاوض وإلى البحث عن حل سياسي، منذ صدور «وثيقة الاستقلال» عام ١٩٨٨، ومارست التفاوض والبحث عن حل سياسي منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، واستمرت في ذلك حتى نهاية العام ٢٠٠٠ الذي شهد اندلاع الانتفاضة. وبسبب هذا التجاهل الفادح للوقائع الأساسية، يبدو نقده لرافضي التفاوض على أنه نقد للقيادة الفلسطينية المنتمية إلى تيار التفاوض.

ولكن هذا الخطأ الذي يبدو في البداية منهجياً، ما يلبث أن يتكشف عن توجه واعٍ لإدانة موقف القيادة الفلسطينية المندمجة

في عملية التفاوض. فهو يأخذ عليها أنها لا تقبل العروض الإسرائيلية «الكريمة» المقدمة في مفاوضات كامب ديفيد. وهو يأخذ عليها أنها لم تقبل العرض الأميركي «الأشد كرماً» الذي قدمه الرئيس السابق بيل كلينتون. وهنا لا يعود هناك خطأ منهجي قائم، إذ تتوحد عملية النقد ضد رافضي التفاوض لأنهم لا يدركون الوجهة التاريخية العالمية الجديدة (العولمة)، وضد المندمجين في عملية التفاوض لأنهم لا يرضخون لإسرائيل، بسبب عدم إدراكهم لتوازن القوى المختل لصالح إسرائيل، ولأنهم لا يدركون الفوائد العظيمة التي سيجنونها من التماهي معها، والاستفادة من علمها وديموقراطيتها. وفي النتيجة تتخذ الدعوة إلى التفاوض والتسوية والسلام معنى واحداً، هو قبول إسرائيل، وتبنيها، ودمجها في المنطقة العربية، وربما تسييدها في النهاية على المنطقة.

وبينما تنصب هذه الحملة على الفلسطينيين عامة، بجناحهم الرافض، وجناحهم المفاوض، لا يقوم العفيف الأخضر بأية دراسة متأنية لواقع المجتمع الإسرائيلي، ولتياراته الجديدة النامية منذ ربع قرن باتجاه اليمين واليمين المتطرف والفاشية، والتي تعمل على عرقلة التسوية من خلال إفراغها من مضمونها، وهو حين يحاول أن يفعل ذلك يلقي اللوم على الفلسطينيين، لأنهم بسياساتهم الخاطئة ـ حسب زعمه ـ أتاحوا الفرصة لبروز تيارات الرفض الإسرائيلية المتمثلة بأحزاب اليمين. وتجري هنا عملية تضخيم مفتعلة لقوة التيار الرافض للتفاوض في أوساط الفلسطينيين، مع عملية تضخيم مفتعلة لقوة تيار السلام داخل إسرائيل.

ينسج العفيف الأخضر خطاباً موجهاً إلى معارضي المفاوضات والتسوية والسلام مع إسرائيل، يقوم على ما يلي:

ـ نحن في حقبة ما بعد الحرب الباردة والعولمة مجتمعين... وهذا يعني ثلاثة أمور قطعية: أولوية المصالح الاقتصادية للشرق الأوسط والعالم على المصالح السياسية. تقليص السيادة القومية وتأمين الاستقرار لاستثمارات الشركات العابرة للقومية... وإسباغ الشرعية على القرارات الدولية حتى تلك التي تتخذ، رغم أنفها، التسليم بانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم(١).

ـ ويسأل العفيف الأخضر «ماذا يريد السيد الأميركي المطاع؟»، ويجيب إنه: يريد تهدئة الشرق الأوسط، من خلال تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك من خلال ثلاثة أهداف: قطع الطريق على احتمال عودة روسيا إلى منافسته. قطع الطريق على طمع اليابان والصين، وخصوصاً أوروبا الغربية، في احتلال موطىء قدم في الشرق الأوسط. الانفراد بالسيطرة على النفط والمواقع الاستراتيجية، وهما الهدفان في سياسة واشنطن الخارجية.

ـ ويسجل العفيف الأخضر أن: التباطؤ في تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي يهدد الوضع القائم في الشرق الأوسط، من خلال أربعة مخاطر: نشوب حرب عربية ـ إسرائيلية، أو تعفن أوضاع الدول الصديقة، أو انتشار الإرهاب، أو تفكك الكيانات بحيث يصبح الشرق الأوسط غير قابل للحكم.

ـ ويستنتج العفيف الأخضر من كل هذا: أن المخاطر هي التي تدفع أميركا وإسرائيل العمالية (يقصد حكومة إيهود باراك)... إلى تقديم تنازلات(!!!) للفلسطينيين لا يستوجبها ميزان القوى

---

(١) مقالة بعنوان «هل المعارضة الفلسطينية للسلام مجدية؟»، **الحياة**، لندن، ١٩٩٩/٧/٢٤، العفيف الأخضر.

العسكري بين الطرفين، لو لم تأخذ في الحسبان الاعتبارات أعلاه. ويقول «لذلك السلام آت». ولذلك: إذا لم تضطلع المعارضة الفلسطينية بالسلام كخيار، فستكابده بإكراه، فالتسوية النهائية للصراع العربي ـ الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من اتجاه تاريخي لتسوية نزاعات الحرب الباردة، وهذا ما ستكتشفه المعارضة بنفسها.

هذا هو خطاب العفيف الأخضر لمعارضي التفاوض والتسوية السياسية. ولكن هذا الخطاب لا ينطبق على القيادة الفلسطينية التي تعيش منذ أكثر من عشر سنوات في خضم التفاوض والتسوية السياسية، ربما لأن لديها تحليلاً للوضع الدولي والعربي، وللمتغيرات في العالم، أقنعها بضرورة هذه الوجهة، سواء أكانت هذه القناعة تلتقي مع تحليل العفيف الأخضر المستسلم للهيمنة الأميركية، أم أن لديها تحليلها الخاص والمختلف. فكيف يخاطب العفيف الأخضر القيادة الفلسطينية؟ كتب يقول[٢]:

ـ ثقفت السلطة الفلسطينية جمهورها بثقافة كل شيء أو لا شيء، بتحرير الأرض حتى آخر بوصة، وبعودة اللاجئين حتى آخر فلسطيني.

ـ المشروع المعروض على السلطة الفلسطينية (في كامب ديفيد) أفضل مشروع قدم لها حتى الآن، فهل تملك الشجاعة السياسية على تحمل تبعاته؟ هل هي مستعدة له.

---

(٢) مقالة بعنوان «الشجاعة السياسية وعدم تكرار مصير حمار بوريدان»، الحياة، لندن، ٢٠٠٠/١٢/٢٤، العفيف الأخضر.

ـ الحياة تتكفل دائماً بتصحيح المعاهدات المجحفة، وقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي في منتهى التعقيد ومن السذاجة التفكير بحلها دفعة واحدة، والشجاعة السياسية تقتضي وضع تحديد مؤلم لسلم الأولويات يتقدم فيه الأهم على المهم.

ـ الآباء المؤسسون للدولة اليهودية، ضربوا مثلاً شروداً في الشجاعة السياسية عندما قبلوا وعد بلفور الذي لم يعدهم إلا ببيت روحي، وفكروا بالتخلي عن القدس، وقبلوا التقسيم، لأن هدفهم الاستراتيجي هو الدولة.

ما الذي تعنيه مخاطبة العفيف الأخضر للقيادة الفلسطينية الغارقة في التفاوض، بهذا المنطق؟

تعني أولاً المساواة بينها وبين الرافضين لمبدأ التفاوض، وبخاصة حين يقول خطأً إن السلطة الفلسطينية ثقفت جمهورها بثقافة كل شيء أو لا شيء، بينما هي ترفع شعار دولتين لشعبين.

وتعني ثانياً أنه يدعوها لقبول المشروع الإسرائيلي للتسوية الذي عرض عليها في كامب ديفيد، لأنه حسب قوله، أفضل مشروع عرض عليها حتى الآن، ولا بأس إذا كان هذا المشروع ينتزع منها ربع الضفة الغربية، وإذا كانت المستوطنات والممرات تقسم الدولة الفلسطينية إلى أربعة كانتونات، ويبقي السيطرة على المياه والممرات والأجواء بيد إسرائيل، ولا بأس إذا كان هذا المشروع يتكرم ويقبل باقتسام القدس الشرقية، مع وضع المسجد الأقصى تحت السيطرة الإسرائيلية، ومع رفض «مبدأ» عودة اللاجئين مهما كان العدد، وقبول عودة ٤٠ ألفاً فقط على مدى ٨ سنوات، وعلى قاعدة جمع الشمل، أي لأسباب إنسانية وليس سياسية، وكل ذلك تحقيقاً

لمبدأ «الشجاعة السياسية»[٣].

ويعني ثالثاً، أنه يشجع السلطة الفلسطينية على قبول «معاهدة مجحفة»، لأن «السياسة» تقتضي القبول بحل وسط. ولا أعتقد أن هناك منطقاً سياسياً يمكن الاستناد إليه لدعوة جهة متفاوضة للقبول بحل «مجحف» مع قوة محتلة، ومن خلال مفاوضات تستند إلى قرارات دولية تقول بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بالقوة.

لقد فهم الحل الوسط تاريخياً على أنه حل وسط يقوم على أساس قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧، والذي يعطي إسرائيل ٥٦٪ من أرض فلسطين ويبقي للفلسطينيين ٤٣٪. وفهم الحل الوسط القائم على شرعية الأمر الواقع، بأنه الحل الذي يقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧، ثم نجد أنفسنا فجأة أمام مشروع إسرائيلي يدعو إلى حل وسط يقوم على قاعدة اقتسام الضفة الغربية، ويتنطع لفيف من المثقفين العرب لإدانة الفلسطينيين لأنهم لا يقبلون هذا الحل الوسط الجديد، مع أن الحل المتفاوض عليه هو «الحل الدائم» والنهائي للقضية الفلسطينية.

ولتشجيع الفلسطينيين على قبول هذه «الشجاعة السياسية»، لا يجد العفيف الأخضر مثالاً يحض الفلسطينيين على التمثل به سوى اليابان. فهو يقول

«لم يدخل اليابانيون حقاً إلى لب الحداثة، إلا بعد أن نجحوا في

---

(٣) للاطلاع بدقة على مجريات مفاوضات كامب ديفيد، راجع كتاب «الخداع الإسرائيلي - رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد»، مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، ٢٠٠٢، بلال الحسن.

التسامي بشجاعتهم الكاميكازية في الشجاعة السياسية... وقبلوا بحضور دائم للجيش الأميركي الغازي على أرضهم... وبدولة منزوعة السلاح، محددة السيادة، وبأمبراطور يملك ولا يحكم، وبديموقراطية غربية غريبة عن تقاليده العريقة».

ولكن العفيف الأخضر ينسى أن سبب قبول اليابان بالهزيمة كان قنبلتين ذريتين ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي. لقد جاء هذا القبول الياباني بسبب الجريمة الأميركية التاريخية، وليس بسبب «الشجاعة السياسية» اليابانية.

وهكذا نجد أن الاختلاف الجوهري في الموقف بين الرافضين للتفاوض والمنخرطين به، لا يؤثر أبداً في موقف العفيف الأخضر، فهو يدعو الرافضين إلى قبول منهج التسوية، وهو يدعو المفاوضين لقبول العروض الإسرائيلية المجحفة، بحيث لا يعود هناك فرق لديه بين فلسطيني يرفض التفاوض، وفلسطيني يقبل التفاوض ويريد له أن يستند إلى أسس الشرعية الدولية. الطرفان عنده سواء، وعليهما أن يخضعا ويقبلا ما تعرضه عليهم حكومة إسرائيل.
ما الذي يحرك منطقاً كهذا؟

يحركه الإعجاب المطلق بإسرائيل. يحركه إيمان العفيف الأخضر بضروة أن نتطور لنصبح إسرائيليين، عن طريق

«تحقيق ما يعرف في علم النفس بـ «التماهي مع العدو»، إذ إن تقمص الشعب الفلسطيني لخصال عدو الأمس... سيجعل منه طليعة حقيقية للشعوب العربية الشرق أوسطية (لماذا يستثني الدول المغاربية؟) المكبلة بقيم القرون الوسطى ومؤسساتها»[٤].

---

(٤) مقالة سبق ذكرها بعنوان «هل المعارضة الفلسطينية للسلام مجدية؟».

فهو من المؤمنين بأن على الفلسطينيين والعرب «الاتجاه نحو ممارسة ديموقراطية تستلهم النموذج الإسرائيلي»[٥]، وهو من المؤمنين بأن إسرائيل هي التي ستخلص العرب من تخلفهم واستبدادهم. يقول «وجود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط يمكن تحويله من خطر إلى فرصة، بما هي دولة غنية وحديثة وديموقراطية قد تكون قدوة حسنة لمحيطها الفقير، التقليدي واللاديموقراطي وتكون قاطرته نحو الحداثة»، ومن خلال بناء «سياسة مشتركة... لإنقاذ البحث العلمي العربي... لأن إسرائيل تضاهي الغرب في هذا المجال». ومن خلال بناء «سياسة زراعية مشتركة لأن تحديث الزراعة في إسرائيل يضاهي الغرب». ومن خلال «سياسة اقتصادية مشتركة تنقلنا إلى عالم المعلوماتية». والأهم من كل هذا أن إسرائيل قادرة أن تساعدنا على «تحديث اللغة العربية على غرار اللغة العبرية»[٦].

هناك إذاً في إسرائيل كنوز خاصة لا يمكن العثور عليها لا في فرنسا ولا في بريطانيا ولا في ألمانيا ولا في روسيا. هناك خبرة زراعية تفوق خبرة الفلاح المصري، وهناك طريق إلى عالم المعلوماتية لا يمكن أن تعبره إلا من خلال إسرائيل، وإسرائيل جاهزة لتفعل لنا كل ذلك لوجه الله، بل وربما مجاناً، ونحن نقف بغبائنا عقبة أمام الحصول على هذا الكنز الثمين. ولكن الأدهى والأمرّ أن الإسرائيليين سيطورون لنا لغتنا العربية، لغتنا الجميلة الحية، لغتنا الضاربة في أعماق التاريخ، لغة الشعر الذي يعتز به العالم كتراث حضاري، لغة القرآن، سيطورها لنا الإسرائيليون، فكيف نرفض إذاً أن نتماهى معهم؟.

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

في علم النفس الذي يحبه العفيف الأخضر، تتماهى الضحية مع الجلاد، وتنشأ بينهما علاقة إعجاب خفية. والعفيف الأخضر يريد من الشعب الفلسطيني أن يكون الضحية التي تتماهى مع الجلاد، فلماذا إذاً لا نصفق لهذا السلام الذي يريده العفيف؟

٧

الانتفاضة

مرحلة باراك:

انفجرت الانتفاضة الفلسطينية يوم ٢٠٠٠/٩/٢٨، فكيف تعامل العفيف الأخضر مع الانتفاضة؟

في البداية تعامل معها بشيء من الموضوعية، ثم ما لبث أن كسر موضوعيته ليطوعها لمنهجه في ضرورة الخضوع لما تريده إسرائيل. فبعد ١٧ يوماً من اندلاعها (٩٠ قتيلاً بينهم ٢٠ طفلاً) كتب يعدد أسباب اندلاع الانتفاضة فقال، إن هذه الأسباب تعود على الجانب الإسرائيلي إلى ما يلي[١]:

١ ـ اقتحام شارون (زعيم المعارضة) للأقصى... النار كانت تحت

---

(١) مقالة سبق ذكرها بعنوان «لا بديل عن ..... السلام»، ٢٠٠٠/١٠/١٥، الحياة، لندن، العفيف الأخضر.

الرماد، لا تنتظر إلا نافخاً لتأتي على الأخضر واليابس.

٢ ـ شاؤول موفاز (وزير الدفاع)... متحمس للاستمرار في تحويل اليهودي من قتيل بريء طوال ٢٠ قرناً إلى قاتل للأبرياء.

٣ ـ باراك (رئيس الحكومة) لم يستجب لتوسلات عرفات لمنع زيارة شارون... وترك لمؤسسته العسكرية... أن تجرب مع انتفاضة الأقصى نفس العنف الذي فشل في انتفاضة ١٩٨٧ التي أسفرت عن ٢٠٠٠ شهيد.

ولا تترك هذه البنود الثلاثة أي شك في تحميل إسرائيل لمسؤولية اندلاع الانتفاضة، ومسؤولية اللجوء إلى العنف فيها.

ويضيف العفيف الأخضر بنداً رابعاً يتعلق بالخلفية السياسية للحدث المتعلقة بفشل مفاوضات كامب ديفيد وأثره النفسي على المواطن الفلسطيني، محملاً المسؤولية هنا أيضاً لإسرائيل. قال:

٤ ـ التفاؤل الذي أحياه (اتفاق) أوسلو، ثم انتخاب باراك على برنامج سلام واعد(؟؟) تراجع أمام فشل كامب ديفيد ـ ٢، وشجع الفشل أعداء السلام على احتلال الساحة الإعلامية لتأجيج الأحقاد، ومل الشباب الفلسطيني اليائس من المستقبل، أي من الحصول على عمل وسكن وبناء أسرة، ملّ من انتظار (غودو) السلام ثماني سنوات، فلاذ بالهوية بقوة أكثر، لم تنقصه إلا صيحة حرب ليطلب الشهادة.

٥ ـ ولكن هذا التحديد المتعدد البنود لمسؤولية إسرائيل عن اندلاع الانتفاضة ميدانياً وسياسياً، لم يخلُ من إشارة إلى مسؤولية فلسطينية في تعمد إطلاق الانتفاضة. قال: عرفات .... حنّ لكسر

عزلته الدولية بعد كامب ديفيد ـ ٢ الذي حمّله الإعلام العالمي مسؤولية فشله، إلى انتفاضة مفصلة على المقاس.

ما هو أثر الانتفاضة على إسرائيل؟

تعامل العفيف الأخضر مع السؤال منذ الأيام الأولى للانتفاضة، وبإيجابية أيضاً، فقال: حققت الانتفاضة ما لم يكن بالحسبان:

١ ـ «لا شيء سيكون بعد المواجهات ..... كما كان قبلها»[٢].

٢ ـ برز رأي عام فلسطيني وعربي (المظاهرات)... من الجنون الاستخفاف به.

٣ ـ عدّلت (الانتفاضة) موازين القوى سيكولوجياً.

٤ ـ أعادت جدياً، المفاوض الإسرائيلي والأميركان، إلى الجيوبولتيك: الخرائط، السيادة، المستوطنات، الرموز.

٥ ـ أقنعت العالم بأن لبّ الأزمة هو الاحتلال والمستوطنات، ومن دون إزالة هذين العائقين لن يبقى للفلسطينيين سوى مواصلة النضال[٣].

وواصل العفيف الأخضر الحديث عن إنجازات الانتفاضة بعد أن دخلت شهرها الثالث فقال[٤]:

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقالة بعنوان «الانتفاضة الفلسطينية مكاسب ومخاطر»، **الحياة**، لندن، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٠. العفيف الأخضر

(٤) مقالة بعنوان «بشائر السلام ونذر الحرب»، **الحياة**، لندن، ١٠/١٢/ ٢٠٠٠، العفيف الأخضر

١ ـ الانتفاضة أدخلت متغيرات، حركت السواكن، خلطت الأوراق، غيرت سيكولوجياً وسياسياً علاقات القوى، بحيث بات الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بعدها غيره قبلها.

٢ ـ برهنت عملياً للقوى الدولية، الحريصة على مصالحها، أن إمكانية انتقال البلقان، بحروبه الإثنية والدينية، إلى الشرق الأوسط، هو احتمال جدي إذا لم تضغط بقوة من أجل سلام جدير باسمه.

٣ ـ أقنعت القطاع الواقعي من النخبة الإسرائيلية، بضرورة العودة الجدية إلى فعالية التسوية الأصلية، الأرض مقابل السلام، وهذا يعني منطقياً: إعادة المستوطنين إلى وطنهم الأم(!!) وتقديم حلول أكثر عقلانية وإنسانية لمأساة اللاجئين... والاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

ومن الضروري أن نلاحظ هنا أن هذا التقدير الإيجابي لنتائج الانتفاضة الفلسطينية من قبل العفيف الأخضر، قد تم في أشهرها الثلاثة الأولى، والتي تميزت بما يلي:

١ ـ اندلعت الانتفاضة في عهد حكومة إيهود باراك (العمالية)، وجرت عملية قمعها تحت إدارته وتحت إشرافه وأوامره.

٢ ـ كانت الانتفاضة الفلسطينية في أشهرها الأولى انتفاضة سلمية، ولم تلجأ إلى استخدام السلاح، بينما لجأت إسرائيل إلى استخدام العنف، ثم صعّدت استخدامها للعنف الذي وصف دولياً بأنه «استخدام مفرط للقوة». وسقط في عنف الاحتلال الإسرائيلي ١٠٦ شهداء في شهر واحد. ولم يتوان المسؤولون الإسرائيليون عن التصريح بأن هدفهم من «العنف المفرط» هو كسر الإرادة الفلسطينية.

٣ ـ عند هذه النقطة فقط، لجأت الانتفاضة الفلسطينية إلى الرد

باستخدام السلاح البسيط (مسدسات، بنادق)، للرد على السياسة الإسرائيلية المتعمدة بقتل عدد كبير من الفلسطينيين يومياً، وبهدف كسر إرادتهم السياسية. ولولا ذلك لكان من الممكن للقتل الإسرائيلي المتواصل أن يؤدي هدفه المنشود.

بالمقابل، لا بد أن نلاحظ أن العفيف الأخضر، وهو يسجل النتائج الإيجابية للانتفاضة، لم يتوان عن ذكر «مخاطر تواجه الانتفاضة» وتدعو في وقت مبكر إلى وقفها. والمخاطر التي تواجه الانتفاضة حسب رأيه (ومنذ الأشهر الثلاثة الأولى) تكمن في احتمالين:

١ ـ احتمال «أن تنزلق إلى العنف».

٢ ـ احتمال أن يقودها عرفات على هواه... أن يركب رأسه. (بداية مبكرة للحملة على عرفات)[٥].

ومع نهاية الشهر الثالث للانتفاضة، يدعو العفيف الأخضر صراحة إلى وقفها، بالرغم من إطنابه الشديد في تحديد النتائج الإيجابية والاستراتيجية التي حققتها. فهو يحذر من «تحويل الانتفاضة من وسيلة لتحقيق السلام إلى وثن معبود لذاته أو موظف في خدمة هدف بعيد المنال»[٦]. ويحدد في المقال نفسه الأسباب الداعية لوقف الانتفاضة بما يلي:

١ ـ إن معنويات الفلسطينيين ليست من فولاذ (الصبر، الحصار، الشهداء... إلخ).

---

(٥) مقالة سبق ذكرها بعنوان «الانتفاضة الفلسطينية مكاسب ومخاطر»، ١٢/ ١١/٢٠٠٠.

(٦) مقالة سبق ذكرها بعنوان «بشائر السلام ونذر الحرب»، ١٠/١٢/٢٠٠٠.

٢ ـ مظاهر التضامن العربي ـ الإسلامي تلاشت.
٣ ـ الإعلام العالمي تناساها... وما لا وجود له في الإعلام لا وجود له في الواقع.
٤ ـ غياب الوهج الإعلامي لا يبقي للانتفاضة من رسالة سوى تعميق الجروح، ومساعدة الأصوليين الإسلاميين واليهود.

ويستخلص العفيف الأخضر من هذه الأسباب أن «إيقاف الانتفاضة مؤقتاً، والعودة إليها عند الاقتضاء، أفضل من موتها في اليأس.

ويبرز من هذه النتيجة التي يصل إليها، تناقض واضح في منهج تعامل العفيف الأخضر مع الانتفاضة الفلسطينية، فهو يرى أنها حققت نتائج استراتيجية في أسابيع قليلة، وهو يدعو بالمقابل إلى ضرورة وقفها حتى لا تغرق في اليأس. من أين ينبع هذا التناقض؟ من الاعتقاد بأن على السلطة الفلسطينية أن تقبل العرض الإسرائيلي الذي قدمه إيهود باراك في كامب ديفيد ـ ٢، وأن تقبل العرض الأميركي الذي قدمه الرئيس بيل كلينتون (ورقة كلينتون)، وهو ما قامت الانتفاضة أصلاً بسببه، حين انكشفت للشعب الفلسطيني حقيقة التصور الإسرائيلي للحل النهائي والدائم. وهو يكشف عن ذلك صراحة في مقالة لاحقة فيقول إن «الكوابح الإيديولوجية لعبت بالتأكيد دوراً في رفض مقترحات كلينتون... وهو ما قاد إلى المأزق الحالي... وعدم التجاوب مع مقترحات كلينتون يندرج لاشعورياً في سياق الاستهتار بالزمن، وكذلك إهدار مكاسب الانتفاضة وهي مكاسب يمكن أن تذهب معها»[٧].

---

(٧) مقالة بعنوان «الخوف من السلام»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/١/٢١، العفيف الأخضر.

٨

الانتفاضة

مرحلة شارون:

وصل آرييل شارون (وحزب الليكود) إلى سدة السلطة في إسرائيل، بعد انتخابات الكنيست الخامس عشر، ملحقاً هزيمة بحزب العمل. وترافق وصوله إلى السلطة مع حرب الولايات المتحدة الأميركية ضد أفغانستان، وبروز نقطتي خلاف بين الإدارة الأميركية والعرب: النقطة الأولى رفض العرب الموافقة على مد الحرب ضد الإرهاب (حكم طالبان + تنظيم القاعدة) إلى خارج أفغانستان لتشمل دولاً إسلامية أخرى. النقطة الثانية، دعوة العرب إلى وضع تعريف محدد للإرهاب يستثني منه مقاومة الشعوب للاحتلال الأجنبي، ومقاومة الشعب الفلسطيني بالذات للاحتلال الإسرائيلي. وقد سايرت الولايات المتحدة هذا الطرح العربي إلى أن تبين لها أن حملتها العسكرية في أفغانستان قد أوشكت على النجاح، فانتقلت من التحالف مع العرب إلى الضغط عليهم، وتمثل

هذا الضغط في ثلاثة أمور:

١ ـ الحرص الأميركي على عدم التفريق بين إرهاب بن لادن والقاعدة، وبين المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، واعتبار هذه المقاومة إرهاباً تجب مقاومته كما يقاوم بن لادن.

٢ ـ الإعلان عن مواقف دعم سياسية علنية لحكومة شارون وحملاتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، وعلى أساس القول بأن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها.

٣ ـ البدء بشن حملة إعلامية مضادة على كل من مصر والسعودية، والدعوة إلى تغيير الأوضاع الداخلية فيهما، بدعوى أنهما دولتان منتجتان للإرهاب. وحين قامت السعودية في مؤتمر القمة في بيروت بنوع من المصالحة مع النظام العراقي لدفعه باتجاه قبول عودة المفتشين الدوليين، ازدادت الحملة الأميركية ضد السعودية بالذات، وتم الإيحاء لشارون بتصعيد حملته العسكرية ضد الانتفاضة الفلسطينية ومن دون أي عائق سياسي أو دبلوماسي، خلافاً لتاريخ طويل من علاقات الدعم الأميركي لإسرائيل كانت الولايات المتحدة تحرص خلالها على مراعاة الاعتبارات الدبلوماسية الدولية.

وبرزت هنا الدعوة الأميركية لإقصاء الرئيس ياسر عرفات، وضرورة قيام قيادة فلسطينية بديلة، تكون «نظيفة من الإرهاب» حسب التعبير الأميركي. وتبنت إسرائيل هذه الدعوة بشدة، وبدأت تحمّل السلطة الفلسطينية مسؤولية أية عملية فدائية تجري، سواء قامت بها الجماهير الفلسطينية بشكل عفوي رداً على العنف الإسرائيلي المتمادي، أو قامت بها فصائل فدائية معارضة للسلطة الفلسطينية أو

خارجة عن إرادتها (حماس ـ الجهاد)، وشددت إسرائيل بدورها على ضرورة إقصاء قيادة ياسر عرفات، وعلى الإعلان عن رفضها إجراء أية مفاوضات إلّا مع قيادة فلسطينية جديدة، وبعد أن تعمل هذه القيادة الجديدة على وقف الانتفاضة وكل أعمال المقاومة للاحتلال أولاً.

في هذا المناخ السياسي الأميركي والإسرائيلي، تغيرت لهجة العفيف الأخضر، فتبنى شن حملة ضد ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية، وغيّر من تقييمه للانتفاضة الفلسطينية، ولم يعد يتحدث عن تأثيراتها الإيجابية أو عن تعديلها لميزان القوى التفاوضي لصالح الفلسطينيين.

في أول مقالة له بعد نجاح شارون في الانتخابات، كتب العفيف الأخضر محللاً أسباب هذا النجاح[1]، فاعتبر أن الخوف الإسرائيلي هو السبب الأساسي، لأن «هاجس الأمن أنسى الإسرائيلي السلام». واعتبر هنا أن الانتفاضة الفلسطينية عامل أساسي من عوامل نجاح شارون، لأن «رد الفلسطينيين بالانتفاضة على فشل كامب ديفيد زاد الإسرائيليين خوفاً على خوف». وانطلاقاً من هذه اللحظة تغيرت لغة العفيف تجاه الانتفاضة، وبدأ يتحدث عن:

> «ما رافق الانتفاضة من غياب التنظيم، وتحرر الغرائز، والقتل الجماعي، فضلاً عن عمليات حرب العصابات، والعمليات الانتحارية، التي حولت السلام في نظر الرأي العام الإسرائيلي من وعد بالأمن إلى وعيد بالسيارات المفخخة».

---

(١) مقالة بعنوان «من ولماذا انتخب آريبل شارون». **الحياة**، لندن، ١٨/٢/٢٠٠١، العفيف الأخضر.

وبدأت في المقالة نفسها الحملة على القيادة الفلسطينية، فقال «في الواقع، المفاوض الفلسطيني هو عرفات، المنفرد بصناعة واتخاذ القرار، تماماً كصديقه صدام حسين، لذلك رفض نتائج مفاوضات طابا التي وافق عليها الوفد الفلسطيني، ونسف مشروع القمة مع باراك التي كانت ستكرس هذه النتائج في بيان موقع وملزم قانونياً، أو على الأقل معنوياً، للطرفين». وهو يتجرأ ويقول ذلك، بالرغم من أن الكتاب الإسرائيليين أجمعوا على أن مفاوضات طابا التي لم تنته، توقفت بأمر من باراك للوفد الإسرائيلي، ولامه بعضهم على ذلك بشدة. أما مشروع عقد قمة بين باراك وعرفات في تلك اللحظة فلم يرد ذكره إلا في خيال العفيف الأخضر. ومع انتهاء لغة التعاطف الأولية مع الانتفاضة الفلسطينية، بدأنا نقرأ لدى العفيف الأخضر في المقالة نفسها شتماً للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وللقيادات الفلسطينية والإسرائيلية، ومن نوع «من العبث ترك مصير المنطقة والعالم تحت رحمة شعوب ما زالت أسيرة غرائزها البدائية، وقيادات تقودها أهواؤها الدموية»، يستوي في ذلك لدى العفيف الأخضر، شارون الذي يقود احتلالاً بشعاً ضد شعب أعزل، وعرفات الذي يقود آخر ثورة في التاريخ للتخلص من احتلال أجنبي.

بدءاً من هذه المقالة، ستتصاعد الحملة في مقالات العفيف الأخضر، ضد الانتفاضة وضد القيادة الفلسطينية، وستسير هذه الحملة المزدوجة مواكبة للحملة الأميركية وللحملة الإسرائيلية في الاتجاه نفسه.

نقرأ في مقالة ثانية له[٢] «إحدى مشاكل أبو عمار، أنه ما زال

---

(٢) مقالة بعنوان «تجديد القيادة الفلسطينية ضروري لإدارة الصراع وحله»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/٤/١، العفيف الأخضر.

منتشياً بثقافة الحرب الباردة، وخاصة الكفاح المسلح الذي ازدهر في ظلها». ينسى العفيف الأخضر هنا أن عرفات منخرط في عملية التسوية السياسية منذ العام ١٩٩١، وهو يعتبر أن أبا عمار «ضحية لعصاب الفشل، فكلما اقترب من تحقيق الدولة الفلسطينية ارتكب لا شعورياً(؟؟) خطأ ما يعيده إلى نقطة الانطلاق». وهو يتساءل ما العمل، ويرفض فكرة إقالة عرفات، لأن ذلك «سيناريو ذو مجاهيل عديدة، وقد يؤدي إلى حرب أهلية»، ويفضل على ذلك سيناريو آخر بتشكيل «حكومة وحدة وطنية على الطريقة الإسرائيلية يشارك بها فلسطينيو الشتات والداخل على قدم المساواة... ولأن تجديد النخبة السياسية الفلسطينية لم يعد يحتمل التأخير». ولكن هذا التحليل الذي يبدو إيجابياً ما يلبث أن يغرق في السلبية المطلقة بعد أيام فقط، إذ يكتب العفيف الأخضر في مقالة جديدة[٣] «ليست القيادة الفلسطينية بدورها جاهزة للسلام»، والنخبة الفلسطينية أيضاً عاجزة «وعدم نضج النخبة الفلسطينية للسلام يتجلى أيضاً، وعلى نحو مأساوي، في عجزها عن تصحيح مسار قيادة عرفات أو إنتاج قيادة بديلة». ولكن ما هو سبب غياب هذا النضج عن القيادة الفلسطينية وعن النخبة الفلسطينية؟ السبب هو أنها لم تقبل الخطة الإسرائيلية في كامب ديفيد، ولم تقبل الخطة الأميركية للرئيس كلينتون، ولو أنها رضخت وقبلت دولة مجزأة إلى كانتونات، ومن دون سيادة، ومن دون حدود، ومن دون القدس، ومن دون المسجد الأقصى، ومن دون عودة اللاجئين، لكانت القيادة الفلسطينية في ذروة النضج. يقول العفيف الأخضر: أخفقت القيادة الفلسطينية «في اغتنام ما عرضه عليها باراك في

---

(٣) مقالة بعنوان «افتقاد الشرق الأوسط إلى الجرأة السياسية ......»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/٤/٢٢، العفيف الأخضر.

كامب ديفيد، وكلينتون في مقترحاته»، وينسى العفيف الأخضر هنا أنه لو قبل عرفات مقترحات باراك في كامب ديفيد، لما كانت محاولات التحسين في مقترحات كلينتون، ولو قبل مقترحات كلينتون لما كانت مقترحات التحسين الإسرائيلية في مفاوضات طابا. وهو نفسه بشرنا بأن الأمور لن تكون بعد اندلاع الانتفاضة كما كانت قبلها. فمن هو المخطىء إذاً: عرفات أم العفيف الأخضر؟.

إن نقد العفيف الأخضر لعرفات يترافق مع مديح لا مثيل له لشمعون بيريز(٤)، راعي القنبلة الذرية الإسرائيلية، وسفاح مجزرة قانا، وشريك شارون في قمع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومسوّق شارون وسياسته في الساحة الدولية. ويوجه العفيف الأخضر رسالة مفتوحة إلى بيريز يقول فيها «منذ أوسلو، اعتبرناك أنت وإسحق رابين استثناء من النخبة الشرق أوسطية المأزومة، التي لا تكاد تضم بين صفوفها إلا نموذجين سائدين: صدام حسين وعرفات». ويقول فيها «إني أعتبرك منذ أوسلو أفضل سياسي شرق أوسطي، وأتمنى أن تبقى كذلك». ولكن ما هو رأي العفيف الأخضر الآن، وبعد كل ما فعله بيريز لحماية شارون؟ لقد وصف كاتب إسرائيلي بيريز بأنه العجلة الخامسة في عربة شارون، فهل لا يزال العفيف الأخضر معجباً ببطله بعد أن تحول إلى عجلة خامسة في جر عربة شارون؟

وبسرعة ينتقل العفيف الأخضر، من الموقف المطالب بتجديد دم القيادة الفلسطينية، إلى موقف يطالب بتغيير القيادة الفلسطينية. لقد

---

(٤) مقالة بعنوان «رسالة مفتوحة إلى شمعون بيريز ......»، **الحياة**، لندن، ٦/ ٢٠٠١/٥، العفيف الأخضر.

سبقه إلى هذا المطلب الأميركيون والإسرائيليون، وها هو يلحق نفسه كي لا يتخلف عن الركب، فيكتب مقالة جديدة تنسف مقالته السابقة ويقول فيها «حان الوقت لتكون للفلسطينيين قيادة معتدلة جديدة»[٥]، وهو يناشد الولايات المتحدة أن تعمل على ولادة هذه القيادة الجديدة، لتبادر إلى إعلان مشروع سياسي يقبل خطة الرئيس الأميركي بيل كلينتون. يقول[٦]:

«تستطيع الولايات المتحدة تشجيع المعتدلين الفلسطينيين داخل وخارج قيادة عرفات، بتقديم مشروع سلام ذي صدقية، يتبنى مقترحات كلينتون عن الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، وتفاهمات طابا عن حل واقعي لمأساة اللاجئين».

وبسرعة يتنازل العفيف الأخضر عن مطلب (دولة فلسطينية قابلة للحياة)، ويدعو إلى قبول دولة فلسطينية من دون سيادة. يتنازل حتى عن (فهمه) لمقترحات كلينتون، ويتبنى طرح إسرائيل ومشاريعها. يتحدث العفيف الأخضر عن حلمين وهميين: حلم الإسلاميين باسترداد فلسطين كلها، وحلم قيادة السلطة الفلسطينية بإقامة دولة كاملة السيادة، يقول[٧] «هذان الحلمان وهميان، لأنهما لا يندرجان في سياق الممكن التاريخي إقليمياً ودولياً». وهو يؤكد من أجل تدعيم وجهة نظره، أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية فشلت

---

(٥) مقالة بعنوان «رجاء لا تفوتوا فرصة السلام الأخيرة»، **الحياة**، لندن، ١/٧/ ٢٠٠١، العفيف الأخضر.

(٦) مقالة بعنوان «لعبة الاستراتيجيات المتواجهة في الشرق الأوسط»، **الحياة**، لندن، ٨/٧/٢٠٠١، العفيف الأخضر.

(٧) مقالة بعنوان «أخذ الدروس من فشل الانتفاضة الفلسطينية»، **الحياة**، لندن، ٧/١٠/٢٠٠١، العفيف الأخضر.

في تحقيق ما نجحت به الانتفاضة الأولى، ويؤكد من عنده، أن الانتفاضة الثانية «لم يكن مرغوباً فيها إقليمياً، ثم إن الشارع العربي تخلى عنها... أما الشارع الفلسطيني فقد اشتكى من العواقب الأمنية والاقتصادية التي جرتها عليه». ويخلص إلى نتيجة تقول إن الانتفاضة بعد عام من قيامها كانت «خسارة صافية».

من أين يستخلص العفيف الأخضر حججه؟ كيف يستنتج أن الانتفاضة لم تكن مرغوباً فيها إقليمياً؟ وهل نسي أن القمة العربية هي التي اتخذت بالإجماع قراراً بتمويل الانتفاضة الفلسطينية، خلافاً للدعوة الأميركية بوقفها، حين أسست في قمة القاهرة صندوق المليار دولار؟

وكيف يستنتج العفيف الأخضر أن الشارع العربي تخلى عن الانتفاضة؟ هل لأن المظاهرات توقفت؟ ولكن لم لا يستطيع أن يلاحظ أن توقف المظاهرات قد تحول إلى عمل شعبي منظم يتم فيه جمع المساعدات الشعبية وتحويلها لدعم شعب الانتفاضة؟ ثم ألا يستطيع العفيف الأخضر أن يلاحظ تنامي الدعم الدولي للانتفاضة، والذي يعبر عن نفسه بالعمل المنظم الذي تقوم به هيئات أوروبية لإرسال موجات بشرية، بشكل دائم ومتصل، تذهب إلى مناطق الاشتباكات، وتضع نفسها كحاجز بشري يصد هجمات الاحتلال الإسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين؟ لقد أربكت هذه الظاهرة الأوروبية إسرائيل، وكثيراً ما قامت بمنعهم من الدخول عبر المطارات، أو قامت باعتقالهم وطردهم، مع ما يرافق ذلك من سوء سمعة تصيبها على امتداد العالم. إن العفيف الأخضر لا يرى كل هذا، وهو منشغل فقط بإدانة الانتفاضة، لأن ظاهرة العمليات الاستشهادية برزت فيها، فصب نقمته على

«عنف» الفلسطينيين، ولم يعد يذكر بشيء عنف الاحتلال الإسرائيلي ومجازره.

وبعد أن يغرق العفيف الأخضر في شتم الانتفاضة وإعلان فشلها، يحاول أن يستنجد ببعض المواقف الفلسطينية، فلا يجد ما يستنجد به سوى مواقف الدكتور (سري نسيبه) الذي يدعو إلى التنازل عن حق العودة فيقول[٨] «تصريحات سري نسيبه تنم عن شجاعة سياسية من طراز بورقيبي، لا تتردد في كسر المحرمات الغيبية عن حق العودة».

وهو يحرض قيادات السلطة الفلسطينية على «تقديم استقالة جماعية مرفقة ببرنامج سياسي مقبول دولياً لإحراج عرفات».
استقالة جماعية... يا له من حل.

يختتم العفيف الأخضر كتاباته في نهاية العام ٢٠٠١، واصفاً الانتفاضة الفلسطينية بأنها «التاريخ المشؤوم»، وأنها «قد تدخل التاريخ تحت اسم: النكبة الثانية».ولكن لنكن موضوعيين ولنحاول أن نجد للعفيف الأخضر أسباباً مخففة لعملية الاغتصاب الفكري التي يمارسها (وهذا بسبب إصراره على تطبيق نظرية التحليل النفسي)، فنقول معه بأن سبب وقوفه ضد الانتفاضة يعود إلى رفضه للعمليات الاستشهادية التي مارستها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، ونقول معه أيضاً أن من حقه فكرياً وسياسياً وإنسانياً، أن يكون ضد هذه العمليات. ولكن العفيف الأخضر لا يترك لنا فرصة لنقف إلى جانبه، فها هو يعدد بنفسه الأطراف التي يعتبرها

---

(٨) مقالة بعنوان «ماذا لو استقال الرسميون الفلسطينيون ....»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/١١/١٨، العفيف الأخضر.

مسؤولة عن إطلاق الانتفاضة بدلاً من التمسك بمقترحات الرئيس الأميركي كلينتون والبناء عليها، فيقول[٩]:

«من المسؤول عن هذه الكارثة؟ القيادة الفلسطينية التي خططت لهذه الانتفاضة... النخبة الفلسطينية (التي هي) جزء من النخبة العربية ـ الإسلامية غير المعاصرة لعصرها... مروان البرغوثي قائد الانتفاضة إياها».

وهكذا فأينما تلفّت العفيف الأخضر لا يرى حوله إلا فلسطينيين مخطئين، وخطأهم أنهم يقاومون الاحتلال الإسرائيلي، وخطأهم أنهم يرفضون المقترحات الأميركية للتسوية السياسية. وهذا هو جوهر نقد العفيف الأخضر للانتفاضة الفلسطينية، ومهما تفنن بعد ذلك في إيراد الأسباب والحجج.

إن حماس والجهاد مخطئان لأنهما يقومان بعمليات استشهادية.
والسلطة الفلسطينية مخطئة لأنها خططت للانتفاضة.
والنخبة الفلسطينية مخطئة لأنها ترفض توليد قيادة جديدة مدجنة.

والأسير مروان برغوثي مخطيء لأنه نزل إلى الشارع ليشارك في قيادة الانتفاضة. ولم يغفر له لدى العفيف الأخضر، أن العديد من الكتاب الإسرائيليين كتبوا ينتقدون عملية اعتقاله، وقالوا: ما الجدوى من اعتقال كادر يؤمن بالتفاوض من أجل تسوية سياسية، وتساءلوا: من سنفاوض إذا اعتقلنا مروان البرغوثي وأدنّاه؟
ولا نعثر في كل هذه القائمة على خطأ إسرائيلي واحد.

---

(٩) مقالة بعنوان «الشعب الفلسطيني مريض بقياداته»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠١/١٢/٢٣، العفيف الأخضر.

٩

هجاء الثوار
(الدعوة لقبول المحتلين/نظرية في الاستسلام)

ينتقد العفيف الأخضر وقوف الشعب الفلسطيني في وجه إسرائيل. ينتقد وقوف الانتفاضة الفلسطينية في وجه الاحتلال. يدعونا إلى نبذ فكرة الثورة وإلى ضرورة التماهي مع العدو الإسرائيلي والأميركي. يحثنا على التخلي عن هويتنا ويشجعنا على التراجع والتنازل أمام المحتل والقبول به فوق أرضنا. أحيانا .... يبرر العفيف الأخضر دعوته هذه بتوازن القوى، ولكنه يذهب في النهاية إلى جوهر الموقف الذي يبشر بقبول المستعمر والرضوخ له، ويحول هذه الدعوة إلى نظرية سياسية ثابتة، ويغمز من قناة كل من يعارض هذه النظرية باعتباره مفرّطاً في أرض الوطن (وليس العكس)، منتقلاً من الجزائر إلى مصر إلى فلسطين.

يقول العفيف الأخضر شارحاً نظريته في الاستسلام «الأمير عبد

القادر الجزائري كان مسؤولاً عن هزيمة شعبه أمام الاحتلال الفرنسي، عندما فضل بفتوى من مفتي فاس، الخيار الانتحاري، أي الجهاد حتى آخر راشد، رافضاً عرض اقتسام الجزائر مع المحتلين، في انتظار أيام أفضل لاسترداد الشطر المغتصب بأقل التكاليف الممكنة»[١].

ويقول العفيف الأخضر «وبدوره عرابي اختار المقاومة اليائسة على مفاوضة المحتلين (البريطانيين) للحد من الخسائر»[٢].

ويقول العفيف الأخضر «مزق عرفات مقترحات (الرئيس الأميركي) كلينتون، ممتطياً الانتفاضة الانتحارية ليقود شعبه إلى الطريق المسدود»[٣].

وانطلاقاً من هذه الجردة التاريخية التي تمتد على ما يقارب المائتي عام، وبالانتقال من بلد إلى بلد من دون بحث في ظروف ذلك البلد وعوامل انطلاق ثورته، يتجاوز العفيف الأخضر نطاق الحديث في (السياسة) التي يقدسها، ليجعل من رفض الثورة نظرية قائمة بذاتها، وليجعل من عروض المستعمر هبة يجب السعي إليها، وتقديم التضحيات والتراجعات من أجل الحصول على نعمها. فما دامت فرنسا قد احتلت كل أرض الجزائر فلماذا لا نقبل نصف الأرض في الجبال العالية والصحراء القاحلة، ونترك لهم الساحل وسهوله وموانئه ومدنه فقط؟ أية حماقة تلك التي دعت الأمير عبد

---

(١) مقالة بعنوان «لماذا ينتظرنا فلسطينيين وعرباً مستقبل أكثر بؤساً؟»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٧/٢١، العفيف الأخضر.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

القادر الجزائري لكي يرفض هذا العرض المغري؟ ألم يكن يعرف أنه سينهزم أمام فرنسا العظيمة وأمام جيوشها الجرارة؟ ألم يكن يفهم أنه بوقوفه أمام فرنسا يقف في وجه «الحداثة» التي كانت تمثلها في ذلك الزمن؟[٤].

وإذا كان الأمير عبد القادر الجزائري مداناً في نظر العفيف الأخضر لأنه لم يقبل التنازل عن نصف وطنه، فإن إدانته لأحمد عرابي تتم من دون وجود مساومة استعمارية على نصف أرض الوطن، فأحمد عرابي كان وزيراً للدفاع في بلده في وزارة اللواء محمود سامي البارودي، وتزعم عام ١٨٨٢ ثورة الجيش المصري للقضاء على تفشي النفوذ الأجنبي في عهد الخديوي توفيق، وكانت ثورته في البداية محاولة إنقاذ داخلية، ثم قامت بريطانيا بحملتها الاستعمارية لاحتلال مصر، فقاد جيش بلاده ضد عملية الاحتلال، وقد نجح في بعض المواجهات ولكنه خسر الحرب في النهاية، فحكم بالإعدام ونفي إلى جزيرة سيلان، ولم يعد إلى مصر إلا في العام ١٩٠١. يختصر العفيف الأخضر التاريخ كله بجملة واحدة تقول «اختار المقاومة اليائسة على مفاوضة المحتلين للحد من الخسائر».
كان مطلوباً إذاً من أحمد عرابي، وهو العسكري ووزير الدفاع والثائر على تفشي النفوذ الأجنبي، أن يقبل رسمياً وبإرادته الاحتلال البريطاني لمصر، وأن يوقع مع القوات الغازية صك القبول

---

(٤) عبد القادر الجزائري (١٨٠٧ ـ ١٨٨٣). زعيم جزائري، نودي به أميراً عام ١٨٣٢، فنادى بمحاربة الفرنسيين، وانتصر عليهم في عدة معارك حتى العام ١٨٤٢. اضطر إلى التسليم عام ١٨٤٧ فنفي إلى فرنسا حتى ١٨٥٢، ثم أطلق نابليون الثالث سراحه، فرحل إلى دمشق عام ١٨٥٥ حيث توفي. (احتل الفرنسيون الجزائر عام ١٨٣٠).

المصري بالاستعمار والترحيب به وإعطائه الشرعية الكاملة. وهذا ما لم يفعله عرابي فاستحق لعنات العفيف الأخضر، ولو أنه لعب دور الوزير العلقمي(٥)، وسهّل دخول (المغول) إلى عاصمة بلده، لنال من العفيف الأخضر المديح والثناء. ولكن أحمد عرابي تحول بسبب ثورته ومقاومته للاحتلال إلى هرم سياسي من أهرام مصر، وإلى نموذج للوطنية التي تسهم في لحمة الشعب المصري حتى الآن، ولو أنه فعل كما ينظّر العفيف الأخضر لعاش ومات مرذولاً، ولرماه الناس إلى مزبلة التاريخ.

أما ياسر عرفات، فإن إدانة العفيف الأخضر له تأتي في بضع كلمات «مزق مقترحات كلينتون، ممتطياً الانتفاضة الانتحارية، ليقود شعبه إلى الطريق المسدود». ولكن ها نحن نرى إدانة مرتبطة بحدث سياسي محدد «رفض مقترحات كلينتون»، ومع أن التهمة بحد ذاتها مرفوضة، لأن مقترحات كلينتون شديدة الانحياز لإسرائيل، ولا تلبي الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني(٦)، إلا أننا حين ندقق في موقف العفيف الأخضر المعادي لعرفات، نجد أن السبب لا يتعلق بهذا «الخطأ السياسي»، بل يمتد إلى ما هو أشمل وأعمق، يمتد إلى إدانة فكرة الثورة المسلحة الفلسطينية، بدءاً من الثورة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩٣٦، وانتهاء بمواجهة الثورة الفلسطينية الشجاعة للهجمة الإسرائيلية على لبنان

---

(٥) ابن العلقمي، محمد بن أحمد (١١٩٧ - ١٢٥٨)، وزير الخليفة العباسي المستعصم بالله. مالأ المغول على غزو بغداد، تولى الوزارة لهولاكو لمدة قصيرة، مات ودفن في بغداد بعد أشهر من خيانته.

(٦) راجع كتاب **الخداع الإسرائيلي/ رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢، بلال الحسن.

وعاصمته بيروت عام ١٩٨٢. العفيف الأخضر يدين «مبدأ» الثورة المسلحة الفلسطينية، فهي خاطئة منذ البداية، وليس لأن عرفات رفض مقترحات كلينتون الإيجابية حسب وصفه. يقول العفيف الأخضر متباهياً «نحن الذين طالما حللنا مخاطر الكفاح المسلح على الشعب الفلسطيني سواء في فلسطين ١٩٣٦، أو في الأردن ١٩٧٠، أو في لبنان ١٩٨٢»(٧).

(٧) مقالة بعنوان «بشائر انقلاب في الفكر الاستراتيجي الفلسطيني»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٨/١١، العفيف الأخضر.

الفصل الخامس

المطالبة بتنحية عرفات

١

الحملة ضد عرفات
(من شارون إلى بوش إلى المثقفين العرب)

عملت إسرائيل في سياق الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال، على إسقاط القيادة الفلسطينية والتخلص منها، ورفعت الشعار القائل بأن ياسر عرفات يدعم الإرهاب، ولذلك فإنه ليس شريكاً، ولن يكون شريكاً في عملية التسوية السسياسية مع إسرائيل. وكان الموقف الأميركي خلال ذلك يدعو الطرفين إلى نبذ «العنف» والعودة إلى طاولة التفاوض. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ طرأ تغير نوعي على الموقف الأميركي، فأطلقت الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب في أفغانستان، وأعلنت أنها ترفض وتعادي أي استعمال للعنف من أجل تحقيق أهداف سياسية. ومع أن العرب ساندوا واشنطن في حربها ضد الإرهاب (القاعدة ونظام طالبان)، إلا أنهم رفضوا المفهوم الأميركي لمقاومة الإرهاب الذي يساوي بين الإرهاب وبين مقاومة الاحتلال ويعتبرهما عملاً من

طينة واحدة، بينما أيدت إسرائيل المفهوم الأميركي وبدأت تصور معركة الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال إرهاباً، وبدأت تصور قمعها لانتفاضة الشعب الفلسطيني على أنها مقاومة للإرهاب، كما بدأت تصور معركتها ضد «الإرهاب» الفلسطيني على أنها جزء من المعركة الأميركية ضد الإرهاب العالمي.

تغير الموقف الأميركي بعد انتهاء الحرب في أفغانستان، وبدأت تظهر علامات انزعاج من التحفظات العربية على تعريفها «الشامل» للإرهاب، وعبرت عن ذلك بمزيد من الدعم لإسرائيل، والذي اتخذ في البداية مظهر الدعم فقط، ثم تحول إلى موقف سياسي معلن هو الأول من نوعه في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي. أعلنت واشنطن ولأول مرة أن الفلسطينيين على خطأ وأن الإسرائيليين على صواب، وأعلنت أن مقاومة الفلسطينيين للاحتلال موقف خاطىء وإرهابي، وأن الإسرائيليين محقّون في قمعهم لأنهم يدافعون عن أنفسهم وعن أمنهم. وكانت العمليات الاستشهادية الفلسطينية هي ما استندت إليه واشنطن في تبرير موقفها. وفي سياق هذا التحول في الموقف الأميركي، قامت إسرائيل بفرض الحصار الأول على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقره في رام الله (من ٣/٢٩ ـ ٢٠٠٢/٤/٢٩)، وبدأت تعلن أنه إذا غادر فلن تسمح له بالعودة، بينما كانت تمارس على الأرض تدميراً منهجياً لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

في ظل هذه التطورات السياسية كانت كتابات العفيف الأخضر عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تسير بشكل متناغم مع الموقف الأميركي ـ الإسرائيلي، فبدأت هادئة مترددة حذرة وانتهت صريحة بالدعوة للتخلص من عرفات. كتب في البداية يقول:

«اقتنع أصحاب القرار الدولي الآن بتحليل المخابرات الإسرائيلية القائل بأن إزاحة عرفات لن تترك فراغاً سياسياً... والمشكلة المركزية في نظري ليست خلافة عرفات الشخص بل خلافة اللاسياسة العرفاتية بسياسة واقعية»[١].

وفي الوقت الذي كان فيه عرفات تحت الحصار الإسرائيلي (الأول)، كتب العفيف الأخضر كاشفاً هدف إسرائيل من هذا الحصار فقال:

«مشروع طرد عرفات يراد منه ضرب عصفورين بحجر واحد: الأول إذلال الفلسطينيين... واستقطاب قيادة فلسطينية بديلة تقبل طوعاً أو كرهاً سلام الإذعان بديلاً لسلام الشجعان»[٢].

وبرزت في هذه المرحلة الدعوة لإنجاز إصلاحات فلسطينية داخلية. بدأت الدعوة فلسطينية من داخل المجلس التشريعي الفلسطيني، ومن أجل تطوير عمل السلطة، وعمل الانتفاضة، لمواجهة الأوضاع المتأزمة بفاعلية أكبر، وكان من بين المطالب الإصلاحية الفلسطينية استحداث منصب لرئيس الوزراء يشارك الرئيس ياسر عرفات في مسؤوليات إدارة سلطة الحكم الذاتي. وتبنت إسرائيل من جانبها مطلب الإصلاح الفلسطيني، ولكنها أعطته ترجمة مفادها: إقصاء الرئيس عرفات، وقمع «الإرهاب» الفلسطيني ممثلاً بنشاطات الانتفاضة المسلحة. وبرزت أيضاً إشارات أميركية غامضة تطالب بالإصلاح الفلسطيني من دون تحديد لمضمونه، إلى أن ألقى الرئيس

---

(١) مقالة بعنوان «من أجل سياسة فلسطينية واقعية»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/١/٦، العفيف الأخضر.

(٢) مقالة بعنوان « فرض الحل على إسرائيل وأميركا»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٤/٢١، العفيف الأخضر.

جورج بوش خطاباً خصصه لقضية (الشرق الأوسط)، وتحدث فيه عن الإصلاح الفلسطيني المطلوب كشرط لا بد منه لإنجاز حل سياسي مع إسرائيل، وجعل بوش من تغيير القيادة الفلسطينية المدخل الأساسي لهذا الإصلاح، ولكن من دون أن يذكر الرئيس ياسر عرفات بالإسم. قال الرئيس جورج بوش في خطابه(٣):

* المواطنون الإسرائيليون سيستمرون في أن يكونوا ضحية إرهابيين، وهكذا فإن إسرائيل ستستمر في الدفاع عن نفسها.

* إن السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة كي يكون بالإمكان ولادة دولة فلسطينية، وإني أهيب بالشعب الفلسطيني أن ينتخب قادة جدداً، قادة لا تكون سمعتهم ملطخة بالإرهاب.

* وعندما يكون للشعب الفلسطيني قادة جدد، ومؤسسات جديدة، وترتيبات أمنية جديدة مع جيرانه، ستدعم الولايات المتحدة إنشاء دولة فلسطينية تكون حدودها وبعض نواحي سيادتها مؤقتة، إلى أن تحل كجزء من تسوية نهائية في الشرق الأوسط.

* الدولة الفلسطينية لن تولد بالإرهاب، إنها ستبنى بالإصلاح... فالإصلاح الحقيقي يتطلب مؤسسات سياسية واقتصادية جديدة كلياً، ترتكز على الديموقراطية واقتصاد السوق وإجراءات ضد الإرهاب.

* إن دولة فلسطينية لن تستطيع أن تخدم مواطنيها إلّا بدستور

---

(٣) مقتطفات من «نص خطاب الرئيس بوش عن الشرق الأوسط»، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢. نقلا عن موقع وزارة الخارجية الأميركية على الانترتيت.

جديد يفصل بين سلطات الحكومة... والوزراء في الحكومة بحاجة إلى سلطة خاصة بهم وإلى استقلالية كي يحكموا بفعالية.

* إن السلطات الفلسطينية اليوم تشجع الإرهاب ولا تكافحه، وهذا غير مقبول. والولايات المتحدة لن تؤيد إنشاء دولة فلسطينية إلى أن يشارك قادتها في كفاح متواصل ضد الإرهابيين ويفككوا بنيتهم التحتية، وسيتطلب هذا جهداً بمراقبة خارجية لإعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

* سنساعد الفلسطينيين على تنظيم ومراقبة انتخابات محلية على أن تعقبها انتخابات وطنية.

وفي اليوم نفسه الذي ألقى فيه الرئيس الأميركي خطابه هذا، عقد «مسؤول أميركي كبير» لم يتم ذكر اسمه، اجتماعاً مغلقاً مع الصحافيين الأميركيين لشرح خطاب الرئيس[٤]، ركز فيه الصحافيون على نقطة أساسية تتعلق بـ «استبدال عرفات»، وقد سأل الصحافيون المسؤول سبع مرات ما إذا كان مطلب تغيير القيادة يعني تغيير الرئيس ياسر عرفات فلم يقدم إجابة واضحة أو مباشرة، وكرر سبع مرات إجابة تقول:

«إن الأمر لا يتعلق بشخص بمفرده... إنه يتعلق ببروز قيادة جاهزة للتعامل مع هذه المشاكل... هناك قادة فلسطينيون وهناك طاقة للإصلاح في الأراضي الفلسطينية وأعتقد بأننا نريد تشجيعها... إلخ».

---

(٤) نشرت مقتطفات من تصريحات المسؤول بعد خطاب الرئيس، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، في موقع وزارة الخارجية الأميركية على الإنترنيت.

وأجرى كولن باول وزير الخارجية الأميركية في اليوم التالي، مقابلة مع البرنامج الصباحي لهيئة الإذاعة القومية، تحدث فيه عن خطاب الرئيس، وعن الحاجة إلى قيادة فلسطينية جديدة، وما إذا كان ذلك يعني إقصاء الرئيس ياسر عرفات، فقدم إجابة تقترب من هذه الرغبة من دون أن تحسم فيها، قال[٥] «ينبغي على الشعب الفلسطيني أن ينتخب قيادة جديدة، ويجد قيادة جديدة». وحين سئل سؤالاً مباشراً عن إمكان إعادة انتخاب ياسر عرفات قال «حسناً، سنتعامل مع الظروف كما نجدها».

ولا بد من أن نلاحظ هنا، أن الرئيس ياسر عرفات أعلن فور إذاعة خطاب الرئيس بوش، أنه يوافق على ما ورد فيه[٦].

ما أن تم إطلاق هذه الحملة، الإسرائيلية أولاً ثم الأميركية، الداعية إلى تغيير القيادة الفلسطينية، حتى وُجد مثقفون عرب جاهزون لتبني هذه الحملة وتقديم التبريرات النظرية لها.

---

(٥) نقلاً عن موقع وزارة الخارجية الأميركية على الإنترنيت، ٢٠٠٢/٦/٢٥.

(٦) نقلاً عن وكالة «وفا» الفلسطينية الرسمية، ٢٠٠٢/٦/٢٥.

٢

صوت مفاجىء
(خالد الحروب)

بادر الكاتب الفلسطيني خالد الحروب إلى تدشين الحملة الداعية إلى ضرورة التخلص من ياسر عرفات. وخالد الحروب متمرس في العمل السياسي الفلسطيني داخل حركة حماس، قبل أن يغادر مواقعها إلى العمل البحثي في جامعة كمبريدج، وإلى تلفزيون الجزيرة. ولأنه متمرس في العمل السياسي، وعارف بحرارة المناخ النضالي الفلسطيني، فقد أدرك أنه لا يمكن مهاجمة القيادة الفلسطينية والدعوة إلى تغييرها إلّا من على يسارها، وعلى قاعدة إدانتها واتهامها بالتواطؤ ضد أهداف الشعب الفلسطيني. وهو يظن ببراءة لا تناسبه، أنه إذا ما اتهم القيادة بالتواطؤ والتخاذل فقد ضمن «الوطنية» لموقفه. الشيء الذي لم يدركه خالد الحروب أن هذا الأسلوب في الترويج لموقف سياسي ما، مارسه الكثيرون قبله، فآلاف التروتسكيين قضوا حياتهم في مهاجمة الاتحاد السوفياتي على أنه معاد لمصالح الطبقة العاملة، ومنهم تروتسكيّو الولايات

المتحدة الأميركية الذين انتهى المطاف ببعضهم منظرين لليمين المتطرف في الحزب الجمهوري الحاكم الآن في البيت الأبيض. وآلاف اليساريين المتطرفين في حركة اليسار الجديد في فرنسا (١٩٦٨)، انتهى المطاف ببعض زعمائهم منظرين للفكر اليميني، واحتل بعضهم مواقع التنظير للحركة الصهيونية. أن تكون في الموقف المتطرف لا يعني بالضرورة أنك في الموقف الصواب، وربما كانت تجربة الإسلاميين المتطرفين، من حركة «التكفير والهجرة» إلى تنظيم «القاعدة» أبرز شاهد على ذلك.

ولكن خالد الحروب، المثقف الإسلامي أولاً، ثم المثقف الليبرالي فيما بعد، اختار هذا الأسلوب «القديم» لإعلان موقفه الداعي إلى التخلص من ياسر عرفات[١].

كتب خالد الحروب قائلاً[٢]:

* إن المطالبات الإسرائيلية والأميركية بتنحية الرئيس عرفات ليست

---

(١) باستثناء الموقف من قضية تغيير القيادة الفلسطينية والتخلص من الرئيس ياسر عرفات، لا يمكن إدراج الكاتب خالد الحروب في إطار الترويج لثقافة الاستسلام بمضمونها الإسرائيلي أو الأميركي، ولديه كتابات عديدة تنتقد تلك التوجهات. (المؤلف).

(٢) مقالة بعنوان «على الرئيس ياسر عرفات التنحي وهذه هي الأسباب»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٥/٣٠، خالد الحروب. (وكانت هذه المقالة هي الأولى في حوار أدارته صفحة «أفكار» في جريدة **الحياة**، وجاء في تقديم الحوار «دعوات آرييل شارون المتكررة للتخلص من ياسر عرفات أو تهميشه على الأقل، تدفع إلى التمسك بالرئيس الرمز، لكنها لم تمنع أصواتاً فلسطينية من طرح نقاش حول سياسات عرفات وصولاً إلى دعوته للاستقالة».

حقيقية، بل هي مناورات إعلامية وسياسية لها أهداف لئيمة تتلخص في الضغط عليه من أجل ابتزاز المزيد من التنازلات.

* تلاحقت (مؤخراً) سلسلة من الصفقات التفريطية المدهشة في فترة قصيرة جداً يتحمل مسؤوليتها عرفات:

- القبول بحل لجنة التحقيق في مخيم جنين مقابل فك الحصار عن مقر قيادة عرفات في رام الله.
- محاكمة المناضلين الذين قتلوا رحبعام زئيفي (وزير السياحة الإسرائيلي) والقبول بخضوعهم لسجانين بريطانيين وأميركيين.
- إبعاد مناضلين فلسطينيين إلى خارج فلسطين.
- القبول بإدانة عمليات المقاومة الفلسطينية في شكل مشين ينزع الشرعية عن النضال الفلسطيني.

* ياسر عرفات هو الشخص الوحيد، ربما على وجه الأرض، الذي يملك القدرة على إحداث تغيير جوهري في بوصلة الأهداف الوطنية الفلسطينية ويتسامح معه الشعب الفلسطيني.

* التنازلات الواردة أعلاه ليست سوى مقدمة لسلسلة من التفريطات المريرة سنراها في المستقبل القريب إن بقيت الحال الرئاسية على وضعها، وهي كلها تنازلات تقضم من الحقوق الوطنية الفلسطينية شيئاً فشيئاً، وتميع الأهداف الوطنية السياسية.

* هذا يطرح وبلا مواربة السؤال القاسي الآتي: إما الدفاع عن بقاء الرئيس عرفات في السلطة، وكرئيس لها، والتفريط بالحقوق الفلسطينية، وإما الدفاع عن الحقوق الفلسطينية والطلب من الرئيس عرفات التنحي... هل غياب عرفات في مصلحة الحقوق الفلسطينية؟ نعم.

ثمة قناعة في أوساط الإسرائيليين والأميركيين، ليست بعيدة من الحقيقة، تقول إن خصمهم مستعد للذهاب إلى آخر الشوط مقابل ألا يخرج من اللعبة. ليس هناك أي مصلحة لفلسطين وشعبها إن بقي عرفات داخل اللعبة وخرجت الحقوق الفلسطينية منها.

هذه هي أبرز الأفكار التي وردت في مقالة خالد الحروب، الداعي إلى تنحي عرفات، في اللحظة التي تبنت فيها إسرائيل هذا المطلب، وفي اللحظة التي مارست فيها الولايات المتحدة وقف الاتصالات مع عرفات (قبل الإعلان الرسمي عن تغيير القيادة)، فهل تستند هذه الأفكار إلى ركائز صلبة؟

لقد أخطأ خالد الحروب في توقيت طرح أفكاره عن «الصفقات التفريطية» للرئيس ياسر عرفات، فلو كتب ذلك في عامي ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠، أي في فترة مفاوضات اتفاقات أوسلو وما رافقها من تنازلات أقدمت عليها السلطة الفلسطينية، لكانت لآرائه وقائع عديدة يستند إليها، ولكن الفكرة بقيت في رأسه وعرضها في توقيت خاطىء بعد العام ٢٠٠٠، وهو العام الذي بدأت فيه مفاوضات «الحل الدائم»، ومفاوضات كامب ديفيد مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك[٣]. لقد غيرت القيادة الفلسطينية في مفاوضات «الحل الدائم» تكتيكها التفاوضي، فأوقفت نهج التفاوض التفصيلي الذي ميز مرحلة أوسلو وشهد تنازلات كثيرة، وأعلنت بمواقف رسمية أنها ستعتمد أسلوباً جديداً في التفاوض يركز على

---

(٣) بدأت مفاوضات «الحل الدائم» في مطلع العام ٢٠٠٠ واستمرت حوالى ستة أشهر، ثم انعقدت بعدها قمة في كامب ديفيد في ٢٠٠٠/٧/١١ برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون، واستمرت ١٥ يوماً حيث تم الإعلان عن فشلها.

القضايا الأساسية (الانسحاب، الحدود، السيادة، القدس، اللاجئون)، وُوجه هذا المنهج التفاوضي الجديد برفض إسرائيلي يصل إلى حد الغضب، ونشأت حالة إسرائيلية من الاستغراب للأسلوب التفاوضي الجديد بعد أن كانوا قد تعودوا على منهج مفاوضات أوسلو، وحاول المفاوضون الإسرائيليون جر المفاوضين الفلسطينيين إلى النهج التفاوضي القديم دون جدوى، ولذلك لم تتقدم المفاوضات خطوة واحدة إلى الأمام، بعد أن عرض الإسرائيليون تسويات «نهائية» تعبر عن تطلعاتهم ومصالحهم على حساب تطلعات ومصالح الفلسطينيين. وبسبب جمود المفاوضات هذا نشأت لدى باراك فكرة انعقاد قمة فلسطينية ـ إسرائيلية برعاية أميركية، تعرض فيها إسرائيل صفقة نهائية تقبل بشكل كامل أو ترفض بشكل كامل، وانعقدت استجابة لذلك قمة كامب ديفيد الثانية. مارس الأميركيون في تلك القمة تكتيك عزل الرئيس عرفات، وتعريضه لضغط نفسي، وتقديم مقترحات له يعتقدون أنها مغرية، واستعمال نفوذ الرئيس الأميركي في محاولة لإقناع عرفات بالموافقة على مشروع الحل الإسرائيلي، واستعمل الرئيس الأميركي نفوذه هذا إلى حد التهديد، ولكن عرفات صمد أمام كل هذه الضغوط في موقف تاريخي يسجل له، وتمرد على الضغط الأميركي، ورفض أن يساوم على الأرض، ورفض أن يساوم على السيادة، ورفض أن يساوم على القدس، ورفض أن يتخلى عن حق العودة، ولم تغرّه وعود كلينتون بأنه سيكون رئيس دولة، وسيكون أول رئيس لهذه الدولة، وسيكون له مكتب في القدس يزوره فيه الملوك والرؤساء (إنما تحت السيادة الإسرائيلية)[٤].

---

(٤) راجع كتاب **الخداع الإسرائيلي**، مصدر سبق ذكره، وفيه عرض مفصّل وموثق للمواقف الإسرائيلية والفلسطينية والأميركية في المفاوضات.

أمام هذا الحدث السياسي الحاسم، تسقط النظرية الأساسية التي أطلقها خالد الحروب بأن عرفات «مستعد للذهاب إلى آخر الشوط (تنازلات) مقابل ألا يخرج من اللعبة»، فقد رفض عرفات أمام العالم كله أن يقدم تنازلات في القضايا الفلسطينية الأساسية المتعلقة بالحل الدائم أو النهائي. ولا بد أن نلاحظ هنا أنه عندما رفض عرفات أن يرضخ للحل الإسرائيلي وصمد أمام الضغط الأميركي، بدأت الحملة ضده داعية لإقصائه وتنحيته واستقدام قيادة بديلة له، تقبل الحل الإسرائيلي - الأميركي الذي رفضه عرفات. وقالت إسرائيل مبكراً، ومنذ أيام باراك، إن عرفات لم يعد شريكاً في السلام، ثم قالت في أيام شارون أنها لن تتفاوض مع السلطة الفلسطينية طالما بقي عرفات مسيطراً على القرار السياسي فيها، ووصل الأمر إلى حد محاصرته، أي اعتقاله وأسره، في مقره الرئاسي في رام الله (٢٠٠٢/٣/٢٩)، وفي ذروة عمليات المواجهة بين الانتفاضة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي.

رافقت عملية حصار عرفات في مقره الرئاسي، حملة عسكرية إسرائيلية أعادت احتلال الضفة الغربية (عملية الدرع الواقي التي انطلقت يوم ٢٠٠٢/٣/٢٩)، مع عملية تدمير منهجي لمؤسسات السلطة الفلسطينية، ومع عمليات اغتيال منظمة لجميع كادرات الفصائل الفلسطينية (حماس ، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية، كتائب الأقصى/فتح)، وكانت الجبهة الشعبية قد نفذت قبل ذلك عملية اغتيال الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي(٥) (٢٠٠١/١٠/١٧) رداً على عملية اغتيال أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة

---

(٥) أبرز دعاة الترانسفير (ترحيل) الفلسطينيين، زعيم حركة موليديت (١٩٨٨) ثم الاتحاد الوطني (١٩٩٩)، ووزير سياحة في وزارة شارون الأولى، =

الشعبية (٢٠٠١/٨/٢٧)، وكانت قوات الاحتلال تواصل جهودها لاعتقال أو اغتيال عناصر الجبهة الشعبية الذين نفذوا اغتيال زئيفي، إضافة إلى أحمد سعدات الأمين العام الجديد للجبهة الشعبية المتهم إسرائيلياً بأنه المسؤول السياسي عن قرار الاغتيال.

ورافقت عملية حصار عرفات في مقره الرئاسي حملة عسكرية ضد مدينة جنين ومخيمها، وحدثت في المخيم مقاومة شجاعة لجيش الاحتلال أوقعت فيه خسائر قاسية، بينما ارتكب جيش الاحتلال في المخيم مجزرة بشعة، تسببت بردّ فعل عالمي كبير وصلت أصداؤه إلى مجلس الأمن، فاتخذ قراراً بتشكيل لجنة تحقيق في المجزرة الإسرائيلية، ولكن إسرائيل رفضت استقبال اللجنة من حيث المبدأ، فكان أن ألغى الأمين العام إرسال اللجنة.

كذلك رافقت عملية حصار عرفات في مقره الرئاسي حملة عسكرية ضد مدينة بيت لحم، مع حصار لكنيسة المهد لمدة طويلة (حوالى شهر)، مع إصرار على ضرورة استسلام حوالى مائة شخص لجأوا إلى الكنيسة للاحتماء فيها، وبينهم عدد من نشطاء الانتفاضة. وقد أسفرت مفاوضات معقدة لفك الحصار عن كنيسة المهد، عن اتفاق يتضمن إبعاد بعض المطلوبين للاعتقال من قبل إسرائيل إلى بلدان خارج فلسطين.

يستخلص خالد الحروب من هذه الوقائع ثلاثة اتهامات بالتفريط يوجهها إلى الرئيس عرفات، ويعتبرها مبرراً لطلب إقالته، لأن هذه «التنازلات الواردة أعلاه ليست سوى مقدمة لسلسلة من التفريطات

= استقال من الوزارة قبل يوم واحد من اغتياله، احتجاجاً على انسحاب الجيش الإسرائيلي من حي فلسطيني في مدينة الخليل.

المريرة سنراها في المستقبل القريب إن بقيت الحال الرئاسية على وضعها». فهل جاءت التجربة العملية، وبعد عام كامل من الإعلان عن هذا الرأي، مطابقة لتحليله؟ التجربة العملية تقول لا. والتجربة العملية تقول إن القيادة الفلسطينية بقيت محافظة على الحقوق الفلسطينية ولم تقدم أي تنازل لإسرائيل بصددها، ولذلك تواصل إسرائيل دعوتها لإقالة عرفات واستيلاد قيادة فلسطينية جديدة، تتولى أولاً ضرب البنية التحتية للفصائل الفدائية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي (وهو ما يسمى بضرب الإرهاب)، وتتولى ثانياً التخلي عن حق العودة كشرط إسرائيلي مسبق لبدء التفاوض. وعلى قاعدة هذا الخطأ الأساسي في التحليل، والذي تنقضه التجربة العملية، ننتقل إلى الوقائع المحددة التي اعتبرها خالد الحروب وقائع «تفريطية».

الواقعة الأولى التي تتعلق بلجنة الأمم المتحدة للتحقيق في مجزرة جنين. هل صحيح ما يقوله خالد الحروب من أن عرفات قبل بحل لجنة التحقيق مقابل فك الحصار عن مقره في رام الله؟

تقول وقائع تلك الفترة، إن إسرائيل سعت إلى تعطيل عمل اللجنة منذ بداية إقرارها، وقالت إن هناك خلافات حول تشكيل اللجنة وصلاحياتها، وأرسلت وفداً قانونياً إسرائيلياً لبحث الخلافات مع كوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة[٦]، وتقدم الطرف الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة بجملة مطالب واشترط تحقيقها للسماح للجنة بالقدوم

---

(٦) تشكل الوفد القانوني الإسرائيلي برئاسة إلين بيكر المستشار القانوني لوزارة الخارجية، وعضوية كل من المحامي موشيه كوخنفسكي نائب مدير وزارة الدفاع، والعقيد داني ريبفرير رئيس قسم القانون الدولي في الجيش الإسرائيلي.

إلى إسرائيل والتعاون معها، وهذه المطالب هي:

١ - تملك إسرائيل الحق برفض مثول أشخاص معينين أمام لجنة التحقيق، وكذلك ترفض طرح أسماء أو رتب من يدلون بشهاداتهم أمام لجنة التحقيق.

٢ - سرية المعلومات وعدم نشرها ومنح إسرائيل ضمانات بعدم قيام طرف ثالث باستخدام الشهادات أو الوثائق، بهدف تقديمها لأي محكمة دولية.

٣ - مهمة اللجنة هي جمع المعلومات فقط وليس من مهمتها تقديم توصيات أو استنتاجات.

٤ - قيام اللجنة بزيارة ضحايا «العمليات الإرهابية» واللقاء معهم.

٥ - قبول اعتراض إسرائيل على تركيبة اللجنة، لأن تركيبتها تتضمن شخصيات عملت في المجال الإنساني فقط، في حين يتطلب الأمر خبراء في مجال الإرهاب والحرب في الأماكن المكتظة[٧].

٦ - على اللجنة تقديم التقرير لإسرائيل قبل تسليمه للأمين العام لإبداء ملاحظاتها عليه.

---

(٧) اعترضت إسرائيل على عضوية تيري لارسن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، لأنه قال للتلفزيون الإسرائيلي إن «مذبحة» حصلت في المخيم. واعترضت على عضوية ماري روبنسون مسؤولة لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لأنها أصدرت أكثر من تقرير عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان. واعترضت على عضوية بيتر هانس المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين (الأونروا). واعترضت على عضوية كورنيلو ساماروغا السويسري والرئيس السابق للجنة الصليب الأحمر واعتبرته مناهضاً للسامية، لأنه رفض سابقاً ضم نجمة داوود إلى شعارات الصليب الأحمر الدولي.

٧ - ضرورة حضور أعضاء إسرائيليين وفلسطينيين عند زيارة اللجنة لمخيم جنين.

٨ - حصر التحقيق في مخيم جنين فقط.

وقد وافق الأمين العام على اعتراضات إسرائيل، فلم تتضمن عضوية اللجنة ثلاثة من الأسماء الأربعة التي اعترضت عليها إسرائيل، وضم إلى اللجنة الجنرال الأميركي وليام ناش بناء على طلب إسرائيل، ووافق على حصانة الأشخاص الذين سيدلون بشهاداتهم، وعدم إطلاع طرف ثالث على المعلومات التي ستجمعها اللجنة. وبالرغم من ذلك استمرت إسرائيل في المماطلة بإصدار قرارها الرسمي بالموافقة على عمل اللجنة وتحديد موعد لقدومها. وبدأت في أثناء ذلك حملة إسرائيل ضد عمل اللجنة، ومن نماذج هذه الحملة ما أعلنه أهارون زئيفي - فركوش من أن «موافقة إسرائيل على لجنة تقصي الحقائق في مخيم جنين هو خطأ من شأنه أن يلحق أضراراً بالغة بمكانة إسرائيل، وأن يحدث انقلاباً لغير صالحنا في المواجهة مع الفلسطينيين» (٢٠٠٢/٤/٢٧). واجتمعت الحكومة الإسرائيلية يوم (٢٠٠٢/٤/٢٨) لاتخاذ قرار بشأن السماح للجنة بالقدوم، ولكنها أجلت اتخاذ القرار، بينما قال شاؤول موفاز في نهاية الاجتماع:

> «لم يكن هناك وضع يخضع فيه جنود الجيش الإسرائيلي للتحقيق. وكرر ذلك ثانية ليتأكد أنه سجل في محضر الجلسة الحكومية... وأبلغ موفاز آرييل شارون أنه سيقدم استقالته إذا وافقت الحكومة على قبول لجنة التحقيق»[٨].

---

(٨) **معاريف** ٢٠٠٢/٥/٣٠.

ثم اجتمع المجلس الوزاري الأمني المصغر يوم ٢٠٠٢/٤/٣٠، وبحضور كل قادة الأجهزة الأمنية، وقرر المجلس ببيان رسمي «رفض استقبال أو التعاون مع لجنة التحقيق لأن المؤسسة الدولية رفضت قبول المطالب الإسرائيلية».

ونتيجة للموقف الإسرائيلي الرافض للتعاون مع اللجنة أو استقبالها، أعلم الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن في رسالة وجهها إلى المجلس عن حل لجنة تقصي الحقائق الدولية (٢٠٠٢/٥/١).

هذه هي الوقائع كما أوردتها المصادر الإسرائيلية، وليس فيها ما يدل على أية مساومة كان عرفات طرفاً فيها بهدف إلغاء لجنة التحقيق مقابل فك الحصار عنه وعن مقره في رام الله.

ولدينا رواية أخرى رسمية وموثقة، سجلها الأمين العام للأمم المتحدة، وتنصبّ كلها حول المفاوضات التي جرت بينه وبين إسرائيل، وشرح فيها كيف وضعت إسرائيل العراقيل أمام اللجنة مما دفعه إلى إعلان حلها، ولا يورد أنان أية إشارة إلى الفلسطينيين، أو إلى الموقف الفلسطيني، أو إلى مساومة جرت بهذا الصدد، ويحمل إسرائيل المسؤولية كاملة. يقول تقرير الأمين العام (في فقرته رقم ٤) ما يلي:

ـ بعد تعيين أعضاء الفريق (أي لجنة تقصي الحقائق)، أثارت حكومة إسرائيل عدداً من الشواغل بشأن عمل الفريق، جعلت من المستحيل نشر الفريق في توقيت مناسب وأدت بي إلى حل الفريق.

وورد في البند (و) من التقرير ما يلي:

ـ عقدت المجموعة الوزارية الإسرائيلية المعنية بالأمن القومي اجتماعاً

في وقت مبكر من يوم ٣٠ نيسان/أبريل، أصدرت في عقبه البيان التالي: «لقد طرحت إسرائيل مسائل جوهرية أمام الأمم المتحدة بغية بحثها بصورة نزيهة، وما دامت هذه الشروط لم تستوف، فلن يتسنى البدء في عملية التوضيح» وخلصت على مضض إلى استنتاج مؤداه أن إسرائيل، مع مواصلتها الإعراب عن شواغلها للأمم المتحدة، في شكل مسائل إجرائية أساساً، قد أصبحت لديها شواغل ذات طبيعة أساسية بشأن قرار مجلس الأمن ١٤٠٥.

وورد في البند (ط) ما يلي:
ـ في ضوء إعلان الحكومة الإسرائيلية الصادر أمس، يبدو واضحاً أن الفريق لن يتمكن من التوجه إلى المنطقة والشروع في مهمته في الوقت القريب. وخلال محادثاتي الهاتفية على مدى اليومين الماضيين، أثار مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى مسائل إضافية إلى تلك التي أثارها الوفد الذي قدم إلى نيويورك في الأسبوع الماضي، ولاحت دلائل على أن هذه القائمة قد لا تكون نهائية.

وورد في البند (ك) ما يلي:

ـ لهذه الأسباب فإنني أعتزم حل فريق تقصي الحقائق غداً...

وفي ٣ أيار/مايو قمت بحل الفريق[٩].

---

(٩) بعد حل (لجنة تقصي الحقائق) في مجزرة مخيم جنين بقرار من الأمين العام كوفي أنان في ٢٠٠٢/٥/٣، بسبب رفض إسرائيل لعمل اللجنة، أصدرت الأمانة العامة للأمم المتحدة قراراً آخر في ٢٠٠٢/٥/٧، يكلف الأمين العام تقديم تقرير باسمه عما جرى في مخيم جنين. وما ورد أعلاه مأخوذ من هذا التقرير، المنشور في الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، وله ترجمة عربية في موقع www.jenincamp.ps.

هذه هي الوقائع كما أوردها الأمين العام للأمم المتحدة، وليس فيها ما يدل على أية مساومة كان عرفات طرفاً فيها، بهدف إلغاء لجنة التحقيق مقابل فك الحصار عنه في مقره في رام الله.

إن خالد الحروب يورد هنا اتهامه دون أن يسنده إلى أي مصدر، بينما تتوافر حول الأمر مصادر إسرائيلية ودولية دقيقة. هذا موقف لا يليق بأي أكاديمي يعرف (على الأقل) أهمية المراجع والمصادر، إلّا حين تكون هناك أهداف أخرى كامنة وراء إثارة الموضوع.

الواقعة الثانية التي يوردها خالد الحروب كدليل على نزعة «التفريط» لدى ياسر عرفات، تتعلق بمحاكمة الأشخاص المتهمين بتنفيذ اغتيال الوزير رحبعام زئيفي، ثم سجنهم تحت إشراف أميركي - بريطاني في أريحا. فما هي الحقيقة حول هذه الواقعة؟

في الفترة التي يجري الحديث عنها، كانت إسرائيل قد بدأت عمليتها العسكرية لإعادة احتلال الضفة الغربية (عملية الدرع الواقي). وأثناء هذه العملية كانت إسرائيل تتصيد العناصر الفلسطينية الناشطة في الانتفاضة وفي مقاومة الحملة العسكرية، وتعمد إلى اغتيالهم أو اعتقالهم. وقد كان واضحاً أن اعتقال المشرفين على عملية اغتيال زئيفي ومنفذيها كان في رأس قائمة المخابرات الإسرائيلية بشكل أساسي. وكان هؤلاء الأشخاص يتواجدون أثناء الحملة في مدينة نابلس، وكان واضحاً أن بقاءهم هناك سيعني مع قليل من الوقت، اغتيالهم، أو اعتقالهم ليواجهوا المحكمة الإسرائيلية بتهمة القتل. فماذا فعل ياسر عرفات (الأسير والمحاصر) إزاء ذلك؟ قام بخطوتين أساسيتين، كل خطوة بموعدها وظروفها:

الخطوة الأولى كانت استقدام هؤلاء الشباب المطلوبين من إسرائيل اغتيالاً أو اعتقالاً، وبشكل سري، من نابلس إلى مقره في رام الله ليقيموا معه. لقد كان عرفات أسيراً ومحاصراً ولكنه يملك حصانة دولية معنوية بأن لا تقتحم إسرائيل مقره، وأن لا تؤذيه جسدياً، وهي مع ذلك حصانة هشة يمكن أن تتغير مع تغير الظروف وتؤدي إلى اعتقاله أو استشهاده، ولكنه، وفي تلك الظروف، لم يكن يملك غيرها. والذي فعله ياسر عرفات أنه قدم لهؤلاء الشباب الحماية الهشة الوحيدة التي يملكها. لقد ساواهم بنفسه، ولم يكن يملك أكثر من ذلك ليقدمه لهم. فهل أخطأ في ذلك؟

أثناء الحصار اشتد الضغط على عرفات، وقالت إسرائيل أنها لن تفك الحصار إلّا إذا سلم إليها المتهمين بقتل زئيفي. وحين بدا له من التدخلات الدولية والعربية أن الحصار يمكن أن يرفع، قدّر أن إسرائيل ستعتقل المتهمين بقتل زئيفي عند خروجه من مقره، وهنا أقدم عرفات على فعل الشيء الوحيد الذي يقدر عليه في تلك الظروف، نظم لهم محاكمة داخل مقره، وأصدر عليهم أحكاماً بالسجن[١٠]، ليس لأنه يريد محاكمتهم وسجنهم، بل لأن اتفاقات أوسلو تنص على عدم جواز تسليم أي متهم إلى إسرائيل، إذا ما حوكم أمام محكمة فلسطينية. لقد كانت محاكمتهم هي الوسيلة الوحيدة بيد عرفات (الأسير والمحاصر)، لمنع الاغتيال أو الاعتقال الإسرائيلي لهم. فهل أخطأ عرفات في ذلك؟

---

(١٠) وهم: مجدي الريماوي، باسل الأسمر، حمدي قرعان، عاهد أبو غلمه. ونقل معهم أحمد سعدات أمين عام الجبهة الشعبية بصفته متحفظاً عليه. وكان سعدات تواجد في مكتب عرفات بدءاً من ٢٠٠٢/١/١٥، ونقل إلى سجن أريحا في ٢٠٠٢/٥/١.

اشتدت مطالبة إسرائيل بتسليم المتهمين باغتيال زئيفي، حتى بعد المحاكمة الفلسطينية لهم، وهو استعمل حجة المحاكمة في وجه الضغوط الدولية التي يحملها إليه الوسطاء، وظهر هنا الاقتراح الذي يقول بوضعهم في سجن فلسطيني في أريحا (المدينة الوحيدة التي لم يدخلها جيش الاحتلال آنذاك) تحت إشراف ومراقبة رجال أمن أميركيين وبريطانيين. وقد وافق عرفات على هذا المخرج، والذي لم يكن يملك مخرجاً آخر غيره.

بعد نقل هؤلاء الشباب إلى السجن في أريحا، بدأت حملات فلسطينية بالدرجة الأولى تطالبه بالإفراج عنهم، وكان عرفات يقول للذين يطلبون منه ذلك: هل تضمنون حياتهم إذا ما غادروا السجن ووصلوا إلى أول حاجز إسرائيلي على باب مدينة أريحا؟ هل تضمنون أن الجيش الإسرائيلي لن يقتلهم أو يعتقلهم؟ ولا يوجد أحد بالطبع قادر على تقديم جواب إيجابي على هذا السؤال، ومع ذلك استمرت الحملة ضد عرفات، إلى أن قال أخيراً وبشكل علني: أحضروا لي قراراً رسمياً مكتوباً من المكتب السياسي للجبهة الشعبية يطلب الإفراج عنهم، ويتحمل المسؤولية عن حمايتهم، وأنا سأنفذ لهم مطلبهم. ولم نسمع بعد ذلك أن الجبهة الشعبية قدمت له هذا القرار المكتوب والرسمي. فهل أخطأ عرفات في ذلك؟ (اغتالت إسرائيل محمد سعدات، شقيق أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية، الموجود في سجن أريحا بصفة متحفظ عليه وليس بصفة محكوم أو متهم، اغتالته أمام منزله في ٢٠٠٢/٨/٢١، أثناء محاولة لاعتقاله في رام الله).

إنه لأمر محرج بالطبع أن يتم اعتقال أمين عام الجبهة الشعبية في سجن فلسطيني. وإنه لأمر مفهوم بالطبع أن لا تقبل الجبهة الشعبية

أي نوع من الموافقة على سجن أمينها العام بالذات، وهي من حقها أن تسجل موقفها. ولكن الظرف كان معقداً بحيث لا يجوز أن نتطلع فيه إلى نقطة واحدة فقط، ثم نغفل النظر إلى النقاط الأخرى.

وقد حصل أمر مشابه بشأن حوالى مائة شاب كانوا محاصرين داخل كنيسة المهد في مدينة بيت لحم التي أعاد الجيش الإسرائيلي احتلالها. لقد استمر الحصار حوالى شهر، وقتل أثناء ذلك بعض المحاصرين، ورفضت إسرائيل وساطات دولية عديدة تطلب فك الحصار عن الكنيسة، ورفضت أيضاً تدخل الفاتيكان ووساطة البابا، ومنعت وصول الطعام والماء إلى رجال الدين المشرفين على الكنيسة، وإلى المقاتلين المتواجدين معهم. وجرى في نهاية الأمر اتفاق على فك الحصار، شرط إبعاد بعض المحاصرين المطلوبين لإسرائيل (كمقاتلين ومنفذين لعمليات فدائية سابقة) إلى بلدان أخرى، وهو حل محكوم بظروفه، ولكنه وُوجه بانتقادات كثيرة أغلبها انتقادات فلسطينية داخلية، تعترض على مبدأ نفي الفلسطيني خارج بلده، بينما يرى الذين أنجزوا الاتفاق أن إبعاد بعض المحاصرين إلى الخارج كان الوسيلة الوحيدة لمنع اعتقالهم من إسرائيل.

ولا يزال عرفات حتى اليوم أسيراً ومحاصراً، رافضاً تقديم التنازلات التي تطلبها إسرائيل، ولم تؤد مواقف «التفريط» التي يصفها خالد الحروب إلى مواقف تفريط أخرى، ولهذا استمرت إسرائيل بالمطالبة بإقصائه ونزع صلاحيات القرار السياسي منه. ولهذا السبب بالذات، فقد حان الوقت لكي يراجع خالد الحروب موقفه، فإما أن يقدم نقداً ذاتياً يعترف فيه بخطئه، وإما أن يقدم أسباباً أخرى

لضرورة إقالة عرفات، يتخلى فيها عن «لعبة» نقد عرفات من على يساره (أي بالمزاودة عليه)، ليطرح الأمر على حقيقته، أي ضرورة أن يتنحى عرفات لأنه يواصل رفض تقديم التنازلات السياسية المطلوبة منه.

٣

لحن الختام: العفيف الأخضر

أسهم العفيف الأخضر بفاعلية في الحملة الداعية إلى تنحية الرئيس عرفات. وهو لم يفعل ذلك من مواقع اتهامية بالتفريط، على غرار ما فعل خالد الحروب، بل من مواقع تنتقد نضاليته وتشبثه بمواقفه. وإذا كان توقيت دعوة خالد الحروب لتنحي عرفات قد جاء بعد الحملة الإسرائيلية على القيادة الفلسطينية، فإن توقيت دعوة العفيف الأخضر ارتبط بشكل وثيق وعلني بالحملة الأميركية، ففي ٢٠٠٢/٦/٢٤ ألقى الرئيس الأميركي جورج بوش خطابه الداعي إلى تنحية القيادة الفلسطينية، وبعد ١٣ يوماً فقط بادر العفيف الأخضر إلى عزف لحن الختام في سيمفونية هجاء القيادة الفلسطينية، وهجاء انتفاضة الشعب الفلسطيني، فكتب رسالة مفتوحة إلى عرفات تدعوه إلى الاستقالة[1]، وكانت حججه وتبريراته تستند بشكل مباشر إلى

---

(١) مقالة بعنوان «رسالة مفتوحة إلى عرفات: إقبل تضحية أخيرة من أجل فلسطين»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٧/٧، العفيف الأخضر.

المطلب الأميركي، وإلى التذكير بتاريخ البطش الأميركي الذي أطاح بالرؤساء في أميركا اللاتينية الذين عارضوا مواقف الولايات المتحدة الأميركية ومصالحها. كتب يقول

«إن واشنطن أسقطت جلّ القيادات الأميركية اللاتينية التي رأت فيها خطراً على مصالحها كقيادة (سلفادور) الليندي مثلاً (١٩٧٣)، ونعرف أنها أسقطت شاميو(٢) سنة ١٩٩٢، وتدخلت بقوة للحيلولة دون نجاح شياهو(٢) في ١٩٩٦».

وكتب يقول:

«إن خطة بوش جعلت الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة (الفلسطينية) مشروطاً بإصلاح مؤسسات السلطة، وقررت بحسم أن مفتاح هذا الإصلاح هو ابتعادك أو إبعادك عنها وإما أن تختار حصول شعبك على دولة وإما أن تختار بقاءك على رأس سلطة لم تعد موجودة إلا على الورق... وضربة المعلم التي أنتظرها منك هي إعلانك فوراً الانسحاب من رئاسة السلطة الفلسطينية».

ويمضي العفيف الأخضر خطوة أبعد في حملة التخويف بالموقف الأميركي، حتى أنه يحذّر الرئيس عرفات من خوض انتخابات الرئاسة حتى لو كانت فرص نجاحه فيها كبيرة، لأن الولايات المتحدة تعارض ذلك، يقول:

«هب أنك كسبت معركة الرئاسة بعد ستة أشهر من الآن، لكن واشنطن تعهدت بأنها لن تتعامل معك، وستتركك وجهاً لوجه مع شارون... فما هي حلولك البديلة؟ لا أرى لك حلاً واحداً، ومن

---

(٢) لا أعرف من هو شاميو ومن هو شياهو، ولم أعثر على اسميهما في أي مرجع، وقد استفسرت عنهما من بعض سفراء أميركا اللاتينية في الأونيسكو فلم يتطوع أحد بالتعريف بهما. (المؤلف).

قال إن شارون سيتركك هائئاً إلى الانتخابات المقبلة حتى تكتسب شرعية ديموقراطية تعتصم بها؟»[٣].

لقد عطل شارون فعلاً خطة الإصلاح الفلسطينية، ومنع إجراء انتخابات المجلس التشريعي، وكذلك انتخابات الرئاسة، ولكن بدلاً من أن تنصبّ الحملة على سياسة شارون، تنصب على عرفات وتدعوه للتنحي الطوعي عملاً بمطالب أميركا ورغبة إسرائيل.

إن هذا التماهي في الموقف بين العفيف الأخضر والسياسة الأميركية له تجليات أوضح في كتاباته، تجعل منه مبشراً ناجحاً في الترويج لتلك السياسة والدفاع عنها. وهو يبشر هنا بأن العالم كله قد استسلم للولايات المتحدة فلماذا لا نستسلم نحن؟ يقول في مقالة له قبل خطاب بوش الداعي لتنحية عرفات[٤]:

«واشنطن هي منذ الآن عاصمة العالم التي ترسم لجل دول المنطقة أدوارها، وتصنع لهم مباشرة أو مداورة قرارهم السياسي الدولي، والدول التي تتمرد عليها تصنف مارقة».

ويقول في مقالة أسبق «أناط العالم صراحة أو ضمناً بالولايات المتحدة، مهمة إعادة التنظيم الجيوبوليتيكي للعالم». وهو يشارك الولايات المتحدة في تصنيف الانتفاضة الفلسطينية بأنها إرهاب مماثل لإرهاب نظام طالبان وتنظيم القاعدة، فيقول في المقالة نفسها إن صقور الإدارة الأميركية مستعدون لأن تتولى إسرائيل نيابة عنها

---

(٣) مقالة بعنوان «المطلوب هو قرار سياسي في مستوى الحدث»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٥/٢٦.

(٤) مقالة بعنوان «من أجل سياسة فلسطينية واقعية». **الحياة**، لندن، ١/٦/ ٢٠٠٢، العفيف الأخضر.

قيادة الحرب ضد الإرهاب في المشرق «بدعم دولي لا شك فيه، عندما تلعب الأراضي الفلسطينية دور أفغانستان، وحماس والجهاد دور طالبان والقاعدة».

وهكذا نجد أنفسنا أمام دعوتين لتنحية عرفات، الأولى تدعو لتنحيته لأنه يتنازل ويفرّط بالمواقف الوطنية الفلسطينية خضوعاً لسياسة إسرائيل وأميركا، والثانية تدعو لتنحيته لأنه يرفض التنازل والتفريط أمام مطالب إسرائيل وأميركا. والمسألة كما يبدو هنا ليست إلا مجرد بحث عن الأسباب التي تبرر التماهي مع السياسة الأميركية تحت ستار «إدراك الواقع»، وتحت ستار اعتماد «السياسة» بدل المواقف «النضالية» أو «اللاهوتية».

الفصل السادس

أمين المهدي

١

تعريف

لم يعرف أمين المهدي ككاتب أو ناشط سياسي، وإن كانت عائلة المهدي معروفة باسم جدها الأكبر الذي كان شيخاً للأزهر. في الجامعة لم يكن له نشاط طلابي بارز، وفي النشاط الحزبي كان مجرد عضو عادي في «حزب التجمع» (اليساري الناصري). وبسؤال العارفين، أولئك الذين يتابعون دقائق الحياة السياسية المصرية ويعرفون كل من يمر في شارعها، أكدوا أنهم لا يعرفون عنه إلا القليل. قالوا إنه كان يعمل في صيانة المطابع في دار «أخبار اليوم» في القاهرة. وقالوا إنه كان يتردد في أواخر الستينيات على مقهى «لبّس»، وكان حينذاك مقهى يقصده اللاجئون السياسيون العرب وبعض المثقفين المصريين. ولا يذكرون من حضوره إلى المقهى سوى أنه كان دائم التشاجر مع الشاعر أمل دنقل، الذي كان يتطير من وجوده طالباً منه دائماً أن يغرب عن وجهه. ويقولون إنه تزوج في القاهرة سيدة فلسطينية أقنعته بالذهاب معها إلى بيروت

أواخر السبعينيات، وتعرف عن طريق تلك السيدة إلى صلاح خلف (أبو إياد) مسؤول الأمن الموحد في الثورة الفلسطينية، وعاد بعد فترة مع زوجته إلى القاهرة، حيث أنشأ مطبعة ودار نشر، وشاع دون تأكيد من أحد أن «أبو إياد» كان ممول تلك الدار. وساءت بعد ذلك علاقته مع زوجته فطلقها، بينما كانت قيادة الثورة الفلسطينية قد انتقلت إلى تونس أواخر العام ١٩٨٢.

ويقولون إنه بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وبروز موجة «التطبيع»، ذهب إلى إسرائيل، وتعاقد مع وزارة المعارف من أجل ترجمة عدد من الكتب إلى العربية وبالعكس. واتصل من أجل ذلك مع شخصين يجيدان العبرية هما إبراهيم البحراوي وأحمد الشامي، وعرض عليهما أن يتوليا ترجمة الكتب فرفضا.

ويقولون إنه ذهب إلى الجزائر لفترة، ساعدته أن يكتب عن التجربة الإسلامية في الجزائر، وأصدر كتاباً في الموضوع كتب مقدمته الدكتور رفعت السعيد اليساري المعروف وأحد قادة حزب التجمع.

ويقولون إنه حاول في فترة التسعينيات تأسيس جماعة صداقة مصرية ـ إسرائيلية، ولكن محاولته لم تكلل بالنجاح. ويقولون إنه لم يعرف في مصر ككاتب، ولم يكتب أو ينشر في أية جريدة مصرية، ولكن تلفزيون «الجزيرة» عثر عليه، وظهر في برنامج فيصل القاسم مدافعاً عن التطبيع مع إسرائيل.

ويقف العارفون في ذكر معلوماتهم عند هذا الحد، وتمر سنوات من دون حدث يذكر، إلى أن ظهر فجأة كاتباً شبه منتظم في جريدة «الحياة» مبشراً بالسلام مع إسرائيل، وكان ذلك أواخر العام ١٩٩٩، وكانت الجريدة تعرّفه في نهاية كل مقالة بأنه «كاتب مصري».

واستمر يكتب في «الحياة» حتى مطلع العام ٢٠٠١،ثم أخلد للصمت، إلى أن ظهر من جديد كاتباً في الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، بدءاً من ٢٠٠٢/٨/٢٥ (مقالان)، ثم نشر له الموقع مقالاً ثالثاً وأخيراً في ٢٠٠٢/١١/١١ منقولاً عن جريدة «الحياة»، وكان موقع «يديعوت أحرونوت» يعرّفه كما يلي: أمين المهدي هو كاتب مصري معروف، كتابه الأخير «الصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ أزمة الديموقراطية والسلام»، ثم أخلد ثانية للصمت.

يوجه الكاتب الفلسطيني عبد القادر ياسين، بالتلميح، تهمتين للكاتب أمين المهدي، تهمة حول استيراد الورق من إسرائيل والاتجار به، وتهمة حول دار النشر التي أنشأها. يقول عبد القادر ياسين[١]:

«دأب (أحدهم) على استيراد الورق بكميات هائلة من إسرائيل، بواقع مائتي جنيه للطن الواحد، ليبيعه في السوق المصرية بقرابة خمسة آلاف جنيه مصري (حوالى ألف وخمسمائة دولار)، واللافت أن المهدي لم يشر إلى المستورد المعني على رغم أنه يعرفه تمام المعرفة، وهو ناشر استحوذ على دار نشر سبق للقائد الفلسطيني صلاح خلف (أبو إياد) أن دفع كلفتها ثم ضاعت».

ويرد المهدي على هاتين التهمتين فيقول[٢]:

«يتحدث السيد الذي وصف نفسه أنه كاتب فلسطيني، عن أن «أحدهم» يقوم باستيراد الورق بكميات هائلة من إسرائيل بواقع

(١) مقالة بعنوان «رداً على أمين المهدي: التطبيع صناعة صهيونية»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٢/٣/٣٠، (؟؟) عبد القادر ياسين.

(٢) مقالة بعنوان «أكثر من مجرد رد: سور برلين جديد في العالم العربي»، **الحياة**، لندن، ٢٠٠٠/٥/٢١.

مئتي جنيه للطن - أي حوالى ٦٥ دولاراً ليبيعه في مصر بخمسة آلاف جنيه أي ١٥٠٠ دولار. بحكم خبرتي في الطباعة أعتقد أن هذا ممكن أن يحدث في ألف ليلة وليلة نظراً للآتي:

أولاً: إسرائيل دولة مستوردة للورق مثل كل دول المنطقة، ولديها صناعة ورق محدودة جداً مثل مصر من النفايات والهالك وهو ورق من الدرجة الثالثة وبكميات قليلة لا تصلح للتصدير، لأن حزام الغابات اللبابية لا يمر بالمنطقة، وأشجار الغابات هناك من أنواع تعالج المستنقعات مثل شجر الكاليبتوس وهي أنواع أقرب إلى الحدائق منها إلى الغابات.

ثانياً: إسرائيل تعتمد على الصناعة العلمية لا الصناعة التجارية.

ثالثاً: إن طن نفايات الورق قبل التصنيع ضعف ما ذكرت.

رابعاً: لم أعمل في حياتي في أي مجال استيرادي وذلك يمكن التثبت منه ببساطة من هيئة الصادرات والواردات أو من سوق الورق. أقول ذلك لأني أعرف «أحدهم» وبالتالي سأستعمل فهمي لطرق الكتابة الصفراء بطريقة «اللي في بالي بالك» و«الحدق يفهم»، وأعتبر نفسي المقصود. ثم تأتي إلى موضوع أكثر غرابة والطريقة نفسها، وهو أن الناشر نفسه استحوذ على دار نشر دفع كلفتها القائد الفلسطيني صلاح خلف (أبو إياد). لا بأس، سأعاملك بالطريقة نفسها السابقة، ويؤسفني أن أستدرج لهذا الحديث، وأنا لم أتشرف أبداً بعلاقة مع قائد فلسطيني، وإن كنت قابلت بعضهم خلال حصار بيروت سنة ١٩٨٢ عندما سافرت إلى هناك ضمن وفد مصري، للتضامن مع المقاومة اللبنانية والفلسطينية. ونتيجة بقائي في بيروت بعد رحيل المقاومة، وخلال محاولتي البحث عن طريقة للخروج بعد تدهور الأوضاع، ونتيجة عدم قانونية دخولي إلى لبنان من الحدود مع سورية، قادني حظي العاثر أن أكون أول

«عربي» يدخل إلى مخيم صبرا وشاتيلا فجر اكتشاف المجزرة، ونتيجة الصدمة التي لازمتني طويلاً تحدثت مع بعض الصحف والإذاعات وفي بعض الجلسات عن أن صلاح خلف (أبو إياد) هو من بين المسؤولين عن تلك المجزرة، نتيجة أنه صرح للصحافي سميح سماره[٣] في جريدة «السفير» في ١٩٨٢/٩/١ وهو يوم مغادرة

---

(٣) من أجل تدقيق المعلومات فقط أقول، إن المرحوم سميح سماره لم يكن يعمل في جريدة **السفير** اللبنانية، ولم يعمل بها أبداً، وأجزم بذلك لأنني كنت حينها رئيس تحرير جريدة **السفير**، كما أن صلاح خلف عقد مؤتمراً صحافياً يوم مغادرة آخر فوج من الفدائيين الفلسطينيين حذر فيه قوات الكتائب اللبنانية من المساس بالمخيمات الفلسطينية بعد خروج الفدائيين، ولم يقل ما ذكره سميح سماره على لسانه. وقد كنت حاضراً شخصياً ذلك المؤتمر الصحافي، ولم يحضره من وفد التضامن المصري سوى السيدة ناديا لطفي.
ولتنشيط الذاكرة أقول أن السيد ياسر عرفات عرقل مفاوضات المغادرة مع المندوب الأميركي فيليب حبيب طالباً قوات دولية لحماية المخيمات بعد خروج الفدائيين، وقد رفض فيليب حبيب طلبه هذا قائلاً له إن هذا أمر يخص اللبنانيين وليس من حقك أنت (كفلسطيني) أن تطلب هذا الطلب، فقام عرفات بإبلاغ دولة الرئيس صائب سلام بموقف حبيب هذا، وكان جواب صائب سلام: إن طلبك هذا ليس طلباً فلسطينياً فقط، إنه طلب لبناني أيضاً، لأنني أنا أيضاً أريد حماية دولية لأهل بيروت بعد خروجكم، وسأقوم بنفسي بإبلاغ هذا الطلب إلى فخامة الرئيس الياس سركيس. وقد بادر الرئيس صائب سلام إلى «محاولة» الوصول إلى القصر الجمهوري من أجل هذه الغاية، ففشل في الوصول إلى القصر في اليوم الأول بسبب كثافة القصف الإسرائيلي (جواً وبراً وبحراً)، وكرر المحاولة في اليوم التالي ونجح بها، وتجاوب معه الرئيس الياس سركيس، وتمت الموافقة على استقدام قوات دولية، حضرت فعلاً وباشرت مهمتها، ثم انسحبت فجأة بعد أيام من قدومها، من دون أن يعرف أحد كيف ولماذا. ووقعت بعد انسحابها مجزرة صبرا وشاتيلا.

آخر فوج، بما معناه أن المخيمات محمية بواسطة ألفي مقاتل فلسطيني، ولم يكن هذا صحيحاً بحال. وخلال زيارتي للجزائر سنة ١٩٨٦، تكرر ذلك مني، وفوجئت باتصال هاتفي من شخص قال إنه من مكتب المنظمة وأن الأخ أبو إياد يريد رؤيتي، ولم يكن مني سوى أن غادرت الجزائر بعد يومين فقط، ولا يحتاج الأمر لذكاء لمعرفة السبب».

٢

اختراع تاريخ خاص للصراع العربي ـ الإسرائيلي

يبذل أمين المهدي جهداً كثيفاً لاختراع تاريخ خاص به للصراع العربي ـ الإسرائيلي. يتجه نحو وضع أساس نظري للصراع ليتم فيما بعد تحليل كل الظواهر المستجدة استناداً إلى ذلك الأساس. يطرح أن تيارين كانا موجودين لدى كل جانب منذ بدء الصراع، تيار الحرب وتيار السلام، وقد انهزم تيار السلام لدى الجانبين، وخلا الميدان لقادة التيار العسكري ليتصارعا. ويطرح أن هذين التيارين، الحرب أو السلام، ولدا «مع بداية الصراع الشامل ١٩٤٨»[١]. وهو يريد أن يصل إلى القول أن تيار السلام حين يبرز الآن فهو استمرار لتيار السلام القديم. ويعيد أمين المهدي إنتاج

---

(١) مقالة بعنوان «معالم موحدة في جبهتين: صراع المحاربين والمسالمين في الجانبين العربي والإسرائيلي»، **الحياة**، لندن، ١٩٩٩/١١/٢٤، أمين المهدي.

المقولة القديمة ـ الجديدة القائلة بأن المتطرفين في الجانبين هم سبب المشكلة، وأنهما وجهان لعملة واحدة، وأنهما يصنعان شرعية متبادلة يمنحها كل طرف للآخر. يقول أمين المهدي:

«كان أصحاب نظرية الحسم العسكري من العرب يرفعون شعار «إزالة إسرائيل»، أو «التحرير من النهر إلى البحر»، أو «تحرير كامل التراب الفلسطيني». وكان نظراؤهم في إسرائيل يرفعون شعار «إسرائيل الكبرى» أو «إسرائيل التوراتية» أو «إسرائيل على أرض إسرائيل الانتدابية (ضفتي النهر)». وهكذا كان أنصار تلك النظرية على الجانبين وجهين لعملة واحدة، ولم يكن هذا التلازم يصنع شرعية متبادلة يمنحها كل طرف للآخر فحسب، بل صنع ذلك التلازم تعاوناً موضوعياً غير مباشر، نابعاً من طبيعة تلك القوى وتركيبها الأيديولوجي للقضاء على أنصار الحل السياسي لدى الجانبين».

لنسأل أولاً: هل بدأ الصراع العربي ـ الإسرائيلي عام ١٩٤٨؟ ألم يبدأ هذا الصراع رسمياً عام ١٩١٧ الذي صدر فيه وعد بلفور (آرثر جيمس بلفور) رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، والقاضي بمنح وطن قومي لليهود في فلسطين؟ ألم يبدأ هذا الصراع رسمياً عام ١٩١٩ الذي صدر فيه قرار عصبة الأمم المتحدة بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ونص قرار الانتداب على قيام حكومة الانتداب بتنفيذ وعد بلفور على الأرض؟ ألم يبدأ هذا الصراع رسمياً عام ١٩٣٦ حين أطلق الفلسطينيون ثورتهم الكبرى ضد بريطانيا، بسبب احتلالها، وبسبب انحيازها إلى جانب الحركة الصهيونية ورعايتها للهجرة اليهودية إلى فلسطين؟ إن اختيار العام ١٩٤٨ بداية للصراع ليس اختياراً عشوائياً، فهو العام الذي شهد ولادة دولة إسرائيل، ويريد أمين المهدي أن يبدأ النقاش من هنا، ليلغي تاريخ الصراع، ولينزع عن إسرائيل صفتها كجزء من

المشروع الاستعماري الكبير، وليجعل من وجود دولة إسرائيل حقيقة ثابتة نبتت هكذا من دون صراع ومقاومة، ويصبح التفكير بعد ذلك بمواجهتها أمراً عبثياً، ويكون التفاهم والسلام، ومن دون شروط، هو قاعدة التفكير والعمل. وهنا يبرز موضوع السلام (والتطبيع) كنتيجة طبيعية، ويتحول موضوع المواجهة إلى نتيجة غير طبيعية. وحين يتم إلغاء تاريخ الصراع، يتم أيضاً إلغاء الأهداف العدوانية للمشروع الصهيوني، وهي أهداف لم تكن موجهة ضد الفلسطينيين فقط، وإنما كانت موجهة ضد العرب أيضاً، وبإلغاء الأهداف العدوانية للمشروع الصهيوني يصبح التفكير العربي بمواجهة هذه الأهداف تفكيراً غير سوي، ويتحول بعد ذلك إلى تفكير عدواني وليس دفاعاً عن الذات.

يسرد أمين المهدي سلسلة من مواقف أشخاص في الجانبين، الإسرائيلي والعربي (المصري)، كانوا يتحدثون عام ١٩٤٨ والسنوات القليلة بعده، عن تسوية سياسية للصراع، وقد انهزمت مواقف هؤلاء الأشخاص لدى كل جانب أمام دعاة المواجهة والحرب. وهذه واقعة صحيحة، ولكن ما هو معناها الحقيقي؟ يقول أمين المهدي

> «تضاءلت قوة أنصار الحل السياسي في الجانب العربي بعد الهزيمة في حرب ١٩٤٨، وبعد سلسلة الانقلابات العسكرية في سورية ومصر، من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢... ولكن قوى الحل السياسي في إسرائيل تأخر اختفاؤها إلى ١٩٥٥، وقد انتصرت نظرية الحسم العسكري وسادت تماماً لدى الجانبين».

ويستنتج أمين المهدي من ذلك، أن هناك رأيين متساويين انتصر رأي وانهزم آخر، وكان يمكن أن يحدث العكس منذ البداية. إن هذا التصور لطبيعة القرار السياسي لدى أية جهة كانت، ليس أكثر

من تصور ساذج، فحين تجتمع أية قيادة سياسية في العالم، لتحديد وجهة العمل الاستراتيجية، يكون هناك آراء متعددة، ويكون هناك خلاف وجدل ونقاش، ولكن القيمة الفعلية لكل ذلك تكون في القرار السياسي النهائي وليس في النقاش الذي دار. (إلا إذا انبثقت عنه حركة سياسية معارضة منظمة).

وقد شهدت الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨ وما بعده، تياراً يدعو إلى ضرورة التسوية السياسية مع العرب، ولكن هذا التيار انهزم في الجدل أمام التيار الآخر، وبرهن التيار الآخر أنه هو الذي يمثل المنحى الاستراتيجي للحركة الصهيونية، وأن تيار البحث عن تسوية سياسية كان تياراً ضعيفاً، ومجرد وجهة نظر، أمام التيار الغالب والذي يمثل جوهر الحركة الصهيونية في الأهداف والوسائل. وحين يكون الوضع كذلك فما هي قيمة التيار السلمي إذاً؟ ثم لنلاحظ مسألة مهمة أخرى، وهي أن هذا التيار، والذي كان موشيه شاريت (وزير الخارجية ثم رئيس الوزراء لفترة وجيزة) أبرز عناصره داخل دولة إسرائيل، في مواجهة تيار يقوده ديفيد بن غوريون، عبّر عن موقفه الداعي للتسوية بعد تأسيس دولة إسرائيل، أي أن الحل السياسي من منظوره، كان دعوة لكي تعترف الدول العربية بوجود إسرائيل، بعد أن حاربت لمنع تأسيسها. كانت دعوته للحل السياسي دعوة من أجل تحقيق إنجاز جديد لدولة إسرائيل الوليدة، وليست دعوة أخلاقية من أجل رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، أو من أجل سيادة السلم في المنطقة. أما التيار الآخر الذي واصل فرض وجهة نظره بقيادة بن غوريون، فلم يكن يعارض التسوية السياسية مع العرب لأنه يريد الحرب فقط، أو لأنه يريد تحقيق حلم إسرائيل الكبرى مباشرة كما يقول أمين المهدي. كانت لديه أهداف عملية أخرى يرى أن إنجازها ضروري لكي تستطيع دولة

إسرائيل أن تعيش، ويعرف أن هذه الأهداف لا تتحقق من خلال الصلح مع العرب بل من خلال الحرب معهم. وهنا لا بد أن نسجل الحقائق التالية:

أولاً: إن بن غوريون (المقاتل) هو الذي تراجع عن المطالبة الفورية بأرض إسرائيل الكبرى، أو أرض فلسطين الانتدابية، وقبل قرار تقسيم فلسطين، ثم قبل إعلان دولة إسرائيل فوق الأرض التي احتلتها عام ١٩٤٨، وهو الذي قاد منهج مواصلة الحرب مع العرب، وليس المتطرفون أيديولوجياً.

ثانياً: إن بن غوريون كان على قناعة بأن يهود دولة إسرائيل لا يشكلون بعد شعباً متجانساً، وأنهم يحتاجون إلى هدف يجمعهم، وإلى تجارب تصهرهم وتوحدهم كشعب، وليس أفضل من الخطر الخارجي أداة توصل إلى هذا الهدف، وسعى من أجل ذلك نحو الحرب، وحين لم يجد عرباً يحاربون، بدأ يمارس الاعتداءات (سورية، الأردن، مصر) ليخلق أجواء حرب مع العرب، وبهذا المعنى فإن التوجه الدائم نحو الحرب لسنوات عدة، كان سياسة إسرائيلية ولم يكن سياسة مشتركة بين فريق من الإسرائيليين وفريق من العرب.

ثالثاً: كان بن غوريون في السنوات الأولى لتأسيس دولة إسرائيل، يتطلع إلى السيطرة على المياه العربية، والوصول إلى المياه العربية لن يكون سلماً بل حرباً، وقد بدأ التفكير بهذا الأمر منذ العام ١٩٥١، وهو ما تحقق لإسرائيل في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. إن التفكير بهذه الأهداف هو الأساس الموضوعي لعدوانية إسرائيل، ولتفكير إسرائيل الدائم بالحرب، وهو الأساس الموضوعي لانتصار الرأي العسكري داخل القيادة الإسرائيلية على الرأي الداعي للحلول

السياسية، وليس الأهداف الأيديولوجية القائمة على شعار «أرض إسرائيل التاريخية» أو «أرض إسرائيل التوراتية»، كما يروج أمين المهدي خطأ. لقد حدث ذلك في ما بعد وليس بعد العام ١٩٤٨ مباشرة.

بالمقابل، وعلى الجبهة العربية، كان هناك إحساس دائم بأن إسرائيل تشكل خطراً على كل نظام عربي على تماس معها. كان تطلعها إلى السيطرة على أرض لبنان من أجل السيطرة على مياهه (نهر الليطاني) معروفاً منذ العشرينيات. وكانت تحرشاتها بسورية من أجل السيطرة على المنطقة المنزوعة السلاح، والتي وجدت بينهما بناء على اتفاق الهدنة المعقود بينهما عام ١٩٤٩، عملاً يومياً ومتواصلاً. وبعد حوالى أربعين سنة، نشرت في إسرائيل الوثائق التي تكشف عن هذا الهدف، والتي أوضحت مبادرة وتعمد إسرائيل (موشي دايان) لإطلاق النار من أجل حدوث اشتباكات مع الجيش السوري، تبرر لها توغلها في المنطقة المنزوعة السلاح (احتلت مع كامل هضبة الجولان عام ١٩٦٧). وكانت اعتداءاتها على القرى الأردنية، وارتكاب المجازر فيها، (من مذبحة قبية ١٩٥٣ إلى مذبحة نحالين ١٩٥٤ إلى مذبحة السموع ١٩٦٤) ذات صدى إعلامي كبير عربياً وعالمياً. وكانت هجماتها على الحدود المصرية (الحدود الفلسطينية التابعة للإدارة المصرية) قاسية الوقع على نظام مصر الجمهوري الجديد (مجزرة غزة ١٩٥٥). كان واضحاً أن الهدف من الهجمات تحطيم معنويات النظام الجديد، مع معرفة إسرائيل الكاملة بأنه نظام لا يملك القدرة على الرد بسبب ضعف جيشه. في هذا المناخ العدواني الإسرائيلي المتواصل والمتعمد، كان طبيعياً أن تنمو غريزة الدفاع عن النفس ضد إسرائيل مهما كان نوع السلطة الحاكمة في هذا البلد العربي

أو ذاك. وهنا لا يبدو صحيحاً القول بأن تيارين كانا يتصارعان داخل القيادات العربية، تيار يدعو للحل السياسي وآخر يدعو للحل العسكري، وأن دعاة الحل العسكري انتصروا بالديماغوجية والغوغائية وصيحات الحرب الجماهيرية، كما يقول أمين المهدي.

ثم إن أمين المهدي، ومن أجل تكريس وجهة نظره الذاتية والمزاجية، يلجأ إلى تصنيف دعاة السلم ودعاة الحرب في قوائم، فيضع في قائمة دعاة الحرب في الجانب الإسرائيلي: ديفيد بن غوريون، يمين حزب الماباي الحاكم، بنحاس لافون وزير الدفاع، موشي دايان، غولدا مائير، شمعون بيريز، إسحق رابين إلخ. ولكن بعضاً من هؤلاء الرجال جسدوا مواقف متناقضة في مراحل تاريخية مختلفة:

- ديفيد بن غوريون: خالف دعاة إسرائيل الكبرى ووافق على إنشاء دولة إسرائيل في حدود قرار التقسيم (١٩٤٨)، ونصح بالانسحاب من الضفة الغربية وغزة بعد انتصار ١٩٦٧.

- موشي دايان: ساهم في تنظيم المجازر الإسرائيلية، وأشرف على احتلال القدس عام ١٩٦٧، ولكنه رفض رفع العلم الإسرائيلي على المسجد الأقصى.

- إسحق رابين: أشرف على ارتكاب مجازر أساسية، ونفذ عمليات ترحيل وتنظيف عرقي (١٩٤٨) ثم كان الرجل الذي فاوض الفلسطينيين ووقّع اتفاق أوسلو.

وبناء على هذه الوقائع وأمثالها كثير، فإن التصنيف النمطي القائل: هذا رجل سلام وذاك رجل حرب، هو تصنيف أكاديمي لا علاقة له بالسياسة. إن السياسة هي القرار، وهي خاضعة للتبدل، ومن الخطأ درسها في لحظة النقاش، وبناء تقييمات أو تصنيفات ذات

نتائج في تحديد القرار الاستراتيجي، خصوصاً أن هناك رجال حرب شرسين تحولوا إلى دعاة اتفاقات سلام، منهم عازار وايزمان (الضابط اليميني ثم رئيس دولة إسرائيل) بعد أن أصيب ابنه في حرب ١٩٧٣، وغيره كثيرون. فكيف نصنف القوائم بعد هذه التغييرات؟ وما قيمة التصنيف بعد أن يتبدل بهذه الطريقة؟ وما ينطبق على إسرائيل هنا ينطبق على الجانب العربي، مع اختلاف نوعي لا يصح إنكاره أو تجاهله، وهو أن دعاة السلم في الجانب الإسرائيلي كانوا يريدون السلم لتثبيت نتائج العدوان الإسرائيلي، أما دعاة الحرب في الجانب العربي، فكانوا يريدون إزالة نتائج العدوان الإسرائيلي، ففي الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يوجد حقان يتصارعان، إنما يوجد عدوان إسرائيلي، ونضال عربي لصد العدوان.

يلصق أمين المهدي أبشع الأوصاف بالأطراف العربية الداعية لبناء الذات من أجل مواجهة إسرائيل، ويصنفهم بأنهم دعاة حرب فاشيون لا دعاة تسوية وسلام، شعارهم الأساسي «إزالة إسرائيل» أو «تحرير كامل التراب الفلسطيني». لقد كانت هناك مواقف عربية ترفع هذه الشعارات، ولكن على صعيد العمل التنفيذي، فإن السياسة العربية كانت أقرب في الممارسة إلى البحث عن حلول سياسية. لنتذكر هنا أنه في الخمسينيات قبلت الدول العربية أن تشارك (عام ١٩٥٢) في مفاوضات عبر (لجنة التوفيق) التي شكلتها الأمم المتحدة من أجل البحث في عودة اللاجئين الفلسطينيين. وفي الفترة نفسها تعاطت الدول العربية مع المشاريع الأميركية لاقتسام مياه المنطقة مع إسرائيل، وكان الخلاف حول نقاط ونسب المشروع الأميركي (مشروع جونستون) وليس حول المبدأ، وتم وضع مشروع عربي لاقتسام المياه مقابل المشروع

الأميركي رفضته إسرائيل وبدأت مشروعها الخاص لتحويل مياه نهر الأردن إلى الأراضي التي تسيطر عليها. وحتى في حرب ١٩٦٧، فهناك لقاء شهير بين عبد الناصر ووفد فلسطيني من قطاع غزة، نشرت وقائعه وأذيعت على أوسع نطاق، وقال فيه عبد الناصر (بما يشبه توجيه الصدمة للمجتمعين) ما معناه «ليس عندي خطة لتحرير فلسطين»، وكان ذلك قبل أيام من اندلاع الحرب. وفي إطار الترويج لسياسة الرئيس أنور السادات، ومن خلال الشعار الديماغوجي القائل «إن مصر استعادت أرضها بالسلام»، يشكل هذا الشعار في اعتقادي أكبر إهانة للسادات وللجيش المصري، فالسادات لم يستطع أن يفاوض، ولم يستطع أن يستعيد الأرض المصرية، إلا بعد أن شن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بدرجة ملحوظة من النجاح، فالسلام كان وليد المعركة الناجحة، ولم يكن وليد شعارات السلام الأزلية.

إن محاولات أمين المهدي لاختراع تاريخ خاص للصراع العربي - الإسرائيلي، يجعل من السلام مقولة أزلية تآمر عليها دعاة الحرب من الجانبين، هي محاولات مضحكة لا علاقة لها لا بالتاريخ ولا بالسياسة.

٣

فزاعة الفاشية العربية

يقول أمين المهدي إن الفاشية العربية هي التي ساعدت الحركة الصهيونية على صنع دولة إسرائيل.

لنتصور نظرياً أن وعد بلفور لم يصدر عام ١٩١٧. ولنتصور نظرياً أن بريطانيا لم تستعمر فلسطين منذ العام ١٩١٩ إلى العام ١٩٤٨، ولم تقم بالإشراف على تنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ولم تقم بفتح باب الهجرة أمام اليهود إلى فلسطين، ولم تسمح لهم بشراء الأراضي لإقامة المستوطنات الأولى فوقها، ولم تمنحهم مساحات كبيرة من أراضي الدولة للغرض نفسه، فهل كانت دولة إسرائيل ستقوم في العام ١٩٤٨؟ لقد كان هذا العامل الدولي، وبغض النظر عن أسبابه، هو العامل الأساسي في تمكين الحركة الصهيونية من التقدم باتجاه إنشاء دولة إسرائيل وطرد الشعب الفلسطيني من أرضه، ولولا هذا العمل الدولي لما كانت

هناك دولة إسرائيل فوق الأرض الفلسطينية.

لقد اختارت الحركة الصهيونية منذ أن وجدت، أن تتحالف مع الاستعمار، وأن تعتبر نفسها ممثلة الاستعمار (المتقدم) في واحة (التخلف) العربي. وتحالفت انطلاقاً من هذا الخيار الواعي مع بريطانيا يوم كانت بريطانيا أمبراطورية عظمى. ثم تحالفت مع الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية حين أصبحت الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الجديدة التي ورثت النفوذ البريطاني ـ الفرنسي. وهناك كتابات صهيونية علنية تصف إسرائيل بأنها حركة استعمار، وتصفها بأنها حركة قومية على غرار الحركات القومية في أوروبا، وتصفها بأنها قاعدة للحضارة الغربية في وجه حضارة الشرق المتخلفة، وتصفها بأنها أرخص قاعدة عسكرية للدفاع عن مصالح أميركا في الشرق الأوسط (بيغن). وحين تكون إسرائيل حليفة القوى الاستعمارية، فإن هزيمة العرب أمامها عام ١٩٤٨، تكون في العمق هزيمة أمام الاستعمار، وحين يصف أمين المهدي هزيمة العرب عام ١٩٤٨ بأنها «هزيمة قاسية لقيم التراكم العربي، وقدراته، ومعارفه، ونخبه، وأنظمته، وتكشف عن تخلف مجتمعي»[1]، يكون كلامه صحيحاً، ولكن حين يربط هذه الهزيمة بإسرائيل يقع في خطأ فادح، فالهزيمة كانت أمام الحركة الاستعمارية الغربية التي سيطرت على كامل المنطقة، وقسمتها، وفرضت عليها سياستها واستراتيجيتها، ومنعتها من تأسيس الدولة العربية الواحدة، المستقلة. وهكذا نشأت دول لبنان، سورية، فلسطين، الأردن، العراق، وخضعت هذه الدول كلها

---

(١) مقالة بعنوان « مؤثرات ومشتركات: كيف ساعدت الفاشية العربية الصهيونية؟»، **الحياة**، لندن، ١٩٩٩/١١/٢٧، أمين المهدي.

للاستعمار المباشر، حيث استعمرت فرنسا لبنان وسورية، واستعمرت بريطانيا فلسطين والأردن والعراق ومصر. وحين اندلعت حرب ١٩٤٨ لم يكن تخلص الدول العربية من الاستعمار يتجاوز الثلاث سنوات، وورثت عن الاستعمار جيوشاً هزيلة بنيت من أجل حفظ الأمن الداخلي فقط، وكان تسليحها يصلح لقمع المظاهرات أكثر من أن يصلح لقتال الجيوش (لبنان وسورية). أما إمارة (شرقي الأردن) فكانت تحت الهيمنة البريطانية المباشرة، ويقود جيشها ضابط بريطاني (الجنرال غلوب)، وحين قاتل في فلسطين قاتل حسب قرار تقسيم فلسطين (عام ١٩٤٧) ولم يتجاوزه. أما الجيش المصري بتجهيزه الضعيف، وبالأسلحة الفاسدة التي زود بها أثناء الحرب فإن قصته معروفة وشائعة، وهي التي لعبت دوراً بارزاً في اندلاع حركة الضباط الأحرار واستيلائهم على السلطة عام ١٩٥٢. لقد نما «التخلف المجتمعي العربي» الذي يطنطن به أمين المهدي في ظل النظام الاستعماري، وهو الذي مكّن الحركة الصهيونية من إنشاء دولة إسرائيل، والهزيمة العربية الفعلية كانت أمام هذا العمل الاستعماري الدؤوب (تقسيم ـ انعدام التنمية ـ سيطرة على القرار السياسي ـ جيوش تابعة وضعيفة)، ولم تكن أمام القوة الذاتية للحركة الصهيونية. وما لم يتم فهم هذه الوقائع على حقيقتها فإن «التخلف المجتمعي» يتحول إلى قاعدة أبدية، ويبرز وكأنه سمة لازمة للشعوب العربية، تحتم هزيمتهم أمام الحركة الصهيونية التي تحظى بـ «التقدم المجتمعي». ونلفت النظر هنا إلى أن الحديث عن «التخلف المجتمعي العربي» على أساس أنه سمة لازمة، يرقى إلى المفهوم الاستعماري السيئ الصيت، مفهوم الرجل الأبيض الذاهب إلى تمدين الإنسان الهمجي في آسيا وإفريقيا، والذي ساد في القرن التاسع عشر. ثم لا بد من أن نسأل هنا، لماذا تخلو «نظرية» أمين المهدي التاريخية للصراع الصهيوني ـ العربي من أي

ذكر لدور الاستعمار، أو حتى لمجرد وجوده؟ لماذا يغيب ذكر بريطانيا وفرنسا ودورهما منذ انتهاء الحرب الأولى وحتى العام ١٩٤٨؟ لماذا يغيب أي ذكر لدور الولايات المتحدة الأميركية، وقرار الرئيس الأميركي ترومان بدءاً من العام ١٩٤٦ بدعم الحركة الصهيونية دعماً مطلقاً؟ إن إبراز هذه الوقائع ينسف «نظرية» أمين المهدي التاريخية، وهو لذلك يتجاهلها عمداً، ثم يختار الوقائع التي تقود إلى دعم موقفه السياسي الراهن. إنها ببساطة عملية تزوير بدائية.

الفاشية:

يحلو لأمين المهدي ولغيره من الكتاب، وحين يبحثون بضرورة التطبيع مع إسرائيل فقط، سرد سلسلة من الأوصاف للأنظمة العربية القائمة، تتصدرها لفظة «الفاشية». لقد نشأت في بعض البلاد العربية أنظمة عسكرية، ومارست بعض هذه الأنظمة العسكرية سياسة ديكتاتورية، ولكن هل يمكن وصف هذه الأنظمة بأنها «فاشية»، حسب المعنى العلمي لاصطلاح «الفاشية» هذا؟
يتم تعريف الفاشية في الموسوعات العلمية كما يلي:

«يقصد بها في معناها الضيق النظام السياسي والاقتصادي الذي أقامه موسوليني بإيطاليا، ونما تدريجياً بعد ١٩٢٢، واستمر قائماً حتى هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية.

«أما في معناها الواسع، فتشمل الفاشية مثلاً الاشتراكية القومية التي قامت في أيام هتلر بألمانيا، وحكم فرانكو بإسبانيا. والفاشية رد فعل سلبي للاشتراكية والمساواة والديموقراطية.

«وتختلف الفاشية عن الشيوعية في أمرين: انتهاجها (أي الشيوعية) نظرية «بقاء الأصلح»، فقد جعلت للشباب والكفاح الكلمة العليا.

والأمر الثاني إقامة تنظيمها على أساس الطبقات لا الأحزاب»[٢].

والفاشية ليست واحدة. فاشية موسوليني في إيطاليا كانت تركز على الدولة، وكان موسوليني يقول «كل شيء في الدولة ولا شيء خارجها». أما فاشية هتلر في ألمانيا فلم تكن تركز على دور الدولة، بل على العرقية والعنصرية، العرقية ممثلة بنقاء العنصر الآري، والعنصرية ممثلة بمعاداة السامية وبخاصة اليهود. وبينما كانت فاشية ألمانيا معادية للكنيسة، فإن فاشية إسبانيا (فرانكو) لم تكن معادية للكنيسة إن لم نقل إنها كانت متحالفة معها. وحين تركز الفاشية على ضرورة التعاون بين العمال وأرباب العمل تتجاوز الصراع الطبقي الذي هو عماد الماركسية.

وهكذا نرى أن للفاشية صفات محددة في كل بلد، وصفاتها المحددة هي التي تؤهلها لحمل وصف «الفاشية». أما المثقفون من أمثال المهدي وزملائه، فإنهم يصفون أي دعوة قومية للوحدة العربية بأنها حركة فاشية، ويصفون أي نظام ديكتاتوري بأنه نظام فاشي، وهكذا فإن نازية هتلر وماركسية الاتحاد السوفياتي توصفان بأنهما فاشية، بسبب عدم وجود نظام ديموقراطي فيهما، رغم كل ما بينهما من تناقض. وكذلك فإن بروز زعيم فرد محبوب مثل «هو شي منه» أو «جمال عبد الناصر» يوصف بأنه فاشية (عبادة الفرد)، ويتم إدراجه في سياق زعماء متسلطين من نوع عيدي أمين وأمثاله.

إن هذا النوع من إلصاق الأوصاف بشكل غير علمي، لا يؤدي إلا

---

(٢) **الموسوعة العربية الميسرة**، إصدار دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، صفحة ١٢٦٦. وقد اخترت هذه الموسوعة لأنها أميركية المصدر والتحليل والعقلية.

إلى شتم الذات، وشتم «النظام العربي»، وشتم الموقف السياسي العربي، من دون شرح أو تفسير بديلين يخدمان في تقديم فكر يساعد على التغيير. والتغيير الوحيد الذي ينتج عن إطلاق الأوصاف وتعميمها هو الدعوة لقبول السياسة الأميركية، والرضوخ لمطالب إسرائيل في عملية التسوية السياسية.

أما السيد أمين المهدي فيتبرع بتقديم تعريف خاص به للفاشية، يجعل من كل التيارات الفكرية، الدينية أو الوطنية أو القومية أو العرقية، تيارات فاشية. يقول

> «الفاشية في تصورها العدمي للذات، تهدف إلى الاندماج والتلاشي في الزعيم أو المخلص، أو في فكرة الخلاص الواحدة: الدينية أو الوطنية أو القومية أو العرقية، أو فكرة خليط من بعض أو كل ذلك»(٣).

وبهذا التعريف تصبح الحركات الدينية مهما كان نوعها، والحركات الوطنية العاملة للتحرر من الاستعمار (على امتداد آسيا وإفريقيا في القرن العشرين)، والحركات القومية الساعية إلى توحيد بلادها (على امتداد أوروبا القرن التاسع عشر)، تصبح كلها حركات فاشية مدانة.

إن أمين المهدي يتفنن في الحديث عما يسميه (الفاشية العربية) المتمثلة في الحكومات العسكرية، والتي يقول عنها أنها أبرزت «أبشع الميول اللاإنسانية خلال إدارتها للصراع» مع إسرائيل. فهو يتابع تعريفه للفاشية قائلاً «وبالتالي يصبح الآخر الذي لديه ما يمنعه من التلاشي هو عقبة أمام الخلاص، ومن ثم فهو عدو، ويجب أن

---

(٣) مقالة بعنوان «مؤثرات ومشتركات...»، المصدر نفسه.

يختفي، وهكذا يبدأ التطهير أو الترانسفير (تطهير وترانسفير اليهود العرب الذين غادروا إلى إسرائيل بعد ١٩٤٨) ويبدأ المجتمع في تدمير نفسه، أو في بناء ذاته على أنقاض الآخرين». ويضيف موضحاً «هكذا يمكن النظر إلى سلوك القوى الفاشية التي حكمت في بعض الدول العربية على هيئة انقلابات عسكرية بعد هزيمة ١٩٤٨، وهكذا ولدت شعبوية تموز/يوليو في مصر»، أي نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر(٤).

اللافت للنظر هنا، أن هذا الوصف للفاشية ينطبق على إسرائيل أكثر مما ينطبق على الأنظمة العربية، بينما ينشغل المقال كله في رمي هذه الأوصاف في وجه الأنظمة العربية فقط. وحين يلاحظ أمين المهدي أنه (زادها) قليلاً، يفتح قوساً ويسجل في داخله جملة واحدة فقط تقول (وهذا ما فعلته الصهيونية أيضاً). ولكن إذا كانت الصهيونية هي بدورها حركة فاشية فكيف يصح القول «إن الصهيونية جاءت إلى المنطقة العربية وهي تحمل معها ثقافتها الأوروبية وحداثتها»؟.

إن كتابات أمين المهدي هي نموذج لذلك النوع من كتابات الداعين للتطبيع مع إسرائيل بمعنى الاستسلام لها، والذين لا يستطيعون تبرير ذلك إلا عبر المبالغة في شتم العرب حكومات وشعوباً وحضارة، وامتداح إسرائيل والحركة الصهيونية باعتبارهما تقدماً وحداثة، ويصلان إلى حد المساواة بين جريمة طرد الشعب

---

(٤) إن أبرز الهجرات اليهودية العربية تمت من العراق، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وكلها كانت عام ١٩٤٨ أنظمة غير عسكرية، ديموقراطية أو ملكية أو جمهورية، أو كانت أنظمة تحت الحماية الأجنبية.

الفلسطيني من أرضه، وبين أخطاء بعض الأنظمة العربية في معاملة اليهود العرب بعد العام ١٩٤٨ بطريقة أدت إلى تشجيع هجرتهم إلى إسرائيل. ولكن هذه المساواة في «الجريمة» تتم على قاعدة الشتم المفرط للعرب، والمداعبة اللطيفة للحركة الصهيونية، وعلى طريقة القول داخل قوسين (وهذا ما فعلته الصهيونية أيضاً).

٤

التغزل بالحركة الصهيونية وإسرائيل

يكتمل الأساس النظري لأمين المهدي، في عملية غزل علنية يمارسها مع الحركة الصهيونية ومع إسرائيل، باعتبار أنهما يمثلان الحضارة والحداثة والديموقراطية والنزعة الإنسانية. ويقابل عملية الغزل هذه عملية كراهية للفلسطينيين والعرب باعتبارهم فلاحين وبدواً وفاشيين.

يقول أمين المهدي في «قصيدته» الغزلية[1]:

- «إن الصهيونية جلبت معها منذ البداية نظاماً ديموقراطياً لصناعة النخبة في كل المجالات وفي إطار قومي علماني صرف».

---

(١) مقالة بعنوان «الصراع العربي ـ الإسرائيلي: حرب العرب الحقيقية كانت ضد الحرية والحداثة»، **الحياة**، ١١/٢/٢٠٠٠، أمين المهدي.

ـ ويقول «تبلورت الأسس الاجتماعية للاستيطان في إطار فكر متحرر أوروبي النشأة».

ـ ويقول «جاءت الصهيونية إلى بلاد العرب عبارة عن أيديولوجية خلاصية شعبية، وهنا تكمن دوافعها وجوانبها الإنسانية... وسلكت الصهيونية في التنفيذ مسلكاً علمانياً عقلانياً مؤسسياً وديموقراطياً».

ـ ويقول «تنبأت الصهيونية بانتصار الغرب والتطور الرأسمالي فاختارت موقعها ضد القوميات(؟؟) وضد النازية والفاشية والستالينية، وهكذا راهنت على معسكر المنتصرين وانتصرت معهم».

ومن يكون معجباً بالحركة الصهيونية إلى هذا الحد، ولا يرى هدفها الاستعماري والإجلائي لشعب آخر، والاستيلاء على أرضه بالقوة، يكون من حقه أن يعجب بدولة إسرائيل، وأن يعادي العرب لأنهم «يعتدون» على هذا الصرح الحضاري الشامخ، وأن يكرس نفسه بعد ذلك للركوع والخضوع أمام المخطط الإسرائيلي للهيمنة العسكرية والاقتصادية، وأن يطلق على ذلك اسم «التطبيع».

أما «قصيدة» أمين المهدي الهجائية للفلسطينيين والعرب، فقد ورد فيها ما يلي:

ـ تبرير لقدوم الاستعمار واستيلائه على الأرض العربية في المشرق وفي المغرب، لأن فراغاً كان قائماً في البلاد العربية (أي فراغ؟؟)، «وهو ما تسبب في زيادة حساسية المنطقة في مخططات القوى

الاستعمارية لشغل الفراغ الناجم عن سقوط الأمبراطورية (العثمانية)».

ـ تبرير لقدوم الصهيونية واستيلائها على فلسطين، لأنه «كما قامت بريطانيا بشغل فراغ العثمانيين، تطلع الصهاينة لشغل فراغ الأمبراطورية العجوز (بريطانيا) بعد الحرب (العالمية) الثانية».

ـ الاستخفاف بالبنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني، وادعاء العلم والمعرفة بتاريخ فلسطين الحديث والقديم الذي يرقى إلى مستوى بداية انتشار الإسلام عبر التيارين القبليين الأساسيين اليمنية والقيسية، حيث المسلمون يمانيون والمسيحيون قيسيون كما يقول، ونشوب نزاعات بينهم بسبب ذلك، فهو يقول «كانت البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني في مطلع القرن العشرين بنية عشائرية، وكانت الهضاب الداخلية محاصرة بالبدو، وكانت غالبية الوجاهات فيها من أصل بدوي، وكانت العصبية القبلية القديمة من أسباب الفتن، وكانت تأخذ شكلاً طائفياً بسبب كون معظم المسيحيين من أصول قيسية... واستقرت الأقليات الدينية على الساحل نتيجة سيطرة الطائفية العشائرية في الداخل». وكنا نتمنى لو أن السيد أمين المهدي لم يقحم نفسه في مهمة تحليل تاريخ فلسطين، تاركاً المهمة لمن هم أدرى منه بذلك، ففلسطين هي أكثر البلاد العربية بعداً عن المشكلات الطائفية بين المسيحيين والمسلمين، وليس صحيحاً أن المسيحيين استقروا في الساحل هرباً من عشائرية الداخل، فقد تمركز المسيحيون في القدس وبيت لحم والناصرة ورام الله وبيت جالا وبيت ساحور، وكلها مدن وقرى داخلية، وكانت مدينة حيفا خليطاً من المسيحيين والمسلمين بسبب كونها ميناء نشطاً يستقطب الكفاءات من أجل العمل والإدارة والتجارة، وليس

بسبب القيسية واليمنية. وقد كان الكتاب المسيحيون أول من نبه إلى خطر المشروع الصهيوني[٢]. وكان القادة النقابيون المسيحيون أول من شكل النقابات في مدينة يافا[٣]، وخاضوا معارك سياسية عنيفة ضد نظرية «العمل العبري» الذي دعت إليه الحركة الصهيونية في وقت مبكر، وسجل في تاريخها كموقف عنصري بارز.

تطول قصيدة أمين المهدي في هجاء الفلسطينيين والعرب، فيواصل ادعاء المعرفة بتاريخ فلسطين السياسي ويقول

> «لم يكن الحس السياسي العربي قادراً على صوغ موقف مدروس من تطور الخطط الصهيونية، حتى أن كامل الحسيني رحب بالتعاون مع حاييم وايزمن والصهيونية في أيار/مايو ١٩١٨ أثناء زيارة الأخير للقدس. واعترف العرب بتصريح بلفور في اتفاق ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ بين الأمير فيصل وحاييم وايزمان، وإن كان ذلك في مقابل صفقة إنشاء سورية الكبرى».

ما هو مدى الصحة في هذه الوقائع التاريخية؟ إن كامل الحسيني

---

(٢) نجيب نصار، أنشأ جريدة «الكرمل» في حيفا عام ١٩٠٨ أو ١٩٠٩، وكانت تصدر مرتين في الأسبوع، واشتهرت بأنها أول الصحف التي نبهت إلى خطر الحركة الصهيونية على فلسطين، حتى أن حاييم ناحوم كبير الحاخامين في الدولة العثمانية شكاه إلى وزير الداخلية في القسطنطينية فتعرض للملاحقة. نشر في ١٩١١/٦/٧ رسالة مفتوحة إلى رؤساء تحرير الصحف العربية مقترحاً فيها توحيد جهودهم ضد الصهيونية، وترجم عام ١٩١١ كتاب (الصهيونية: تاريخها، غرضها، أهميتها).

(٣) نقابة «جمعية العمال العرب»، أسسها في يافا ميشيل متري عام ١٩٣٥، واشتهرت بتصديها لحماية العمال العرب ضد سياسة العمل العبري (العنصرية) التي أطلقها ورعاها ديفيد بن غوريون رئيس الهستدروت آنذاك. اغتيل في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦.

هو مفتي القدس (عام ١٩٠٨)، وفي عهده كان موسى كاظم الحسيني (١٨٥٣ ـ ١٩٣٤) رئيساً لبلدية القدس (١٩١٧)، قبل أن يستقيل من هذا المنصب ويتفرغ لزعامة الحركة الوطنية بدءاً من العام ١٩٢٠، وانتخب رئيساً للجنة التنفيذية العربية، وهي القيادة الفلسطينية في حينه، ثلاث دورات متلاحقة (١٩٢١، ١٩٢٥، ١٩٣٠). وكان مألوفاً في بدايات تلك الفترة أن يتصل قادة الحركة الصهيونية بالقادة الفلسطينيين والعرب، حيث كان القادة الصهاينة يقدمون قضيتهم كقضية إنسانية معيشية ليهود يريدون العيش في فلسطين، وفي هذا الإطار كان القادة الفلسطينيون والعرب يرحبون بهم، ويقدمون لهم مواقف متعاطفة إنسانياً في ما يتعلق بقضية الإقامة والعيش، ويحذرونهم في الوقت نفسه من أية مواقف تستعدي الجمهور العربي. ولم يسجل في تاريخ فلسطين السياسي أن القيادات الفلسطينية تساهلت في موضوع قبول وعد بلفور، أو في قبول نص تكليف الانتداب البريطاني على فلسطين، أو في قبول تواصل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولذلك فإنه من قبيل الافتئات القول بأن كامل الحسيني «رحب بالتعاون مع حاييم وايزمن والصهيونية»، وبالمعنى الذي يوحي بقبول المشروع الصهيوني في فلسطين. ثم إن الشعب الفلسطيني كانت له منذ ذلك الحين مؤتمراته وقياداته وقراراته السياسية، وهي المرجع في تحديد المواقف السياسية الفلسطينية، وليس مجرد القول إن فلاناً اجتمع مع فلان وتفاهم معه. ولكن ادعاء المعرفة بأسرار التاريخ سمة ملازمة لكتابات أمين المهدي، فهو يحسم في المسائل الحساسة في التاريخ العربي ويقول «اعترف العرب بتصريح بلفور في اتفاق ٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ بين الأمير فيصل وحاييم وايزمان، وإن كان ذلك في مقابل صفقة إنشاء سورية الكبرى». لقد تحالف العرب (الشريف حسين حاكم مكة) مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى،

وأعلن (الثورة العربية الكبرى) عام ١٩١٦، على أساس محاربة الدولة العثمانية مقابل منح العرب استقلالهم بعد الحرب، وإنشاء الدولة العربية الكبرى، والتي تضم فلسطين. ولكن الحلفاء تآمروا على هذا الاتفاق في وقت مبكر ووضعوا اتفاقية سايكس - بيكو السرية من أجل اقتسام استعمار البلاد العربية بين بريطانيا وفرنسا، وكشفت ذلك الثورة الروسية التي نشرت الاتفاقية علناً. وبادر قادة الثورة العربية بعد انتصار الحلفاء وانتهاء الحرب، إلى إعلان الحكومة العربية في دمشق من دون أن تشمل فلسطين، بسبب الموقف البريطاني المانع وليس بسبب الاتفاق بين الأمير فيصل وحاييم وايزمان. وما هي إلا أيام قليلة حتى زحف الجيش الفرنسي من بيروت إلى دمشق لمنع قيام الدولة العربية الواحدة، ونجحت فرنسا في احتلال سورية بعد معركة ميسلون، التي كانت معركة لإثبات الكرامة أكثر مما كانت معركة عسكرية، وسقط فيها قائدها يوسف العظمة. فأي صفقات مقابل (سورية الكبرى) تلك التي يتحدث عنها أمين المهدي؟

يواصل أمين المهدي نقض التاريخ العربي الحديث كله، في مقالة واحدة لا تزيد على عشر صفحات. إنه يملك جرأة نقد التاريخ المصري في التعامل مع الحركة الصهيونية بخمسة أسطر، ولذلك فإن متابعته موقفاً موقفاً أقرب إلى العبث منها إلى الجد. ولكن سأقف عند واقعة تاريخية إضافية فقط تتعلق بمذبحة دير ياسين (٢٣ نيسان/ابريل ١٩٤٨)[٤]. إن أمين المهدي يتبنى الرواية الإسرائيلية عن المجزرة، ناقضاً بذلك الرواية العربية. يقول:

---

(٤) وقعت المذبحة يوم ٩ نيسان/ابريل ١٩٤٨، وليس يوم ٢٣ كما يقول أمين المهدي خطأ.

«بعد مذبحة دير ياسين قيل إن عدد الضحايا ٢٥٠، وأن الصهاينة اغتصبوا النساء... وكان عدد الضحايا الحقيقي ١٢٠ ضحية، ولم تحدث حالة اغتصاب واحدة، لكن العرب بالغوا بالأمر وبالغ الصهاينة أيضاً لبثّ الرعب في نفوس الفلسطينيين».

لا نستطيع أن نعثر على نص يستخف بأرواح الناس مثل هذا النص. وكأن أمين المهدي يدافع عن المذبحة قائلاً: لا تصدقوا. لم تقتل العصابات الصهيونية ٢٥٠ فلسطينياً، لقد قتلوا ١٢٠ فقط. وبهذا التقليل لعدد القتلى تصبح المجزرة «بسيطة» و«عادية»، حتى أنه «لم تحدث حالة اغتصاب واحدة». وهل نحتاج إلى أن نقول إن ذبح ١٢٠ مدنياً على يد مجموعة عسكرية هو مذبحة بكل المعايير؟

يؤكد أمين المهدي (بحكم ما يدعيه من معرفة بأدق وقائع التاريخ الفلسطيني والعربي) أن العرب بالغوا بعدد القتلى «لاجتذاب تعاطف العرب الآخرين»، ولكن ماذا لو قلنا إن هذا الرقم (٢٥٤ قتيلاً) جاء أصلاً على لسان إلذين نفذوا المذبحة، ثم أكدته السلطة الحاكمة البريطانية، والصليب الأحمر الدولي، وإذاعة لندن، وصحف أميركا. ثم، وعلى أساس ذلك تبناه المسؤولون الفلسطينيون (٢٥٤ قتيلاً). لقد بقي هذا الرقم شائعاً في كل الأدبيات التي تناولت تاريخ فلسطين في تلك الفترة، ولم يرد أي تعديل له في أي مصدر إسرائيلي، ولكن مصدراً فلسطينياً كان أول المبادرين لتصحيح هذا الرقم، استناداً إلى شهادات الناجين من المذبحة، وكان ذلك عام ١٩٨٧ في دراسة أصدرتها جامعة بير زيت، وقالت الدراسة إن عدد القتلى هو ١٢٠ قتيلاً(٥). ثم كانت

---

(٥) د. شريف كناعنه ونهاد زيتاوي، «دير ياسين، سلسلة قرى فلسطين =

هناك دراسة فلسطينية أكثر دقة أصدرها الدكتور وليد الخالدي عام ١٩٩٩، استناداً إلى شهادات الناجين من المذبحة، سجل فيها أن العدد الحقيقي لقتلى المذبحة هو ١٠٠ شخص[٦]. ولكن هل يؤثر ذلك بشيء على فداحة المذبحة؟ هل تشكل واقعة قتل ١٠٠ إنسان جريمة أقل فداحة من قتل ٢٥٠ إنساناً؟ إن الجريمة هي الجريمة مهما كان عدد الذين قتلوا فيها. أما على يدي أمين المهدي فإن مذبحة دير ياسين تصبح مثلاً من الأمثلة التي يستند إليها لتأكيد «أزمة العقل العربي»، و«المأزق الحضاري»، المسؤول عن ضياع فلسطين، وكتبرئة لجريمة الحركة الصهيونية.

= المدمرة»، رقم ٤٠، (بير زيت: جامعة بير زيت، ١٩٨٧) ص ٩ وصفحة ٢٥.

(٦) وليد الخالدي، «دير ياسين»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩.

٥

صراخ من فوق المنبر الإسرائيلي

على قاعدة هذا النوع من الفكر، وانطلاقاً من تلك الجرأة غير العادية، على اختراع تاريخ خاص ومزيف، يروي الأحداث وكأنها اعتراف أمام طبيب نفسي، ينتقل أمين المهدي من الصحافة العربية إلى الموقع الإعلامي الإسرائيلي، فيظهر كاتباً في موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني، وينطلق من هذا الموقع لشن حرب ضد القيادة السياسية الفلسطينية وضد الانتفاضة الفلسطينية، مبرئاً إسرائيل من جريمة تدمير مؤسسات الشعب الفلسطيني، وملقياً بالمسؤولية كلها على عاتق الانتفاضة.

يكتب أمين المهدي في «يديعوت أحرونوت» مقالاً بعنوان «أبو عمار ماذا فعلت بشعبك؟»، وذلك بعد عامين من الانتفاضة الفلسطينية التي أعقبت فشل مفاوضات كامب ديفيد ـ ٢. أقدمت إسرائيل في هذين العامين على:

ـ اجتياح مناطق الحكم الذاتي بالكامل.
ـ تدمير مؤسسات السلطة الأمنية والإعلامية.
ـ تدمير المدن والمخيمات.
ـ اغتيال العشرات من الكوادر الفلسطينية بواسطة طائرات الأباتشي.
ـ تدمير المئات من البيوت.
ـ جرف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.
ـ اعتماد مبدأ العقاب الجماعي المخالف لكل الأعراف القانونية.
ـ محاصرة الرئيس ياسر عرفات في مقره في رام الله، ومنع مؤسسات السلطة من الاجتماع.
ـ تجاوز عدد قتلى الانتفاضة ٢٠٠٠ شهيد، أغلبهم من المدنيين والأطفال.

أمام هذه الجردة من أفعال الاحتلال الإسرائيلي (والتي تخفي المأساة الإنسانية الهائلة التي تنطوي عليها، حين تتحول إلى أسطر وعناوين)، يقف أمين المهدي بصلافة أو ببلادة أعصاب غير إنسانية ليحمّل الرئيس ياسر عرفات المسؤولية عن كل هذه الجرائم الإسرائيلية. إنه يصوغ معادلته الخادعة كما يلي: كان لدى الشعب الفلسطيني في ظل اتفاق أوسلو كذا وكذا وكذا، وقد ضاع كل هذا بسبب سياسة ياسر عرفات، وليس بسبب شارون أو الجيش الإسرائيلي المحتل. وما هي سياسة عرفات؟ إنها رفض المشروع الإسرائيلي للحل الذي عرضه إيهود باراك في كامب ديفيد، ثم رفض مشروع الرئيس الأميركي بيل كلينتون. وكان من نتائج هذا الرفض «أن عادت القضية الفلسطينية إلى ما قبل الصفر وفقدت

مكاسبها السابقة على مفاوضات كامب ديفيد ـ ٢».

يدافع أمين المهدي عن مشروع باراك للحل فيصفه بأنه «فرصة حقيقية لتسوية معقولة تصلح كبداية للانخراط في العصر وأخذ زمام التغيير». ويدافع عن المقترحات الأميركية فيقول «كانت مقترحات الرئيس كلينتون توفر معطيات أضعاف ذلك». يشكل هذا الفهم للأمور مقدمة لإدانة الانتفاضة الفلسطينية، وتبرئة لعنف الاحتلال الإسرائيلي في الرد على الانتفاضة. فما دام الإسرائيليون كرماء ومنطقيون، فإن مقاومتهم تصبح عملاً خاطئاً وعبثياً، أما الرد على نشاط الانتفاضة فيصبح أمراً مشروعاً.

إضافة إلى هذه النقطة، فإن منطق أمين المهدي ينطوي على خطأ فادح، إذ لو سلمنا بصحة هذا المنطق فإن رفض عرفات لمشروع إيهود باراك للتسوية، يصبح أمراً مشروعاً ومناورة سياسية بارعة، إذ لولا هذا الرفض لما ظهرت ورقة كلينتون، التي يصفها أمين المهدي بأنها قدمت «أضعاف ذلك». لقد كان حرياً به حتى يستقيم منطقه، أن يؤيد رفض عرفات لاقتراح باراك، وأن ينتقد رفض عرفات (هل رفض؟) لمقترحات كلينتون، ولكنه لا يفعل ذلك، لأن ما يشغل ذهنه هو إدانة التمسك الفلسطيني بالثوابت الوطنية، وإدانة منهج مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والترويج لضرورة الاستسلام الفلسطيني والعربي أمام المطالب الإسرائيلية، وكل ذلك تحت شعار «السلام» و«التطبيع»، السلام الذي يقتضي منه أن يبرئ الاحتلال الإسرائيلي من كل جرائمه. ثم إن هذا المديح المفرط لورقة كلينتون، لن يتجرأ عليه حتى أعتى الصهيونيين الأميركيين مثل دنيس روس المنسق الأميركي لعملية السلام، فهو كتب يقول إن «الأفكار التي قدمها الرئيس كلينتون لا تشكل

ابتعاداً عما حصل في كامب ديفيد، بل هي تنقية لها»[١]. وعلى أساس هذا التحليل الدقيق لورقة كلينتون، والذي يأتي من داخل البيت لا من خارجه، يصبح الرفض الفلسطيني لورقة كلينتون أمراً مبرراً، انسجاماً مع الأسباب التي دعت إلى رفض مشروع باراك. وهل نحن بحاجة هنا إلى أن نذكّر بأن مشروع باراك كان يتضمن: تنازلاً عن ثلث الضفة الغربية، ودولة منقوصة السيادة، وحاجزاً جغرافياً عريضاً يعزل الدولة الفلسطينية عن الدول العربية المحيطة بها، وسيطرة إسرائيلية على مواقع الدخول والخروج إلى هذه الدولة، وسيطرة إسرائيلية على الأجواء، وسيطرة إسرائيلية على منابع المياه، إضافة إلى السيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس والمسجد الأقصى، مع رفض لحق العودة الفلسطيني من حيث المبدأ. إن هذا النوع من المحللين، والذي يشكل أمين المهدي نموذجاً له، يمتلك الجرأة على تجاهل كل هذه الحقائق التي يتضمنها المشروع الإسرائيلي للحل، والقول بأنه كان «فرصة حقيقية لتسوية معقولة».

يواصل أمين المهدي، ومن فوق صفحات المنبر الإسرائيلي، هجومه على القيادة الفلسطينية، متبنياً الطروحات الإسرائيلية القائلة بأنها:

> «أطاحت بالكامل بمبدأ التفاوض السلمي، وساهم ذلك بقدر وافر في سقوط اليسار الإسرائيلي وبالتالي تم تمهيد الأرض أمام اليمين العنصري بقيادة شارون».

ينطوي هذا التحليل على أخطاء فادحة في فهم الواقع الفلسطيني،

---

(١) حوار أجراه مع دنيس روس، مراسل جريدة **الحياة** في واشنطن موفق حرب، ٢٠٠١/١/٢٢. وراجع أيضاً كتاب «**الخداع الإسرائيلي ....**»، تأليف بلال الحسن، المصدر نفسه. فيه مناقشة مفصلة لورقة كلينتون.

وكذلك في فهم الواقع الإسرائيلي... إنه تحليل ميكانيكي يلخص مخاض المجتمع بثلاث جمل شكلية لا علاقة لها بالواقع.

فلسطينياً يكون التحليل كما يلي: رفض عرفات مشروع باراك في كامب ديفيد، وعاد إلى رام الله، وأمر بإطلاق الانتفاضة الشعبية. وإسرائيلياً يكون التحليل كما يلي: أطلق عرفات الانتفاضة الشعبية فسقط اليسار الإسرائيلي، ونجح اليمين وتسلم آرييل شارون السلطة. ولو كان عرفات يملك هذه القدرة السحرية على تحريك المجتمعات وتغييرها، لكان قد هزم إسرائيل منذ زمن، ولكان قد أعلن الدولة الفلسطينية المستقلة منذ زمن. ولكن الجهل ينمو في أوساط المثقفين كما يبدو أكثر مما ينمو في أوساط الناس العاديين.

لقد انفجرت الانتفاضة شعبياً وليس بقرار من ياسر عرفات، لأن المجتمع الفلسطيني كان يعيش حالة احتقان امتدت سبع سنوات، من توقيع اتفاق أوسلو إلى الإعلان عن المشروع الإسرائيلي للحل في كامب ديفيد. لقد وقف الجمهور الفلسطيني مراقباً لمفاوضات أوسلو بحذر، محاولاً أن يستكشف ما سيتمخض عن هذا المشروع، وشاهد أثناء ذلك تنازلات المفاوض الفلسطيني، وهزال النتائج التي وافق المفاوض الإسرائيلي عليها (سيطرة فلسطينية على ١٨٪ من الأرض بدلاً من ٩٠٪ كما قيل له)، وتسمرت العيون على كامب ديفيد لترى إلى المشروع الإسرائيلي للحل النهائي. وحين تم الإعلان عن مشروع باراك حدثت الصدمة، ووصلت حالة الصبر والترقب إلى نهايتها، وكان رد الفعل الشعبي على المشروع الإسرائيلي للحل هو الانتفاضة، إذ لا تنمو انتفاضة شعبية تعيش سنوات، بقرار من شخص أو نتيجة رد فعل على حدث واحد. إنها حالة اختمار تتفاعل في العمق بهدوء ثم تنفجر حين

تنسد الطرق السياسية أمام المفاوضات، فلا يبقى سوى التعبير عن الغضب، والإعلان عنه، حتى يدرك المحتل أن حلوله مرفوضة، ويصل إلى حالة يكون مضطراً لإعادة النظر فيها.

أما على الصعيد الإسرائيلي، فإن اليمين لم يصل إلى السلطة بفعل عرفات أو سواه. صحيح أن الموضوع الفلسطيني هو جزء أساسي من صراع الأحزاب الإسرائيلية، ولكن اليمين وصل إلى السلطة منذ العام ١٩٧٧، ووصل إليها بعد حرب ١٩٧٣، وهي الحدث الذي هز إسرائيل من الداخل، ووضع حزب العمل أمام حالة محاسبة قاسية. وسبّب ذلك تغيراً في بنية المجتمع الإسرائيلي: ازدياداً في عدد اليهود الشرقيين، ونمواً واسعاً في نفوذهم الثقافي والديني داخل المدارس الدينية التي تمولها الدولة، ودولة حزب العمل اليساري بالذات. وانحاز اليهود الشرقيون إلى الأحزاب اليمينية التي تبنت مطالبهم الاجتماعية بينما تحول حزب العمل إلى حزب النخبة الأوروبية التي تعامل الشرقيين بتعالٍ، وتبعدهم عن مراكز القرار والسلطة. وحين تلاقت هذه التفاعلات الاجتماعية مع حدث ضخم كحدث حرب ١٩٧٣ وما قادت إليه من هزة عسكرية، بدأ أفول نجم اليسار في إسرائيل، وبدأ صعود نجم اليمين، وقد توالى هذا الصعود منذ العام ١٩٧٧ حتى الآن، حتى أصبح انحياز الجمهور الإسرائيلي نحو اليمين هو الظاهرة الغالبة على المجتمع الإسرائيلي، وحتى أصبح حزب العمل يواجه انهيارات داخلية متلاحقة، حتى أنه يعجز في بعض الأحيان عن انتخاب رئيس له. وبعد كل هذا يأتي من يقول: لو أن ياسر عرفات وافق على خطة باراك لما وصل اليمين الإسرائيلي إلى السلطة.

وهناك سؤال أخير يطرح نفسه هنا: ما هي مهمة القيادة

الفلسطينية؟ هل مهمتها حل مشكلات المجتمع الإسرائيلي أم حل مشكلات الشعب الفلسطيني؟ هل يجب إرضاء حزب العمل وتقديم تنازلات تمس القضية الفلسطينية من أجل أن يبقى في الحكم؟ إن المنشغلين دائماً بهاجس إرضاء إسرائيل هم الذين يروجون لذلك، أما المنشغلون بهاجس نيل الشعب الفلسطيني لجزء مقبول من مطالبه فيتصرفون بعكس ذلك.

إن منطق أمين المهدي لا بد أن يصل به إلى نتائج محتمة. فهو ينحاز إلى الموقف الأميركي الذي نما بعد تفجيرات ٢٠٠١/٩/١١ في نيويورك وواشنطن، وأصبح يساوي بين مقاومة الاحتلال والإرهاب، فها هو يقول: «عندما طلبت الإدارة الأميركية من الرئيس عرفات مكافحة الإرهاب، كانت تطلب منه المستحيل». وهو يدين موقف عرفات المتمسك بحق العودة قائلاً «إن الوقت أصبح مناسباً لإضافة شروط تجعل المشكلة بلا حل مثل التمسك بحق عودة اللاجئين إلى إسرائيل». ألا نلاحظ هنا توجهاً واضحاً وبارزاً لتبني كل بنود المشروع الإسرائيلي بالكامل، وتخلياً واضحاً وبارزاً عن كل بنود المشروع الفلسطيني بالكامل؟.

وليت الأمر يقتصر على إسرائيل وفلسطين، إذ يواصل أمين المهدي استخلاص النتائج المنطقية لتحليله، وللتاريخ الخاص الذي يخترعه، ليؤيد النزعة الأميركية الأمبراطورية، ويصفها بأنها تعبير عن «صعود عصر الشعوب»، من خلال «تآكل مفهوم السيادة الوطنية، وحرية السوق، وعالمية حقوق الإنسان والمحاكم الدولية». وبعد أن يتم تبني المشروع الأميركي بصيغته الأمبراطورية، يكون من الضروري تكميل ذلك بشتم النظام العربي بطريقة غير علمية، وغير مجدية في النهاية، ومن خلال أسلوب التعميم الذي يلغي أي محاولة

حقيقية للتقييم أو للتغيير، فهو يقول «تحول النظام العربي إلى كارنتينا حقيقية للاعتداء على العقل والكرامة الإنسانية والحق في الحرية والحقيقة».

أما الخاتمة لهذا كله، فهي تمجيد الاستعمار. ففي مقالة تالية له من فوق المنبر الإسرائيلي، ينتقد التطلع لتوحيد المسلمين بعد سقوط الدولة العثمانية، لا لأن هذه المهمة صعبة أو غير واقعية مثلاً، بل لأنها «محاولة لتحدي التقدم والاستعمار الذي طرحته الحضارة الأوروبية»(٢).

وهكذا يبدأ التحليل بنقد السياسة الفلسطينية، وينتهي بالترويج للاستعمار، والترويج بينهما للاستعمار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني. أيّ انحدار هو هذا.

---

(٢) مقالة بعنوان «النظام العربي وقد ضاع حلم العالم الإسلامي»، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٢/١١/١١، أمين المهدي.

نبذة عن المؤلف

- صحافي.

- عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

- عضو الأمانة لاتحاد الصحافيين العرب.

- أصدر العديد من الكتب ونشر العديد من الأبحاث في المجلات المتخصصة.

- متزوج من السيدة هانيا حمور. وله ولدان: ندى وفراس.

- ولد في فلسطين في مدينة حيفا عام ١٩٣٩، وهاجر عام ١٩٤٨ مع عائلته إلى لبنان ثم إلى سورية.

- درس وتخرج من كلية الآداب في جامعة دمشق، قسم الفلسفة، وانتقل فوراً من الجامعة إلى الصحافة، وواظب على العمل الصحافي ولا يزال.

ـ بدأ خطواته الصحافية الأولى في جريدة «المحرر» اللبنانية عام ١٩٦٤، وعمل فيها مع هشام أبو ظهر وغسان كنفاني، ثم عمل في مجلة «الحرية» (محسن إبراهيم) ومجلة البلاغ (غسان شرارة) ومركز الأبحاث الفلسطينية (د. أنيس صايغ)، قبل أن يتفرغ للعمل في جريدة «السفير» (طلال سلمان) منذ انطلاقتها أوائل العام ١٩٧٤، مديراً للتحرير ثم رئيساً للتحرير حتى انتهاء الحصار الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢. وترأس أثناء عمله في «السفير» رئاسة تحرير مجلة «شؤون فلسطينية» الشهرية.

ـ توجه بعد لبنان إلى باريس، حيث أنشأ هناك مجلة «اليوم السابع» الأسبوعية (١٩٨٤) والتي توقفت عن الصدور عام ١٩٩١. وعمل بعد ذلك في جريدة «الحياة» في لندن نائباً لرئيس التحرير، كما عمل كاتباً منتظماً في جريدة «الشرق الأوسط» اللندنية منذ العام ١٩٩٣ حتى الآن.

ـــ من مؤلفاته:

ـ **الفلسطينيون في الكويت.**

ـ **مجزرة الخليل**: دراسة توثيقية.

ـ **السلام الأجوف**: عن اتفاق أوسلو.

ـ **الخداع الإسرائيلي**: عن تجربة مفاوضات كامب ديفيد.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

ف

ك

ل

م

ن

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ع

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

بــلال الحســن

ثقافـة الاستسلام

يقوم الصحافي والباحث والسياسي بلال الحسن في هذا الكتاب باجراء قراءات نقدية لأفكار ومقالات عدد من الكتاب والصحافيين العرب والتي تتناول القضية الفلسطينية وإسرائيل وأميركا والموقف من الاستعمار بشكل عام، حيث يربط خيط رفيع أو ثخين بين هذه الكتابات يتلخص بتبني الأجنبي والمحتل ويمهد الطريق لقدومه وسيطرته.

بلال الحسن يناقش في الكتاب: كنعان مكية - صالح بشير - حازم صاغية - العفيف الأخضر أمين مهدي باعتبار أن أفكارهم تبدو في ظاهرها ثورية وراديكالية وحداثية، ولكنها في العمق مغرقة في الرجعية وفي الدعوة إلى تدمير الذات.




ISBN 9953-21-189-2
9 789953 211893